الأمم المتحدة

A/HRC/18/53

الجمعية العامة

Distr.: General
15 September 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة عشرة

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية* **

موجز

أعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د إ-١٦/١ الذي رجا فيه المجلس من المفوضة السامية أن ترسل بصورة عاجلة بعثة إلى الجمهورية العربية السورية للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولإثبات وقائع وظروف مثل هذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة، بغية تجنب الإفلات من العقاب وضمان المحاسبة الكاملة.

* تأخر تقديم الوثيقة.

** نظراً إلى طول حواشي هذا التقرير ومرفقاته، فإنها تُعمَّم كما وردت وباللغة التي قدمت بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣٢	٣
	ألف– الخلفية	١-٧	٣
	باء – المنهجية	٨-١٣	٤
	جيم– الإطار القانوني	١٤-١٩	٦
	دال – سياق الاحتجاجات: الخلفية السياسية وخلفية حقوق الإنسان	٢٠-٢٧	٨
	هاء – القوات العسكرية وقوات الأمن المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان منذ منتصف شهر آذار/مارس ٢٠١١	٢٨-٣٢	١٠
ثانياً –	الوقائع	٣٣-٦٨	١٢
	ألف– تفاصيل الأحداث التي وقعت منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١١	٣٤-٦٣	١٣
	باء – رد الحكومة	٦٤-٦٨	٢٤
ثالثاً –	أنماط الانتهاكات	٦٩-٩١	٢٦
	ألف– القتل وحالات الاختفاء	٧٠-٨٢	٢٦
	باء – التعذيب	٨٣-٨٤	٢٩
	جيم– الحرمان من الحرية	٨٥-٨٧	٣٠
	دال – الاضطهاد	٨٨-٩١	٣١
رابعاً –	التوصيات	٩٢-٩٥	٣٢

page

Annexes

I. Letter dated 15 July 2011 from the United Nations High Commissioner for Human Rights addressed to the Prime Minister of the Syrian Arab Republic 35

II. Note verbale dated 6 June 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights 43

III. Note verbale dated 14 June 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights..... 47

IV. Note verbale dated 27 June 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the United Nations High Commissioner for Human Rights..... 54

V. Note verbale dated 5 August 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the United Nations High Commissioner for Human Rights..... 61

VI. Note verbale dated 16 August 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights..... 100

VII. Chronology 127

VIII. Map of the Syrian Arab Republic 130

أولاً – مقدمة

ألف – الخلفية

١– الولاية

١– أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره دإ–١/١٦، بعثة تقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية في الدورة الاستثنائية التي عقدها المجلس في ضوء الاحتجاجات الواسعة النطاق المناهضة للحكومة في الجمهورية العربية السورية والتدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان.

٢– وقد دعا المجلس في القرار دإ–١/١٦ حكومة الجمهورية العربية السورية إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة وأن تتيح لموظفيها إمكانية الوصول. وأدان أيضاً استخدام السلطات السورية العنف القاتل ضد المحتجين المسالمين وحث، في جملة أمور، على الامتناع عن أية أعمال انتقامية ضد الأشخاص الذين يشاركون في المظاهرات، وعلى أن تشرع الحكومة في إجراء تحقيق ذي مصداقية ونزيه وأن تقاضي المسؤولين عن الهجمات ضد المحتجين المسالمين.

٣– ورجا المجلس مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن ترسل بصورة عاجلة بعثة إلى الجمهورية العربية السورية للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولإثبات وقائع وظروف مثل هذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة، بغية تجنب الإفلات من العقاب وضمان المحاسبة الكاملة.

٤– ورجا المجلس في القرار دإ–١/١٦ من المفوضة السامية أن تقدم تقريراً أولياً وتحديثاً شفوياً بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية إلى المجلس في دورته السابعة عشرة. كما رجا منها أن تقدم تقرير متابعة إلى المجلس في دورته الثامنة عشرة، وأن تنظم في تلك الدورة حواراً تفاعلياً حول حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. ويغطي هذا التقرير، المقدم بناء على تلك الطلبات، الأحداث التي جرت في الجمهورية العربية السورية منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠١١.

٥– وعقب الدورة الاستثنائية السادسة عشرة، شكّلت المفوضة السامية بعثة تتألف من ١٣ عضواً ويرأسها نائب المفوضة السامية[1]. وبدأت البعثة عملها في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١.

[1] The members of the mission included officials with substantive, technical and administrative expertise in the relevant fields, including human rights investigation, public order issues, forensic expertise and country knowledge.

٢- الحوار مع حكومة الجمهورية العربية السورية

٦- طلبت المفوضة السامية رسمياً إلى حكومة الجمهورية العربية السورية، في مذكرة شفوية مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١١، التعاون مع البعثة. ونظراً إلى عدم تلقيها رداً من الحكومة بشأن هذه المسألة، كررت المفوضة السامية طلبها القاضي بإتاحة إمكانية الوصول إلى البلد في مذكرة شفوية أخرى مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، وذلك في اجتماع عقد مع الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ وفي رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء عادل سفر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، أُرفقت بها سلسلة من الأسئلة وطلبات المعلومات بشأن قضايا تتعلق بعمليات الاحتجاز وإقامة العدل؛ والتعذيب وإساءة المعاملة؛ والتحقيقات في حوادث القتل؛ وتدابير الإصلاح (المرفق الأول).

٧- ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن حكومة الجمهورية العربية السورية قد ردت بعد على الطلبات المتعلقة بإتاحة إمكانية الوصول. وتلقت المفوضية خمس مذكرات شفوية من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أُشير إلى محتوياتها في هذا التقرير عند الاقتضاء (المرفقات الثاني إلى السادس)[٢]. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١١، تلقت المفوضية رسالة من الحكومة رداً على رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الوزراء سفر (المرفق الخامس). وفي ١٦ آب/أغسطس، وجهت البعثة الدائمة مذكرة شفوية إلى المفوضة السامية (المرفق السادس).

باء - المنهجية

٨- يغطي هذا التقرير الأحداث التي وقعت في الجمهورية العربية السورية في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد راعت الولاية القيود الزمنية التي وضعت للبعثة لإنجاز عملها وفقاً للبرنامج الذي حدده مجلس حقوق الإنسان.

٩- إن عدم تعاون حكومة الجمهورية العربية السورية مع المفوضية فيما يتعلق بإتاحة إمكانية الوصول إلى البلد قد أعاق إلى حد كبير عمل البعثة. وبالتالي، فإن هذا التقرير لا يشمل جميع المناطق الجغرافية الرئيسية التي جرت فيها الاحتجاجات، ولا يُعتبر شاملاً في توثيق الكثير من الأحداث ذات الصلة التي جرت في الفترة المشمولة بولاية البعثة. وهو لا يتناول سوى أخطر الانتهاكات.

١٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أجرت البعثة ثلاثة تحقيقات ميدانية خارج الجمهورية العربية السورية حيث أمكن الحصول على معلومات موثوقة وذات مصداقية من مجموعة من المصادر، بما في ذلك آلاف المواطنين السوريين الذين فروا من البلد في الأسابيع السابقة.

[2] OHCHR had also received a note verbale dated 15 April 2011 containing references to reforms announced by the Government.

وأجرت البعثة مقابلات مع ما مجموعه ١٨٠ شخصاً في أربعة بلدان، كان البعض منهم موجوداً في الجمهورية العربية السورية وقت المقابلات. وكان يحدو البعثة، في وضع منهجيتها وتنفيذ ولايتها، الحرص على حماية الضحايا والشهود، وقد اتخذت التدابير اللازمة لضمان سرية رواياتهم[٣].

١١- وتستند النتائج التي تم التوصل إليها في هذا التقرير، بالدرجة الأولى، إلى تحليل لمعلومات مباشرة تم الحصول عليها عن طريق مقابلات أُجريت مع الضحايا والشهود من مدنيين وعسكريين، بمن فيهم عسكريون منشقون رفض بعضهم تنفيذ الأوامر القاضية بإطلاق النار على المدنيين. وتستند النتائج أيضاً إلى فحص ضحايا التعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة الذين كانت إصابتهم لا تزال مرئية، وإلى تحليل أجراه الطبيب الشرعي للبعثة للتقارير الطبية للأشخاص المصابين بجروح في المستشفيات ومخيمات اللاجئين خارج الجمهورية العربية السورية، الذين كانت تظهر على معظمهم إصابات ناجمة عن أسلحة نارية. ودرست البعثة أيضاً معلومات تم تلقيها بواسطة رسائل خطية[٤]. وقد قيّمت البعثة مصداقية الروايات استناداً إلى الاتساق فيما بين الشهود وإلى وجود روايات مؤيِّدة أخرى. وأجرت البعثة أيضاً مقابلات مع شهود فيما يتعلق بحالات قد يكون المدنيون قد استخدموا فيها العنف ضد رجال الأمن أو آخرين.

١٢- وفحصت البعثة أيضاً أكثر من ٥٠ شريط فيديو وصوراً فوتوغرافية عديدة تتعلق بانتهاكات ظاهرة لحقوق الإنسان، موثَّقة في هذا التقرير، تم الحصول عليها من مصادر خاصة ومن وسائط الإعلام على السواء. واستعرضت معلومات جمعتها منظمات غير حكومية وطنية ودولية ووسائط الإعلام وغيرها من المعلومات في مضمار الملك العام. وإضافة إلى ذلك، نظرت البعثة في بيانات عامة أدلى بها مسؤولون حكوميون أو قُدِّمت إلى المفوضية في شكل مذكرات شفوية.

١٣- وطبقت البعثة، في تفسير ولايتها وفحص الوقائع التي حصلت عليها عن طريق تحقيقاتها، إطاراً قانونياً دولياً. وجمعت البعثة، خلال تحقيقاتها، قائمة تضم ٥٠ من الجناة المزعومين على مستويات مختلفة من الحكومة وأجهزتها فيما يتصل بالأحداث الموثَّقة في هذا التقرير. وتبقى هذه المعلومات سرية ولكن يمكن للمفوضية أن تعرضها في سياق تحقيقات مقبلة ولوائح اتهام ممكنة يصدرها مدعٍ عامٍ ذو كفاءة.

---

[3] Interaction with the media was limited to statements issued by the High Commissioner in response to further deterioration in the situation in the Syrian Arab Republic, including on 9 and 15 June 2011. The Deputy High Commissioner gave media interviews in connection with the issuance of the aforementioned preliminary report on 15 June 2011.

[4] A public call for submissions was posted on the OHCHR website inviting the submission of written communications by individuals. During the period covered by its mandate, the mission received 135 communications, most of which were from Syrian human rights groups or individual activists, addressing issues relating to killings, arrests and torture.

جيم - الإطار القانوني

١- القانون الدولي لحقوق الإنسان

١٤- الجمهورية العربية السورية طرف في معظم المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وقد قدمت تعهدات طوعية دولية، منها "استمرار العمل على حماية وتعزيز كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية"[٥]. وأربعة من الصكوك الدولية التي صدقت عليها الدولة والتي تنطبق عليها الأحداث التي يرد وصف لها في هذا التقرير وثيقة الصلة بالموضوع بشكل خاص، وهي: العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. والجمهورية العربية السورية ليست طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإن كانت ملزمة بالتقيّد بأحكام العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تحظر أيضاً حالات الاختفاء القسري.

٢- القانون الجنائي الدولي

١٥- وقّعت الجمهورية العربية السورية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ولكنها لم تصدق عليه بعد. ويحدد نظام روما الأساسي أربع فئات من الجرائم الدولية: جرائم الحرب؛ والجرائم ضد الإنسانية؛ والإبادة الجماعية؛ وجريمة العدوان. وفي السياق الحالي، تُعتبر الجرائم ضد الإنسانية وثيقة الصلة على نحو خاص بالأحداث التي جرت في البلد منذ منتصف شهر آذار/مارس ٢٠١١، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالقتل العمد، والتعذيب، وحالات الاختفاء القسري، والاضطهاد، والحبس أو غيره من الحرمان الشديد من الحرية الشخصية، وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية. وعلى الرغم من عدم تصديق الجمهورية العربية السورية على نظام روما الأساسي، فإنها ملزمة مع ذلك بالامتناع عن القيام بأفعال "من شأنها تعطيل موضوع معاهدة ما وهدفها" وفقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (المادة ١٨)، التي انضمت إليها الدولة في عام ١٩٧٠.

٣- القانون المحلي

١٦- على الرغم من أن دستور عام ١٩٧٣ يبين الحريات الأساسية التي تجسد المعايير الدولية، فإنه لا يمكن التعويل بصورة كافية على القانون المحلي السوري لأنه ينتهك الضمانات الدستورية ويشجع على الإفلات من العقاب على جبهتين.

---

[5] A/65/784, annex.

١٧- أولاً، يحدد قانون العقوبات (القانون ١٩٤٩/١٤٨، بصيغته المعدلة) أشكالاً مختلفة من الجرائم المعرفة تعريفاً فضفاضاً والتي قد تؤدي إلى انتهاك حرية التعبير وتكوين الجمعيات، بين أمور أخرى. وتشمل هذه الجرائم "من يذيع أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة"، و"من نقل أنباء يعرف أنها كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة" (المادتان ٢٨٥ و٢٨٦)، و"كل جمعية أُنشئت بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي" (المادة ٣٠٦). وعلى الرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية يقضي بإحضار الأشخاص المشتبه فيهم أمام سلطة قضائية في غضون ٢٤ ساعة من اعتقالهم أو إخلاء سبيلهم[٦]، فقد عُدِّل في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١ بما يسمح باحتجاز الأشخاص المشتبه فيهم لمدة تصل إلى سبعة أيام رهن التحقيق والاستجواب فيما يتعلق بجرائم معيّنة، قابلة للتجديد لمدة أقصاها ٦٠ يوماً[٧].

١٨- وعلاوة على ذلك، نص قانون حالة الطوارئ[٨] على احتجاز الأشخاص المشتبَه في ارتكابهم جرائم غير معرَّفة في هذا القانون أو غيره من القوانين، بما في ذلك "الجرائم الواقعة على أمن الدولة والسلامة العامة"، و"الجرائم الواقعة على السلطة العامة"[٩]. وقد أتاح القانون لأجهزة الحكومة "مراقبة الرسائل والمخابرات أياً كان نوعها، والصحف ... وجميع وسائل التعبير"، و"وضع قيود على حرية الأشخاص ... في الاجتماع"، و"إخلاء بعض المناطق أو عزلها"، و"الاستيلاء على أي منقول أو عقار"[١٠]. كما أتاح لقوات الأمن الاحتفاظ بالأشخاص المشتبَه فيهم في الحبس الاحتياطي من دون إشراف قضائي لفترات غير مُحددة. وجدير بالذكر في هذا الشأن أن السلطات السورية قامت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١ برفع حالة الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة العليا[١١]، وإن كان القانون نفسه لا يزال سارياً.

---

[6] Code of Criminal Procedure, Law No. 112 of 1950 as amended, arts. 104 (1) and (2). The detaining authority violating this provision may be prosecuted for the crime of deprivation of personal liberty (Code of Criminal Procedure, art. 105), punishable by imprisonment for one to three years (Penal Code, art. 358).

[7] Legislative Decree No. 55/2011, amending article 17 of the Code of Criminal Procedure.

[8] Legislative Decree No. 51 of 22 December 1962 introduced the State of Emergency Law, which came into force on 8 March 1963. Article 1 of the Law declared that “a state of emergency may be declared in wartime, in the event of a war-threatening situation or in the event that security or public order in the territories of [the Syrian Arab Republic] or in part thereof is subjected to danger because of internal riots or public disasters”. The abolition of the Law, effective upon the adoption of Legislative Decree No. 161 on21 April 2011, had been one of the protestors’ key demands.

[9] State of Emergency Law, art. 6. Other offences include “crimes violating public trust” and “crimes that constitute an overall hazard”.

[10] Article 4 (d). The Government laid siege to Dar’a and other cities and towns after the lifting of the emergency law was announced.

[11] Legislative Decree No. 47/1968 established the Supreme State Security Court, which operated outside the framework of the judicial system and whose verdicts were not subject to appeal. It was abolished by Legislative Decree No. 53/2011.

١٩- ثانياً، إن أجهزة الأمن والاستخبارات، المسؤولة عما ذُكر من فظاعات ارتُكبت على مر الزمن، وخاصة منذ آذار/مارس ٢٠١١، ما زالت تتمتع بالحصانة من الملاحقة بمقتضى القوانين التي ما زالت سارية المفعول بموجب المرسومين التشريعيين رقم ١٩٦٩/١٤ و٢٠٠٨/٦٩.

دال - سياق الاحتجاجات: الخلفية السياسية وخلفية حقوق الإنسان

٢٠- يخوّل دستور الجمهورية العربية السورية السلطات التنفيذية صلاحيات واسعة لا يمكن أن تطعن فيها السلطتان التشريعية والقضائية بصورة فعالة. ويختار رئيس الجمهورية الوزراء ورئيس مجلس الوزراء ويُقيلهم؛ ويعين قضاة المحكمة العليا؛ ويعين كبار الموظفين، ومسؤولي الأمن والاستخبارات؛ ويحل ساعة يشاء مجلس الشعب (البرلمان الأحادي المجلس)؛ ويتمتع بامتيازات تشريعية موازية تسمح له بتجاهل مجلس الشعب. وتخضع لرقابة السلطات التنفيذية معظم المؤسسات الأخرى، بما في ذلك المدارس، والجامعات، والدوائر الاجتماعية والصحية، واتحاد الطلبة، والنقابات، والمنظمات المهنية، ووسائط الإعلام[١٢]. وعلى الرغم من أن الدستور[١٣] يعكس هيمنة بعض الضباط العسكريين وضباط الأمن البعثيين وأُسرهم، فإن أفراد المجموعة الحاكمة كثيراً ما يتجاهلون التسلسل الهرمي الرسمي عبر سلاسل غير رسمية من القيادة. وتنتمي أسرة الرئيس ومعظم الضباط إلى الأقلية العلوية، التي كانت تتركز، قبل التحضّر، في شمال غرب البلد.

٢١- ومنذ التسعينات من القرن الماضي بوجه خاص، كانت الحكومة في نوع من التحالف مع مؤسسات الأعمال التي كانت من بين المستفيدين الرئيسيين من الإصلاحات الاقتصادية التي شددت على نمو القطاع الخاص. وأدى التحرير الاقتصادي والنمو إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء بالرغم من الخطاب الرسمي عن "اقتصاد السوق الاجتماعي". وقد تفاقم هذا الوضع بسبب إجراء تخفيضات كبيرة في الخدمات الاجتماعية والإعانات، وحالات الجفاف الشديد، والارتفاع العالمي لأسعار الأغذية، والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية الأخيرة على الحوالات الواردة من السوريين العاملين في الخارج. ولم تعالج الحكومة أبداً جوانب القصور الهيكلية في الاقتصاد معالجة جادة.

٢٢- وتميزت الحالة في البلد، على مدى أكثر من أربعة عقود، بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تحت ذريعة تشريع الطوارئ الساري منذ عام ١٩٦٣. وعانى السوريون من عمليات توقيف تعسفية واعتقالات غير قانونية واحتجاز مطوّل من دون محاكمة أو مع محاكمات غير مُنصفة أمام محاكم استثنائية أو عسكرية، ومن التعذيب وسوء المعاملة اللذين أديا إلى وفيات

[12] With a few exceptions, "civil society organizations" are also run by individuals close to the ruling group, as is part of the private sector.

[13] Promulgated by the previous President Hafez Al Assad, father of the current President.

في أماكن الاحتجاز، ومن حالات اختفاء قسري وعمليات إعدام بإجراءات موجزة[١٤]. وانتُهك بصورة منهجية الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمّع. ووحشية قوات الأمن في البلد ذائعة الصيت، ويعمل عدد من أجهزة الأمن والاستخبارات ككيانات مستقلة وتهتم بمسائل تتجاوز وظائفها الرسمية. وهي تتمتع بحصانة من الملاحقة بموجب القانون (انظر الفقرة ١٩ أعلاه).

٢٣- وعندما خلف بشار الأسد والده كرئيس في تموز/يوليه ٢٠٠٠، نشأت آمال بأن تؤدي سلسلة من الإصلاحات أوجزها في خطابه الافتتاحي الذي ألقاه في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى المزيد من الحريات السياسية والحقوق المدنية. وسُمح إلى حد ما بإجراء نقاش حول الإصلاحات الممكنة، ولكنه لم يدم طويلاً واستؤنف اتخاذ تدابير صارمة ضد النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان. ولم تتجسّد الإصلاحات الموعودة خلال العقد التالي[١٥]. وأُعيد إحياء بعض هذه المقترحات بعد أن أثارت الاحتجاجات التي نشبت في آذار/مارس ٢٠١١ المشاعر المناهضة للحكومة على الصعيد الوطني وتحوّلت إلى تهديد ذي شأن للدولة.

٢٤- وكانت أسباب التظلم الاقتصادية قوية بوجه خاص في المناطق الفقيرة تقليدياً، بما في ذلك المناطق الواقعة شمال شرق البلد والمناطق الحدودية مثل درعا. وقد عزّزت هذه الأسباب أيضاً قضايا قديمة العهد تتمثل في التمييز والإهمال اللذين عانت منهما جماعات إثنية ودينية مُحددة، ولا سيما الأكراد، الذين يقطنون شمال شرق البلد والذين كانوا، حتى آذار/مارس ٢٠١١، محرومين من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية[١٦]. ويعتبر السُنة أنفسهم غالباً مهمشين من قِبل الحكام، الذين أغلبيتهم الساحقة من العلويين. وعلى الرغم من التحالفات المختلفة القائمة بين الحكام ورجال الأعمال والأعيان المحليين السُنة، فإنه يوجد استياء شديد نظراً إلى أن السُنة يمثلون نحو ٧٠ إلى ٧٥ في المائة من السكان والعلويين ١٠ في المائة.

---

[14] These violations have been extensively documented over the years by international non-governmental organizations, including Amnesty International and Human Rights Watch, and by the own monitoring mechanisms of the United Nations, including treaty bodies and special procedures of the Human Rights Council. A number of Syrian human rights groups have also documented many of these violations, including the Syrian Committee for Human Rights.

[15] See "Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow-motion Revolution", International Crisis Group, Middle East/North Africa Report No.108, 6 July 2011; and "Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-motion Suicide", Middle East/North Africa Report No.109, 13 July 2011.

[16] Kurds living in the Syrian Arab Republic have been deprived of Syrian nationality since 1962, as have their descendants. Their statelessness has given rise to other problems relating to personal status and an inability to seek employment in the public sector. They have also been denied basic social and cultural rights. See CRC/C/15/Add.212.

٢٥- وكانت الاحتجاجات التي قامت في البداية في درعا وأمكنة أخرى ردوداً محلية على تجاوزات مُحددة للسلطة ارتكبها مسؤولون سوريون إزاء خلفية عامة من تنامي الاستياء الاقتصادي والسياسي. وقد وفّرت الانتفاضات الناجحة جزئياً في بلدان أخرى في الشرق الأوسط الإلهام والأمل، ولكن الطبيعة غير التشاركية للحكومة والقمعية إلى حد كبير جعلت من الأصعب كثيراً على الشعب أن يعبّر عن ظلاماته. وما زال السوريون يتذكرون قصف حماة في عام ١٩٨٢ من قِبل قوات الأمن، الذي أدى إلى قتل ما بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ١٠ شخص[١٧]. وفي غياب أحزاب معارضة ذات صفة شرعية ومنظمات مستقلة، جرى التعبير عن الاستياء عبر شبكات غير رسمية وفي سياقات شبه خاصة. وأدت وسائل الاتصال الإلكترونية ووسائط الإعلام الاجتماعية أيضاً دوراً هاماً بالرغم من جهود السلطات الهادفة إلى تعطيلها. وكشفت مؤتمرات المعارضة المعقودة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١١ في أنطاليا واسطنبول بتركيا وجود توترات بين مختلف المجموعات داخل وخارج البلد على السواء. واعترض بعض صِغار الناشطين ضمن لجان التنسيق المحلية على عقد مؤتمر آخر لشخصيات رئيسية من المعارضة في دمشق في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١١، وهو مؤتمر سمحت السلطات بعقده.

٢٦- وخلال عدة أسابيع، تحولت الاحتجاجات الحذرة التي بدأت في مناطق مهمشة إلى انتفاضة على نطاق البلد. وبدا أن انتشار الاحتجاجات والطلبات المتزايدة - بالكرامة والإصلاحات، ثم برحيل الرئيس - يعكس فشل سياسة تجمع بين القمع الشديد والتنازلات السياسية المتأخرة.

٢٧- وأعقب رفع حالة الطوارئ على الفور إطلاق النار على المحتجين المسالمين، الذي استمر حتى مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي رعته الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١١؛ ولذا، قاطعت المعارضة المؤتمر.

هاء - القوات العسكرية وقوات الأمن المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان منذ منتصف شهر آذار/مارس ٢٠١١

٢٨- تورط كلٌ من القوات المسلحة وقوات الأمن في قمع الاحتجاجات السلمية وفيما يتصل بها من انتهاكات في أنحاء الجمهورية العربية السورية. وتم أيضاً نشر الشرطة المدنية في المناطق الحضرية لأغراض ضبط الجماهير. وإضافة إلى ذلك، شاركت ميليشيا مدنية علوية تُعرف باسم *الشّبيحة* في ارتكاب تجاوزات ضد المدنيين[١٨]. ووفقاً لروايات متعددة

[17] See *Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Asad Regime*, Human Rights Watch, Yale University Press, 1991, pp. 19-21.

[18] There are conflicting accounts regarding the origin of the word *Shabbiha*.

حصلت عليها البعثة، كان هناك مقاتلون أجانب موجودين وناشطين خلال العمليات التي جرت في عدة أماكن[١٩].

١- القوات المسلحة

٢٩- يُقال إن الفيالق الثلاثة للجيش السوري جميعها[٢٠] قد نُشرت كدعم لقوات الأمن في قمع الاحتجاجات منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١١[٢١] وإنها شاركت في الهجمات على المحتجين المناهضين للحكومة. وتشير روايات شهود إلى أن القوات المسلحة شاركت بنشاط في قتل مدنيين عُزّل وفي فرض حصار على مدن وبلدات، وكانت أيضاً متواطئة في ارتكاب عقوبات جماعية.

٢- قوات الأمن

٣٠- إن الأجهزة التي حددتها غالبية الشهود الذين أجرت البعثة مقابلات معهم بأنها أدت دوراً رئيسياً في قمع الاحتجاجات السلمية منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١١ هي إدارة المخابرات العامة، وشعبة الأمن السياسي، وشعبة المخابرات العسكرية، وشعبة المخابرات الجوية. وأجهزة الأمن والاستخبارات مُنتشرة وموجودة على جميع المستويات الإدارية للدولة[٢٢]. ونموذجياً، لكل جهاز من الأجهزة فرع في كل محافظة وشعبة في كل مدينة؛ ولدى بعضها أيضاً وحدات في القرى أو المدن الصغيرة. وقال الكثير من الضحايا والشهود الذين أجرت البعثة مقابلات معهم إن تجاوزات حقوق الإنسان المُرتكَبة، بما فيها عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقالات التعسفية والتعذيب، قد ارتُكبت بأمر من رؤساء فروع الأمن والمخابرات في محافظاتهم أو مدنهم[٢٣].

---

[19] Witnesses claimed that, during raids on mosques and other public places, they heard a foreign language being spoken by some of the armed groups fighting alongside Syrian security forces. Some witnesses did not recognize the language, while others thought it may have been Farsi.

[20] According to the International Institute for Strategic Studies, the Syrian army is estimated at 220,000, including conscripts, with an additional 280,000 reserves. These figures exclude the Air Force, Air Defence and the Navy.

[21] Including the Fourth Armoured Division of the First Corps.

[22] Two of the main agencies – Military Intelligence and Air Force Intelligence – are nominally part of the Ministry of Defence, and their responsibilities relate to affairs of the Army, and the Air Force and Air Defences, respectively. The Political Security Branch is part of the Ministry of the Interior, and is said to have within its jurisdiction matters relating to political parties, opposition groups, students and State employees, including the police force. The General Security Directorate (formerly known as State Security or *Amn Al Dawla*) is a separate institution that falls outside the framework of any ministry, and its formal responsibilities focus on crimes affecting the internal and external security of the State.

[23] At the time of writing, the heads of these four agencies were among a number of Syrian officials and others subject to sanctions imposed by the European Union or the Government of the United States of America, or both. See "U.S. Sanctions on Syrian President, Six Senior Officials", U.S. Department of Treasury press release, 18 May 2011; and Council Regulation (EU) No. 442/2011 of 9 May 2011 concerning restrictive measures in view of the situation in Syria, and Council Decision 2011/273/CFSP of 9 May 2011 concerning restrictive measures against Syria, *Official Journal of the European Union*, vol. 54, 10 May 2011.

٣- قوة الشرطة الوطنية

٣١- تُقسم الشرطة المدنية التابعة لوزارة الداخلية إلى عدة قوات، منها شرطة مكافحة الشَغَب، التي تم نشرها لقمع الاحتجاجات والمظاهرات[٢٤]. وكانت غالباً في الخطوط الأمامية، ومزوّدة عادة بالدروع والخوذات ذات المناظير ومسلحة بالكلاشينكوف والهراوات وعلب الغازات المسيلة للدموع. واستخدمت شرطة مكافحة الشَغَب، خلال بعض الاحتجاجات السابقة، خراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع لتفريق الحشود.

٤- الميليشيات المدنية

٣٢- شارك *الشّبيحة*، الذين تقودهم قوات الأمن، في العمليات ضد المحتجين المدنيين. وهم أفراد أقلية علوية في الجمهورية العربية السورية مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بأسرة الأسد الحاكمة، إذ كان الكثير منهم ينتمون إلى سرايا الدفاع السابقة[٢٥]. وذكر العديد من الضحايا أو الشهود أن عناصر الشّبيحة شاركوا في قمع مدنيين عُزّل في أماكن منها درعا ودمشق وحلب وبانياس وجسر الشغور ومعرة النعمان، وفي عملية نهب واسعة للبيوت والممتلكات التجارية.

ثانياً - الوقائع

٣٣- وقت كتابة هذا التقرير، كانت البعثة قد تلقت أكثر من ١ ٩٠٠ اسم لأشخاص قُتلوا في الجمهورية العربية السورية منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١١ وتفاصيل عنهم؛ وقيل إن جميعهم من المدنيين[٢٦]. ووفقاً للحكومة، "تم قتل المئات من ضباط وأفراد قوات حفظ النظام وجرح آلاف آخرين" في الاحتجاجات خلال الفترة نفسها (انظر المرفق الخامس).

---

[24] Each governorate has its own Police Command, except for Damascus, where there is an additional Police Command for the capital.

[25] The Defence Brigades were security forces under the command of the late President's brother, Rif'at Al Assad. They were responsible for gross violations of human rights, particularly during the 1980s, including the killing of thousands of civilians and detainees. The members of the *Shabbiha* are generally dressed in civilian clothes and armed with Kalashnikovs or various light weaponry, as well as batons, and are typically identifiable by their shaved heads, thick beards and tattooed arms.

[26] This information is compiled by local coordinating committees active within the Syrian Arab Republic in documenting the names and details of victims. The mission is unable to verify independently this information.

ألف – تفاصيل الأحداث التي وقعت منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١١

١– محافظة درعا

٣٤– شهدت مدينة درعا، التي يبلغ عدد سكانها قرابة ٨٠ ٠٠٠ نسمة والتي تقع في جنوب غرب البلد، بالقرب من الحدود مع الأردن، أول احتجاجات واسعة النطاق في البلد، أججها استمرار احتجاز مجموعة من الشباب والأطفال الذين اعتُقلوا في شباط/فبراير ٢٠١١ واتُهموا بكتابة شعارات مناهضة للحكومة على الجدران. وفي منتصف آذار/مارس، توجّه أقاربهم إلى المسؤولين السوريين في المدينة للمطالبة بإخلاء سبيلهم[٢٧] ولكنهم صُدوا وشُتموا. ورداً على ذلك، نُظمت مظاهرة في ١٨ آذار/مارس عقب صلاة الجمعة التي أُقيمت في المسجد العمري في درعا البلد، وهي الجزء القديم من المدينة. ويزعم شهود أن قوات الأمن، المتمركزة في الساحة المواجهة للمسجد، حاولت قمع الاحتجاج بإطلاق الغاز المسيل للدموع، ثم استخدمت الذخيرة الحية وقتلت ما لا يقل عن أربعة أشخاص. وفي اليوم التالي، فتحت قوات الأمن النار على مجموعة كبيرة من المعزّين الذين شاركوا في جنازة الضحايا الأربعة، فقتلت اثنين آخرين.

٣٥– وفي الساعات الأولى من يوم ٢٣ آذار/مارس، اقتحمت قوات الأمن المسجد العمري وكان زهاء ٦٠ من المحتجين يقضون الليل في خيام نُصبت في باحة المسجد[٢٨]. ووفقاً لشهود، أطلقت قوات الأمن النار بالذخيرة الحية في اتجاه الخيام، فقتلت ستة أشخاص على الأقل. وفي اليوم التالي، تم أيضاً إطلاق النار وقتل عدة معزّين شاركوا في جنازة أولئك الذين قُتلوا في اليوم السابق. وفي ١٥ نيسان/أبريل، قُتل عدة أشخاص وجُرح آخرون عندما أطلقت قوات الأمن النار على متظاهرين تجمعوا بالقرب من المسجد العمري ومقر الأمن السياسي.

٣٦– وفي ٢٥ نيسان/أبريل، شنّت قوات الجيش والأمن عملية عسكرية واسعة النطاق، تمت فيها محاصرة درعا. وكانت الدبابات متمركزة حول مداخل المدينة إذ إن القوات المسلحة أقامت نقاط تفتيش ومنعت الدخول إلى المدينة أو الخروج منها. وتم فرض حظر تجوّل وقطع إمدادات الكهرباء والماء وإغلاق جميع وسائل الاتصال. وتقدمت قوات الأمن بعد ذلك عبر درعا البلد وقامت بتفتيشها بيتاً بيتاً بحثاً عن أشخاص مطلوبين أو باعتقال رجال عشوائياً. وتم اعتقال المئات من الأشخاص. وكان كثيرون يتعرضون بشكل روتيني للضرب أثناء الاعتقال ويُعذبون فيما بعد أثناء احتجازهم في درعا أو دمشق. واستمر الحصار

---

[27] The officials included the Governor of Dar'a, Faisal Kulthoum, and the head of the local Political Security branch, "Atif Najib".

[28] The Omari Mosque quickly became the focal point for protests, which began following noon prayers on a daily basis. It was also used as a base for a makeshift medical facility providing treatment and shelter for the injured.

في شكله الأولي أسبوعين على الأقل، وتسبّب في نقص حاد للأغذية والمياه ومنع المقيمين من تلقي العلاج الطبي.

٣٧- وفي أعقاب هذه التطورات، نُظمت احتجاجات عديدة في أمكنة أخرى في المحافظة، وسار سكان القرى والبلدات المجاورة نحو درعا للمطالبة بإنهاء الحصار. ونُظمت إحدى أكبر المظاهرات في ٢٩ نيسان/أبريل، توجّه خلالها الآلاف من الأشخاص نحو درعا. وفتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين، فقتلت ٦٠ شخصاً على الأقل، وفقاً لروايات متعددة لشهود.

٢- دمشق وريف دمشق[٢٩]

٣٨- إن أغلبية الحوادث التي تم فيها استخدام العنف لتفريق المتظاهرين والقيام بعمليات اعتقال واسعة النطاق قد جرت في بلدات وقرى محافظة ريف دمشق، التي تضم دوما، والتل، وداريا، وضمير، ومضايا. ووقعت حوادث مماثلة في عدد من ضواحي دمشق، مثل حرستا وزملكا. وفي العاصمة، حال الوجود المكثف لقوات الأمن دون حدوث تجمعات أكبر، ولكن تم مع ذلك تنظيم عدد من المظاهرات التي تلتها موجات من الاعتقالات[٣٠].

٣٩- وفي ١٥ آذار/مارس، قامت قوات الأمن بعدد من عمليات الاعتقال خلال مظاهرة جرت في سوق الحميدية في دمشق. وفي اليوم التالي، اعتقلت قوات الأمن ١٦ متظاهراً كانوا من بين ١٥٠ متظاهراً تجمعوا خارج وزارة الداخلية. وخلال احتجاج آخر حدث في ١٨ آذار/مارس، تعرّض عدة متظاهرين للضرب والاعتقال بعد أن تجمعوا خارج الجامع الأموي.

٤٠- وفي ٢٥ آذار/مارس، في دوما، الواقعة شمال غرب دمشق، شرعت قوات الأمن في إطلاق النار عشوائياً على مدنيين إثر خروجهم من مسجد محلي لبدء احتجاج، وذُكر أنها قتلت ١١ متظاهراً. وزعم شهود أن أجهزة الأمن والاستخبارات الرئيسية الأربعة (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) شاركت في العملية، وأن قناصة كانوا متمركزين في أسطحة المباني قد استهدفوا المحتجين.

٤١- وفي ١ نيسان/أبريل، انطلق زهاء ٣٠٠ شخص من أحد المساجد في زملكا، وهي ضاحية تقع شرق دمشق، وتجمعوا بصورة سلمية في ساحة مركزية. وبعد قليل، أحاط بهم عدد يُقدر بـ ٥٠٠ من أفراد الأمن، الذين كان الكثير منهم يرتدون ملابس مدنية، وأخذوا يهاجمونهم بالهراوات الكهربائية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، فرّقت قوات الأمن بصورة عنيفة مظاهرة قام بها نحو ٧٠ شخصاً في دمشق دعماً لأهل درعا، واعتقلت ٣٠ من المشاركين.

---

[29] Rif Dimashq, literally “Damascus countryside”, is a separate governorate to the capital. It lies south of the governorate of Homs, and is divided into nine districts.

[30] On 16 February, a spontaneous demonstration took place in the Al Hariqa market in Damascus after a young man was beaten by a police officer. In protest, some 2,000 demonstrators gathered at the scene and refused to disperse until the Minister for the Interior arrived and gave assurances that he would personally investigate the case.

وفي اليوم نفسه، قُمعت بعنف مظاهرة جرت في برزة البلد، وهي ضاحية تقع شمال دمشق، حيث ذُكر أن أفراد قوات الأمن، بما في ذلك القناصة، أطلقوا النار على المتظاهرين.

٤٢- وفي الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، فُرض حصار على مضايا، وهي منتجع يقع على بُعد قرابة ٤٠ كيلومتراً شمال غرب دمشق. ووصف شهود حملة عسكرية كبيرة تم فيها نشر أكثر من ٢ ٠٠٠ جندي لتأمين البلدة وإقامة نقاط تفتيش في ضواحيها. وكانت قوات الأمن، فضلاً عن الفرقة المدرعة الرابعة التابعة للفيلق الأول، حاضرة، ترافقهما سيارات إسعاف تابعة للهلال الأحمر السوري. وبعد قطع جميع وسائل الاتصال، قامت قوات الأمن بعمليات اعتقال واسعة في البلدة خلال عمليات بحث في كل بيت على حدة. وتم اعتقال العشرات إما عشوائياً أو بناءً على قوائم ترد فيها أسماء أشخاص مطلوبين. ووفقاً لشهود، تعرّض المحتجزون للضرب لدى إجبارهم على الصعود في حافلات. وذُكر أن معظمهم نُقلوا إلى مرفق احتجاز في كفرسوسة، وهي ضاحية تقع جنوب غرب دمشق[٣١].

٣- محافظة حمص

٤٣- في ١٨ آذار/مارس، بدأت المظاهرات في حمص، وهي ثالث أكبر مدن البلد إذ يبلغ عدد سكانها ١ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، غالبيتهم من المسلمين السُنَّة، مع أقلية مسيحية. وقد ادعى العديد من الشهود أن قوات الأمن المعروفة "بوحدة مكافحة الإرهاب" التابعة للمخابرات الجوية حاولت تفريق الحشود بإطلاق عيارات نارية في الهواء واستخدام الغاز المسيل للدموع. ووفقاً لما ذكره شاهد عيان، اعتُقل أكثر من ٤٠ محتجاً أثناء المظاهرة. وشهدت الأيام التالية عدة مظاهرات على نطاق أصغر في أنحاء مختلفة من المدينة، مع زيادة استخدام الذخيرة الحيَّة من قبل قوات الأمن وشن حملات اعتقال جماعية لقمع الاحتجاجات. وفي ٢٥ آذار/مارس، خرج ألوف المتظاهرين إلى الشوارع، واتجه بعضهم إلى نادي الضباط حيث كانت قوات الأمن ترابط هناك. وأفاد شهود عيان بأن قوات الأمن وعناصر "الشبيحة" أطلقوا نيران ذخيرة حيَّة على المحتجين في الوقت الذي كان فيه القناصة يستهدفون مدنيين آخرين من أعالي الأسطح[٣٢].

٤٤- وفي ١٧ نيسان/أبريل، ذُكر أن ١٧ متظاهراً قتلوا بعد أن تجمع الآلاف في وسط المدينة وذلك، جزئياً، رداً على وفاة زعيم قبلي وهو رهن الاحتجاز قبل أيام قليلة. وذكر

---

[31] Some of those detained were later released after being brought before an investigative judge, who ordered their release. Some of the accusations levelled against them included “demeaning the dignity of the country”, “disrupting the peace of the nation” and “weakening the spirit of the nation”.

[32] One eyewitness claimed that the *Shabbiha* had been brought in to support security forces in larger demonstrations. They reportedly targeted demonstrators, directly causing a significant number of casualties. The same account details how the *Shabbiha* prevented the transport of those killed by ambulances, but instead removed them to an unknown location. Fire-fighter trucks then cleaned the bloodstains using water cannon.

شاهد عيان أن قوات الأمن لم تصدر أي تحذير قبل استهداف المحتجين، وأنه رأى مراهقاً أصيب بالرصاص إلى جواره. وفي اليوم التالي شاركت عدة آلاف من المحتجين في مظاهرات حداداً على هؤلاء القتلى. وصرَّحت السلطات السورية بأن ثلاثة ضباط في الجيش، من بينهم ضابط برتبة عميد مع ولديه الاثنين وابن أخيه، قد قُتلوا على أيدي جماعات السلفيين (انظر المرفق الرابع).

٤٥- وفي ٥ أيار/مايو انتشر الجيش السوري في بابا عمرو بمحافظة حمص لقمع ما وُصف بتمرد من قبل جماعات مسلحة سلفية[٣٣]. ووفقاً لما ذكره أحد الشهود، فإن المنطقة كلها كانت مطوقة وصدرت أوامر باقتحام المنازل كافة، وقتل جميع أفراد العصابات المسلحة[٣٤]. وذُكر أن عشرات الأشخاص قد قتلوا في هذه العملية، التي تلقى الجنود أيضاً خلالها أوامر تقضي بوضع أسلحة في مسجد محلي[٣٥]. وفي اليوم التالي، أُمرت الفرقة بمحاصرة بلدة تلبيسة استعداداً لعملية أمنية مشابهة ترمي إلى "تنظيف" المنطقة من العصابات المسلحة باستخدام الدبابات والعربات وناقلات الجنود المصفحة. وأُفيد بأن ثلاثة ضباط وعشرين مدنياً قد قتلوا أثناء العملية.

٤٦- وفي ٢٥ أيار/مايو، شُنت عملية عسكرية واسعة النطاق في بلدة الرستن حيث يُدّعى أن "عصابات مسلحة" لا تزال تنشط هناك، وأُفيد بأن المتظاهرين أطاحوا بتمثال الرئيس الأسد الراحل. وقدمت روايات الشهود المتسقة للغاية وصفاً للأحداث هناك. فقد طوقت القوات المسلحة البلدة وسيطرت على جميع منافذها بالدبابات والعربات المصفَّحة لمنع دخول الإمدادات الغذائية والطبية إليها[٣٦]. وقُسمَّت البلدة إلى منطقتين للعمليات. وداخل كل منطقة من المنطقتين كانت صفوف من الجنود في مقدمتها ضباط تنتشر مندفعة باتجاه مختلف المناطق. ووراء كل وحدة من هذه الوحدات، كانت هناك مجموعات تضم ستة إلى ثمانية عناصر من الشبيحة الذين يُدّعى أنهم كانوا مستعدين لإطلاق النار على أي جندي ينظر إلى الوراء أو يرفض إطاعة الأوامر. وكان الجنود يداهمون المنازل ويقومون بنهبها ويفتحون النيران عشوائياً على السيارات والمارة ويلحقون الأضرار بالممتلكات. وفرَّ كثير من سكان الرستن إلى الحقول القريبة للاختباء فيها لكن تمت ملاحقتهم، وقُتل العديد من الأشخاص.

---

[33] According to the witness statements, the orders received referred to a Salafist insurrection.

[34] In order to cover the whole area, the division broke into groups, each composed of roughly 100 soldiers. Each group was accompanied by six to eight members of the *Shabbiha*, to undertake what was described as the “dirty work”. The witness claimed that the soldiers were given no information on how members of the armed gangs could be identified.

[35] Witnesses claimed that, as the troops were pulling back from Bab Amr, they broke into the mosque in the area, reportedly killing the imam and then planting arms there. They added that the security forces then arranged for the arms cache to be filmed by Syrian television and for it to be reported that armed gangs had hidden weapons in the mosque.

[36] The scale and intensity of the campaign was markedly greater than in earlier operations. Witnesses reported that they had been told that Ar Rastan was “infested with armed groups”.

وأشارت أيضاً عدة إفادات للشهود إلى قتل ضباط الجيش على أيدي قناصة مجهولي الهوية كانوا يطلقون النار عليهم أثناء العملية[٣٧].

٤- محافظة حماة

٤٧- يُعتقد أن ثمانية أشخاص قُتلوا في ٢٢ نيسان/أبريل في حماة، وهي مدينة تقع شمال دمشق ويبلغ عدد سكانها قرابة ٠٠٠ ٧٠٠ نسمة، في اللحظة الأولى المعروفة التي فتحت فيها قوات الأمن النار على المحتجين بالذخيرة الحية في المدينة. ونُظمت مظاهرة أكبر في ٢٧ أيار/مايو شارك فيها ألوف الأشخاص دون الإفادة عن وقوع ضحايا على الرغم من أنه قد أُبلغ عن قيام قوات الأمن باعتقالات جماعية وإطلاق الرصاص بطريقة عشوائية والنهب في أماكن أخرى من المحافظة. وعلى سبيل المثال، في ١٢ نيسان/أبريل، كانت قرية البيضة (وهي قرية تقع إلى الجنوب الشرقي من مدنية اللاذقية لكنها تابعة لمحافظة حماة) مسرحاً لعمليات تدمير ونهب حيث شنت عملية عسكرية في هذه القرية تهدف إلى تخليصها من "العصابات الإرهابية". وأدت هذه العملية إلى اعتقال نحو ٤٠٠ شخص تعرض بعضهم للضرب والإذلال لدى اعتقالهم. وذكر شهود أن القوات المسلحة التي انتشرت في المنطقة الممتدة من بانياس إلى قرية البيضة قد تلقت أوامر بإطلاق الرصاص عشوائياً لدى دخولها إلى القرية التي كانت تخضع لسيطرة "جماعات إرهابية" كما قيل. وشاركت قوات الأمن أيضاً في هذه العملية. وأظهرت لقطات الفيديو التي فحصتها البعثة عشرات المدنيين الذين حشدوا وطرحوا أرضاً. وتعرّض بعضهم للضرب، بمن فيهم رجل أصيب برصاصة في ظهره. واقتيد الجميع بعد ذلك إلى وجهة مجهولة. وفي نهاية المطاف أُطلق سراحهم في أعقاب احتجاجات أسرهم، وقد ظهرت عليهم إصابات تدل على تعرّضهم للتعذيب.

٤٨- وفي ٣ حزيران/يونيه، تجمع نحو ٠٠٠ ٥٠ محتج في ساحة العاصي في وسط مدينة حَماة. وكان الأمن مشدداً في المنطقة المجاورة لساحة العاصي لمنع المحتجين من دخول الساحة. وأومأ أحد ضباط الأمن إلى المحتجين لتحذيرهم من الاقتراب من المحيط الأمني. وتمكن عدد قليل من المحتجين من اقتحام المحيط الأمني وتقديم الزهور إلى بعض ضباط الأمن كبادرة سلام ورفض للعنف. وعندما عادت هذه المجموعة أدراجها، فتحت قوات الأمن النار على المحتجين فركض بعض منهم وألقى البعض الآخر بنفسه على الأرض. وفي الوقت ذاته، كان الكثير من ضباط الأمن، الذين حدد شهود هويتهم على أنهم من عناصر المخابرات العسكرية، يهبطون من حافلات صغيرة ويتمركزون في المنطقة المجاورة للساحة والمباني المحيطة

[37] According to Human Rights Watch, 41 people were killed during the operations in Ar Rastan. Accounts from eyewitnesses suggest that the figures may be significantly higher. The military operation lasted until 2 June, but was most intense during the first 48 hours.

بها[٣٨]. وأكدت روايات أخرى أن قناصة يرتدون ملابس سوداء ويعتلون سطح مبنى حزب البعث بدأوا يطلقون النار على المتظاهرين من الجهة المقابلة. وعقب إطلاق الرصاص، وصف شهود مشهداً عمت فيه الفوضى، وكان فيه المتظاهرون ينقلون بعض الجرحى على متن الدراجات النارية ويضطرون إلى ترك جرحى آخرين لمصيرهم. وقد حال تواجد عناصر الأمن بكثرة في المنطقة، إلى جانب نيران القناصة، دون نقل الجرحى إلى المستشفيات للعلاج. وفي أحد الحوادث، ذكر أن ٢٠ إلى ٢٥ متظاهراً ظلوا يتزفون حتى الموت في منطقة حديقة أم الحسن لعدم تمكن أي أحد من الوصول إليهم[٣٩]. وأُفيد بأن عشرات المتظاهرين قُتلوا في حين أن جرحى آخرين لقوا حتفهم كما قيل بسبب عدم حصولهم على العناية الطبية الكافية أو عدم حصولهم عليها في الوقت المناسب[٤٠].

٤٩- وحسب روايات كثيرة، فإن التوترات التي تفاقمت حدتها في حماة بعد ٣ حزيران/يونيه دفعت قوات الأمن إلى الانسحاب من الشوارع تفادياً لأي احتكاك آخر مع المحتجين[٤١]. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، خرج عشرات المتظاهرين وأحياناً مئات الألوف منهم إلى الشارع في حماة بدون أي حضور مرئي للأمن (شارك نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في مظاهرة جرت في المدينة يوم ٢٤ حزيران/يونيه). وخيّم هدوء نسبي عكرت صفوه سلسلة من غارات ليلية على المنازل بدأت في ٣ تموز/يوليه[٤٢]. وكان الناشطون ومنظمو المظاهرات من بين الأشخاص الذين استهدفتهم تلك الغارات في حيي الحاضر والصابونية. وأكدّ شهود أن قوات الأمن أغارت على المنازل واعتقلت أفراداً تظهر أسماؤهم على قوائم كانت تحملها وقامت في الوقت نفسه بعمليات نهب وألحقت أضراراً بالممتلكات. ووفقاً لروايات متعددة، قُتل ٢٢ مدنياً على الأقل في الفترة المفضية إلى ٨ تموز/يوليه أثناء عمليتي التفتيش والاعتقال.

٥- محافظة إدلب

٥٠- وقعت أكبر المظاهرات التي شهدتها محافظة إدلب في بلدتي جسر الشغور ومعرة النعمان. كما نُظمت احتجاجات من القرى المحيطة بالبلدتين[٤٣]. ويصف الفرع الوارد أدناه

---

[38] Some witnesses reported that security personnel were hiding in a nearby orphan's shelter, and that they attacked demonstrators as they approached the square. Many described this incident as a trap in which demonstrators were confined to narrow alleyways with no means of escape.

[39] Eyewitnesses reported having found the bodies of the demonstrators in the Um Al Hassan garden area with pools of blood around them, suggesting they had bled to death.

[40] Some of the injured reportedly refused to go to public hospitals because they feared that they would be arrested by security officers stationed there.

[41] To this end, security forces removed a statue of former President Al Assad from the city centre, both to avoid further clashes and to prevent it being attacked and toppled by protestors.

[42] The security forces carrying out the arrests were believed to belong to Political Security and Military Intelligence.

[43] A number of predominantly Alawite villages in the area did not participate in the protests.

الحوادث المبلغ عنها في المسطومة وسراقب وجسر الشغور ومعرة النعمان[٤٤]. واشتملت معظم الحوادث التي وقعت على قتل متظاهرين سلميين على أيدي قوات الأمن باستخدام ذخيرة حية[٤٥].

٥١- وفي ٢٠ أيار/مايو، واجه المتظاهرون المتجهون إلى مدينة أريحا قوات الأمن المتمركزة في معسكر شبيبة حزب البعث في قرية المسطومة على بعد عدة كيلومترات جنوباً من مدينة إدلب. ووصف شهود مسيرة سلمية قام بها المتظاهرون وهم يحملون أغصان الزيتون، لكنهم تعرضوا لإطلاق نار من ذخيرة حية بدون سابق إنذار. وكان هناك نحو ٢٠ عنصراً من عناصر الأمن يختبئون خلف الأشجار في حين تمركز آخرون على أسطح المباني[٤٦]. وجُرح نحو ٢٠٠ شخص وقُتل ٣٠ شخصاً قيل إن بعضهم كان يُجهز عليه بالسكاكين بينما هم لا يزالون مطروحين أرضاً. وأضاف بعض الشهود الذين ساعدوا في جمع الجثث ونقل الجرحى إلى المستشفيات أنه لم يسمح لهم بدخول المستشفى في أريحا. وادعى أحد الشهود أنه حضر جنازة لأحد المتظاهرين كانت قد حفرت على بطنه كلمة "ماهر"، بالإشارة إلى ماهر الأسد شقيق الرئيس.

٥٢- وفي ١٠ حزيران/يونيه تم نشر قوات الجيش في محافظة إدلب وذلك، حسب روايات عدد من الجنود الذين شاركوا في العملية، لاستعادة السيطرة على عدة بلدات وقرى سيطرت عليها "جماعات مسلحة" مرتبطة "بالإخوان المسلمين" و"الجماعات السلفية"[٤٧]. وزعم أحد الشهود أن القوات التي كانت مجهزة بأسلحة حديثة وبمركبات يزيد عددها عن ١٠٠ مركبة، بما في ذلك الدبابات، وصلت في ذلك المساء إلى بلدة سراقب، جنوب مدينة إدلب[٤٨]. وشوهد المتظاهرون وهم يرددون شعارات "حرية، حرية" وكان من بينهم أطفال حاولوا التسلق إلى سطح المركبات العسكرية. وطلب آخرون من الجنود أن يعودوا وألا يقتلوهم. وادعى الشاهد أنه سمع بصورة عرضية تعليمات صادرة إلى نقيب من ضابط أعلى رتبة بأن "يرش المتظاهرين بوابل من الرصاص"، وأن عدداً من الجنود حاولوا لفت انتباه رؤسائهم إلى أنهم يواجهون مدنيين عزّل، بمن فيهم النساء والأطفال. وأعلن الضابط أن

---

[44] Details of incidents reported in Ariha, Sallet Al Zuhour and other locations researched by OHCHR are not given in the present report.

[45] Several of those injured were examined by the mission's forensic physician during a field visit to Turkey.

[46] Some of the personnel wore dark green military uniforms, while others were dressed in black. The latter had shaved heads and long beards and, according to witnesses, looked "foreign".

[47] Witnesses referred to a "blockade of information", that ordinary rank and file soldiers had no idea what was happening when they were deployed, and that they had not been allowed leave for several months and were confined to their barracks in between operations.

[48] The witness reported that he had been told that "terrorists had infiltrated Syria and the population needed help to resist these groups who were committing acts of violence".

الأوامر تقضي بإطلاق النار بقصد القتل وأن أولئك الذين يرفضون إطاعة هذه الأوامر سيُقتلون أيضاً[٤٩].

٥٣- ووقعت بعض من أخطر الأحداث التي شهدتها محافظة إدلب في بلدة جسر الشغور التي تقع بين حلب واللاذقية على نحو ٢٠ كيلومتراً من الحدود التركية. وسارت الاحتجاجات التي بدأت في ١٨ آذار/مارس بدون أي حادثة تُذْكَر حتى ٣٠ نيسان/أبريل عندما أُلقي القبض على نحو ٣٨ إلى ٤٠ شخصاً من البلدة خلال مداهمات لمنازلهم، حسبما ذكر شهود. وأُطلق سراح هؤلاء الأشخاص بعد مظاهرة حاشدة جرت في ٢ أيار/مايو، وخرجوا بعد ذلك في مسيرات في الشوارع بدون قمصان ليظهروا الإصابات التي تعرضوا لها تحت التعذيب. وفي ١٣ أيار/مايو، أضرم أشخاص مجهولو الهوية النيران في مبنى حزب البعث في البلدة أثناء مظاهرة شاهد البعض خلالها المروحيات وهي تحلق مطلقة النيران على المتظاهرين[٥٠]. وخرجت المظاهرة رداً على حادث وقع سابقاً يشتمل على مقتل ١١ شخصاً وجرح ثلاثة أشخاص آخرين كانوا قد استقلوا حافلة صغيرة متجهين من حمص إلى جسر الشغور[٥١].

٥٤- وفي ٣ حزيران/يونيه، خرج حشد من المحتجين وعددهم ٣٠ ٠٠٠ شخص في مسيرة في جسر الشغور. وذكر شهود أن عناصر الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع وأطلقت عيارات نارية في الهواء لتفريق الحشود. وفي اليوم التالي تجّمع نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص في حديقة عامة في البلدة قُرب مديرية البريد من أجل المشاركة في جنازة باسل المصري، وهو أحد المحتجين الذين قُتلوا في مساء اليوم السابق. ووُجد المصري مقتولاً بعد إصابته بثلاث طلقات وجرح أحد الأصدقاء الذي كان يرافقه في ذلك الوقت. وبعد الجنازة، قُتل حسن ميليش،

---

[49] According to the witness, at this stage, shooting broke out among the soldiers themselves and he fled. He had to run towards the demonstrators, since the *Shabbiha* were positioned behind the lines with instructions to shoot anyone who deserted or refused to obey orders. Another witness to the same events added that, after the operations, checkpoints were set up on the Idlib road and that he witnessed military personnel killing at point blank range three car passengers at one such checkpoint. The witness also noted during this incident the presence of *Shabbiha* members, claiming that they had shaved heads and long beards. He reported that others spoke in a foreign language or in broken Arabic. Upon deciding to leave the army, he learned that seven others who had attempted the same had been killed.

[50] It remains unclear who was responsible for setting the building on fire. Some witnesses claimed demonstrators were responsible, while others said it was Ba'ath Party officials themselves who set fire to the premises as they vacated it. Video footage of the incident appears to support the latter version.

[51] On 8 May, a van carrying 17 passengers returning from Lebanon and heading to Jisr Al Shughour was attacked near Homs. The van was fired upon from two directions as it became trapped between two checkpoints. The army reportedly claimed that the van failed to stop at the first checkpoint and alerted soldiers manning the second. Photographs obtained by the mission show the vehicle riddled with bullet holes. According to the victims' relatives, the bodies of those killed were returned to them some 10 days later, and that they were pressured into signing documents stating that the attack had been carried out by "terrorists". In its note verbale of 5 August 2011 (annex V), the Government denied these allegations.

وهو أحد المشاركين فيها بينما كان يُلقي خطاباً على منصة وسط الحشود. وذكر شهود أنه قُتل رمياً بالرصاص على أيدي قناصة كانوا متمركزين على سطح مديرية البريد القريبة[٥٢]. وتبع ذلك على وجه السرعة المزيد من إطلاق النار بذخيرة حية من ناحية مديرية البريد ومباني الأمن المجاورة. وزعم شهود أن المروحيات استُخدمت أيضاً في عملية إطلاق النار على الحشود. وحصلت البعثة على أسماء ١٤ شخصاً قُتلوا في ذاك اليوم. وذكر أحد الشهود أنه نقل في سيارته سبع جثث إلى قريته الأصلية ووضعها في ثلاجة في محل للخضار لأن المستشفيات كانت تحت سيطرة قوات الأمن. ووفقاً لأحد الشهود، قام مسؤول أمني أقدم بقتل ١٧ جندياً لأنهم رفضوا تنفيذ الأوامر. وأخبر بعض الشهود البعثة أن المسؤول قُتل بعد ذلك مع عدد آخر من عناصر الأمن الذين ينتمون إلى الطائفة العلوية بعد أن قبض عليهم المتظاهرون، في حين قال آخرون إنه قتله أحد الجنود. ولم تتمكن البعثة من التحري أكثر في هاتين الروايتين. وفي اليوم التالي وقع المزيد من عمليات القتل عندما أطلقت عناصر في الأمن والجيش النار على متظاهرين كانوا يتوجهون إلى جسر الشغور في منطقة تُسمى سهل الغاب[٥٣].

٥٥- وفي ٦ حزيران/يونيه، أعلن وزير الداخلية محمد إبراهيم الشعَّار على شاشة التلفزيون الوطني أن السلطات تعتزم التصرف بحزم مع "أي هجوم عسكري" في جسر الشغور. وبعد ذلك بفترة قصيرة، توجه كثيرون من سكان البلدة إلى الحدود التركية خشية من عمليات الانتقام وتصاعد العنف على أيدي قوات الأمن[٥٤]. وأفاد أحد الشهود أنه تقدمت فرقتان من الجيش نحو جسر الشغور في ٨ حزيران/يونيه لفرض حصار على البلدة، وكانتا متمركزتين في مصنع السكر في البلدة[٥٥]. وكانت بلدة جسر الشغور مهجورة فعلياً عندما دخلها الجيش في ١٣ حزيران/يونيه مع مجموعة مختارة من وسائط الإعلام وضيوف مدعوين ليشهدوا على ما وصفته السلطات بعملية تحرير البلدة من العصابات المسلحة[٥٦].

---

[52] Some witnesses stated that the basement of the post office had been used by security personnel for the interrogation of suspects.

[53] Other witnesses claimed that, at that stage, armed clashes broke out between the group of soldiers, who attempted to flee, and the security forces. The witnesses added that two helicopters providing backup began firing at both the civilians and the fleeing soldiers. Some of the civilians managed to flee to Jisr Al Shughour safely. The mission interviewed one of the civilians wounded after the helicopters began shooting at the crowd, and another civilian who was injured as he made his way to Jisr Al Shughour.

[54] Military and security forces had reportedly gathered some 20 kilometres outside the town.

[55] According to other witnesses, the sugar factory was used in that period as the headquarters for armed forces deployed from other areas, as well as for the interrogation, detention and torture of suspects. Several sources also reported that four girls were raped at that location, although the mission was unable to corroborate these accounts.

[56] On 6 June, Syrian television reported that members of security forces had been killed in several attacks, including during an ambush by “armed gangs” operating in Jisr Al Shughour, where clashes took place at a security centre and other Government buildings were set alight.

٥٦- وشهدت بلدة معرة النعمان التي تقع على الطريق السريع الذي يصل بين حلب وحماة عدداً من الاحتجاجات استخدمت خلالها قوات الأمن الذخيرة الحية ضد مدنيين عزّل. ونظم سكان البلدة والقرى المجاورة مظاهرات بصورة منتظمة كانت ترمي في البداية إلى دعم سكان درعا. وذكر شهود أن المظاهرات جرت في البداية بدون أية عمليات قتل على الرغم من وجود قوات الأمن. وفي إحدى الحالات، استُخدمت خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين وانهال أفراد من "الشبيحة" يرتدون ملابس مدنية بالضرب على بعض المشاركين. وفي ١٣ أيار/مايو حاولت قوات الأمن تفريق المتظاهرين الذين تجمعوا على الطريق السريع خارج البلدة مستخدمة الغاز المسيل للدموع. وذكر شهود أن قوات الأمن أطلقت ذخيرة حية على المتظاهرين عندما أخفقت في وقف تقدمهم. وقال أحد الشهود الذي أُصيب بينما كان يحاول مساعدة الآخرين إنه نقل إلى مستشفى خاص لأن الكثيرين يخشون من أن تكون المستشفيات الحكومية غير آمنة. وخضع آخرون للعلاج في منازل خاصة.

٥٧- واندلعت أعمال عنف أخرى خلال مظاهرة أكبر جرت في ٢٠ أيار/مايو واستُخدم الغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية والذخيرة الحية لقمع الاحتجاج. وإضافة إلى ذلك، كان القناصة يطلقون أيضاً النار على الحشود من مواقع على عدة مبان، بما في ذلك مسجد المصري. وادعى شهود أن القوات المسلحة وقوات الشرطة الخاصة شاركت في هذه العملية، وأن عناصر الشبيحة كانوا أيضاً موجودين لإطلاق النار على أي شخص يعصي الأوامر[٥٧]. وأقامت قوات الأمن حواجز طُرقية استُخدمت في مرحلة لاحقة لنصب كمائن للمتظاهرين. وقام المتظاهرون بدورهم بإحراق الإطارات وإقامة حواجز طُرقية مؤقتة في محاولة منهم لمنع قوات الأمن من التقدم[٥٨]. وفي أحد الحوادث، قال شاهد تعرض للإصابة إن جندياً حاول مساعدته بأن أشار إليه بأن يغادر لكنه رأى جندياً آخر يأتي من خلفه ويطلق النار عليه في رأسه. وحاول المحتجون الذين كانوا في أماكن قريبة من الحادثة أن يسحبوا الجندي بعيداً إلى مكان آمن لإنقاذه، غير أن جنوداً آخرين اقتربوا وانتزعوا الجثة مبتعدين لأن المحتجين كانوا يرمونهم بالحجارة. وهرب الشاهد المصاب ونُقل إلى عيادة في قرية حيث قال إن مصابين كثيرين وصلوا إليها قادمين من المسطومة. ونقل آخرون أُصيبوا بجروح أكثر خطورة تقتضي إجراء عمليات جراحية عبر الحدود إلى تركيا. وكان المستشفى العام في معرة النعمان مغلقاً أثناء تلك الفترة.

٥٨- ونُظمت مظاهرتان حاشدتان أخريان في معرة النعمان يومي ٣ و١٠ حزيران/يونيه. واجتمع الألوف في الشارع وادعى شهود في كل من الحالتين أن قوات الأمن أطلقت ذخيرة

---

[57] One witness gave an account of the killing of a soldier by a *Shabbiha* member.

[58] Several witnesses identified a key security official, who was reportedly responsible for much of the violent reaction towards demonstrators. Other witnesses identified the same person in the context of killings in Jisr Al Shughour on 4 June.

حية على المتظاهرين بدون سابق إنذار أو إيعازات لتفريقهم[٥٩]. وإضافة إلى نيران القناصة، أحضرت إلى هناك دبابات، ورأت إحدى الشاهدات إطلاق نار من مروحية أو أكثر من المروحيات الخمس التي أحصت عددها. وحسب روايات شهود، ذكر أن قوات الأمن قتلت بالرصاص عن قرب بعض المصابين بينما كانوا مطروحين أرضاً. ولزم نقل المصابين إلى مواقع أخرى خارج البلدة لأن الجميع يعتقد أنهم سيتعرضون لمزيد من الأذى في المستشفيات العامة التي تخضع لسيطرة قوات الأمن.

٦- المحافظات الأخرى

٥٩- شهدت بانياس التابعة لمحافظة طرطوس أولى مظاهراتها في ١٨ آذار/مارس عندما تجمّع المحتجون خارج مسجد الرحمن وتوجهوا إلى وسط المدينة. وسجّل رجال الشرطة والشيوخ المحليون قائمة بظلامات المحتجين، ولكن بعد مرور أسبوع، اندلعت في ٢٥ آذار/مارس أعمال عنف أدت إلى وقوع إصابات. وحسبما ذكره شهود، استخدمت قوات الأمن خراطيم المياه لتفريق حشد خارج مسجد أبو بكر. وبدأت قوات الأمن مع عناصر من الشبيحة والقناصة إطلاق الرصاص على الناس عند خروجهم من المسجد. وقُتل ثلاثة أشخاص على الأقل وجُرح آخرون. وأُفيد بأن ثلاثة عناصر من الشبيحة قد قُتلوا في مرحلة لاحقة عندما اعترضت مجموعة من المتظاهرين السيارة التي كانت تقلّهم وأحرقتها. ووقعت حوادث أخرى تنطوي على عمليات قتل أو جرح للمدنيين أثناء المظاهرات التي نظمت في نيسان/أبريل. وفي ٧ أيار/مايو انتشرت قوات الجيش في بانياس لمحاصرة المدينة، تصحبها دبابات ومروحيات.

٦٠- وفي مدينة اللاذقية (عاصمة محافظة اللاذقية التي تقع على شاطئ البحر المتوسط في الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية) نُظمت مظاهرتان يومي ١٨ و٢٥ آذار/مارس بدون أية اشتباكات مع قوات الأمن[٦٠]. وأثناء مظاهرة نُظمت في ٢٦ آذار/مارس أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين عندما حاولوا إسقاط تمثال للرئيس[٦١]. وقال شهود إن عناصر الشبيحة كانت تقاتل إلى جانب قوات الأمن وتهجم على بعض المتظاهرين بالسكاكين كما قيل. ونُظمت مظاهرة في ٨ نيسان/أبريل وُصفت بأنها دموية جداً على الرغم من أن

---

[59] Witnesses described the forces as dressed in both army and police uniforms. Many also referred to *Shabbiha* members dressed in black civilian clothes. Others said "foreigners" were present, also wearing black.

[60] According to nine witnesses who later fled to Turkey, on 18 March, , the demonstrators walked towards Al Shaikh Daher square carrying olive branches. There were no clashes with security forces, but some altercations took place with scores of Alawite residents who tried to prevent the demonstrators from reaching the square.

[61] Witnessed stated that some of the forces firing at them were dressed in military uniform, others in civilian clothes, and others in black fatigues.

الشهود لم يتمكنوا من تحديد عدد القتلى أو الجرحى من بين المتظاهرين. وادعوا أن قوات الأمن قامت بعد توقف إطلاق النار بإحضار شاحنات القمامة لالتقاط الجثث من الشوارع.

٦١- وبدأت المظاهرات في حلب في ١٥ آذار/مارس لكنها اقتصرت بدرجة كبيرة على المظاهرات الطلابية في جامعة المدينة. ونُظمت عدة مظاهرات من هذا القبيل في نيسان/أبريل وأيار/مايو وكانت معظم هذه المظاهرات ليلية. وحسب روايات شهود، فإن بعض المظاهرات كانت تُفض من قبل قوات الجيش وقوات الأمن إلى جانب مجموعات أخرى قيل إنها "جندت" لهذا الغرض[٦٢]. ونُظّمت إحدى المظاهرات الأكبر في ٣٠ حزيران/يونيه واعتقل خلالها أكثر من ٤٠٠ طالب كما قيل.

٦٢- وفي محافظة دير الزور الواقعة في شرقي سورية على الحدود مع العراق نُظّمت في المرحلة الأولى مظاهرات أصغر في منتصف شهر آذار/مارس لكنها كبرت على مدى عدة أسابيع. وحسب روايات شهود، كانت عناصر من الأمن والمخابرات تقوم بصورة منتظمة بتصوير المحتجين لأغراض تحديد هويتهم، وجرت عمليات اعتقال عديدة. وفي مظاهرتين نُظّمتا في ٢٠ نيسان/أبريل و٢٧ أيار/مايو تمركز خلالهما قناصة على أسطح المباني، قال شهود إنه جرى تفريق المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع وبإطلاق عيارات نارية في الهواء.

٦٣- أما محافظة الحسكة، وهي منطقة أغلبيتها من الأكراد وتقع في الجزء الشمالي الشرقي ولديها حدود مع كل من تركيا والعراق، فقد شهدت مظاهرات في عدد من الأماكن، بما في ذلك في مدن الحسكة والقامشلي ورأس العين وعامودا. ودعت المظاهرات التي كانت صغيرة نسبياً إلى إعمال الحقوق المدنية والسياسية الأساسية للأقلية الكردية في الجمهورية العربية السورية. وذكر شهود أن قوات الأمن امتنعت عن استخدام القوة الفتاكة في هذه المنطقة لكنها أرسلت عناصر لتتسلل بين مجموعة من المحتجين من أجل تحديد هوية الناشطين. وقُبض على عدد قليل من المحتجين وأُطلق سراحهم في مرحلة لاحقة ويبدو أن إطلاق سراحهم جاء بعد توقيعهم على وثائق يتعهدون فيها بعدم المشاركة في المظاهرات في المستقبل.

باء - رد الحكومة

٦٤- بعثت حكومة الجمهورية العربية السورية بخمس مذكرات شفوية إلى المفوضية فيما يتصل بولاية البعثة. ورغم أن الحكومة استمرت في التعاون مع المفوضية، فإنها لم تسمح للبعثة بدخول البلد.

[62] In one instance, witnesses claimed that armed groups belonging to a local clan referred to in the accounts as *baltajiyya* (literally "axe carriers", but closer in meaning to "thugs") took part in breaking up protests and intimidating the demonstrators. The mission was unable to further investigate this claim.

٦٥- وفي ٣٠ آذار/مارس، أعلن الرئيس الأسد عزمه على إدخال مجموعة من الإصلاحات، بما في ذلك رفع قوانين الطوارئ، وإلغاء محكمة أمن الدولة العليا، والعفو عن بعض السجناء والمحتجزين. وشملت الإصلاحات المقترحة وضع تشريع لتنظيم الحق في التجمع السلمي وإنشاء الأحزاب السياسية، فضلاً عن إنشاء لجان لصياغة قانون الانتخابات وقانون الإعلام. ومنذ ذلك الحين، سُن على الأقل قانونان جديدان، وصدر مرسوم في نيسان/أبريل لتنظيم وضع الأكراد السوريين[٦٣]. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر المرفق الثاني)، أشارت الحكومة إلى اتخاذ قرار في أوائل شهر حزيران/يونيه بإنشاء لجنة للحوار الوطني. وفي المذكرة نفسها، أعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة قضائية للتحقيق مع جميع مرتكبي الجرائم ضد المتظاهرين وأفراد الأمن في درعا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ وتقديمهم للمحاكمة. وذكرت أيضاً أن ولاية اللجنة وُسعت مؤخراً لتشمل التحقيق في جميع الجرائم التي ارتُكبت ضد المدنيين، وضد أفراد الأمن والجيش، في جميع أنحاء البلد.

٦٦- وأقر المسؤولون السوريون بمن فيهم الرئيس الأسد، في مناسبات مختلفة، (منها الخطاب الذي ألقاه في جامعة دمشق في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١) بمشروعية مطالب معينة للمتظاهرين، مميزاً بين المتظاهرين ذوي المطالب المشروعة وأولئك الرامين إلى زعزعة استقرار البلد. وزعمت الحكومة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر المرفق الرابع) أن الرامين إلى زعزعة استقرار البلد استخدموا الاحتجاجات المشروعة كغطاء لأعمال التخريب. وأكدت الحكومة أن هذه المجموعات هاجمت "عدداً كبيراً من المدنيين الأبرياء وقوات الأمن" وأنها تسعى إلى إثارة "الفتن الطائفية" و"قلب نظام الحكم وإقامة إمارات سلفية". وأشارت الحكومة إلى مقتل ٢٦٠ عنصراً وجرح ٠٠٠ ٨ من القوات المسلحة وقوات الأمن في الفترة الممتدة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١.

٦٧- وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (انظر المرفق الخامس)، ردت وزارة الخارجية على أسئلة المفوضية وقدمت معلومات تتعلق، في جملة أمور، بالتشريعات الجنائية القائمة؛ وقوانين منح حقوق المواطنة الكاملة للأكراد؛ واعتماد مراسيم برلمانية لإنهاء حالة الطوارئ؛ وإصدار عفو عام أدى، وفقاً للحكومة، إلى الإفراج عن ٤٣٣ ١٠ محتجزاً؛ واعتماد قوانين انتخابية جديدة. وأشارت الوزارة أيضاً إلى سلوك السلطات السورية، وقدمت أرقاماً عن قضايا التعذيب التي تنظر فيها المحاكم السورية. وادعت في المذكرة نفسها أن الحكومة أنشأت لجنة للتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية. وأنشئت اللجنة وفقاً للقرار رقم ٩٠٥/ل المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ الصادر عن نائب رئيس مجلس القضاء. وتتألف اللجنة من النائب العام للجمهورية العربية السورية، رئيساً؛ ورئيس إدارة التفتيش القضائي؛ والمدعي العام الأول

[63] Legislative Decree No. 49, adopted on 7 April 2011. Article 1 states that individuals registered as foreigners in the Al Hasakah Governorate shall be granted Syrian nationality.

بدمشق؛ وقاضي التحقيق الأول بدمشق. وكُلفت اللجنة بالتحقيق في الظروف التي أدت إلى مقتل عدد من المدنيين والعسكريين في درعا واللاذقية. ووفقاً للمعلومات الواردة في المذكرة الشفوية، جمعت اللجنة إفادات من عدد من الشهود في درعا وتحرت ادعاءات فردية. وقد شمل التحقيق المحافظ السابق لدرعا وأفراد من قوات الأمن. وفي إشارة إلى مسألة المقابر الجماعية، ذكرت الوزارة أن بعض "الجماعات الإرهابية" المسلحة هاجمت مركزاً للشرطة في جسر الشغور بالذخيرة الحية، مما أسفر عن مقتل جميع أفراده. ووفقاً للوزارة، أزيلت جثث أفراد الشرطة بواسطة الجرافات، وجُمعت فوق بعضها البعض ثم دُفنت في مقابر جماعية.

٦٨- وأرسلت المفوضية تقرير البعثة إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في ١٠ آب/أغسطس للتعليق عليه. ووجهت البعثة الدائمة مذكرة شفوية إلى المفوضية في ١٦ آب/أغسطس (انظر المرفق السادس)، أشارت فيها إلى أن الحكومة التزمت بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وشرعت في سلسلة من الإصلاحات الشاملة. وأضافت أن الأشخاص الذين قدموا معلومات إلى البعثة في مخيمات اللاجئين قد خالفوا القانون السوري، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم مصادر موثوقة. وانتقدت الحكومة دور وسائل الإعلام في تشويه الحقائق، وقالت إن الإشارة إلى "أقلية قمعية" في التقرير أمر غير مقبول. وأضافت أن هذه الإشارة، على وجه الخصوص، تثبت النهج المنحاز للبعثة. ووفقاً للمذكرة الشفوية، فإن المعلومات التي تشير إلى مقتل ١ ٩٠٠ شخص في البلد هي معلومات صحيحة. لكنها أضافت أن هذا العدد يشمل أفراد الشرطة والأمن والضحايا الذين سقطوا على يد الجماعات الإرهابية المسلحة. كما أوضحت الحكومة أن ١٢٠ رجلاً من الشرطة قُتلوا بوحشية في جسر الشغور على أيدي الجماعات المسلحة.

ثالثاً - أنماط الانتهاكات

٦٩- خلصت البعثة إلى وجود نمط من انتهاكات حقوق الإنسان يتمثل في هجمات واسعة النطاق أو منهجية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٧ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ألف - القتل وحالات الاختفاء

٧٠- يشكل قيام قوات الأمن الحكومية بقتل المدنيين على نطاق واسع انتهاكاً صارخاً من جانب الجمهورية العربية السورية للحق في الحياة غير القابل للتقييد، والمنصوص عليه في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧١- وجمعت البعثة إفادات لشهود عيان تدعم المزاعم المتعلقة بوقوع العديد من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة طالت أشخاصا ذُكرت أسماء ٣٥٣ منهم. وبالإضافة إلى ذلك،

حصلت البعثة على إفادات داعمة تشير إلى قيام أفراد من قوات الأمن بارتداء ملابس مدنية لإثارة الاضطرابات وإعطاء صورة غير دقيقة عما يجري من أحداث. وقد تمكن المدنيون غالباً من تمييز أنفسهم عن أفراد قوات الأمن الذين يرتدون شارات مرمزة وملونة تُلبس في الذراع[٦٤]. وقد نُشرت فئات مختلفة من قوات الأمن والجيش لمواجهة المظاهرات لكن من الواضح أنها لم تكن مدربة على السيطرة على الحشود.

٧٢- ورغم أن أقلية من المدنيين تسببت في أحداث عنف في بعض المظاهرات[٦٥]، فإن الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب القوات العسكرية والأمنية يشكل انتهاكاً لالتزامات سوريا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٧٣- وتؤكد تقارير وردت من مجموعة متنوعة من المصادر أن المظاهرات كانت سلمية في معظمها. وقد شارك المدنيون من جميع الأعمار في الاحتجاجات وحملوا، في كثير من الأحيان، أغصان زيتون وقاموا بتعرية صدورهم ليثبتوا أنهم غير مسلحين. ونقلت القنوات الإعلامية الحكومية هذه الأحداث بشكل غير دقيق، إذ نسبت الاضطرابات، في معظم الحالات، إلى عناصر "إرهابية"[٦٦]. وإن معظم حالات القتل التي أُبلغ عنها نجمت عن إطلاق الذخيرة الحية من جانب قوات الأمن والجيش والشبيحة الذين استخدموا بنادق كلاشينكوف وغيرها من البنادق[٦٧]. وتشير إفادات لشهود عيان إلى طريقة اتُبعت على نطاق واسع لقتل المدنيين تمثلت في استخدام (أ) القوات على الأرض؛ (ب) القناصة على أسطح المنازل؛ (ج) القوة الجوية.

٧٤- وكانت معظم الجروح الناجمة عن إطلاق الرصاص والمعاينة لدى الضحايا موجودة في الرأس والصدر والجزء العلوي من الجسم بشكل عام، مما يدل بوضوح على أن إطلاق النار كان يستهدف القتل. وأُجريت مقابلات مع عدد من العسكريين السابقين الذين فروا من الجيش والشرطة ومختلف فروع قوات الأمن. وزعم هؤلاء أنهم تلقوا أوامر واضحة باستخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين[٦٨]. وأضافوا أن كل من رفض إطلاق النار على المدنيين أُطلقت عليه النار من الخلف من ضباط أمن آخرين أو من أفراد وحدات الشبيحة. وأجرى خبير البعثة في شؤون النظام العام تحليلاً للقطات فيديو للعمليات الأمنية تبين من

---

64 According to some reports, various security units would even at times shoot at each other.

65 For example, the mission received uncorroborated accounts from Baniyas and Jisr Al Shughour of the killing of security or other officials by demonstrators or unidentified persons.

66 For example, there are corroborated reports that security forces planted weapons in the Omari Mosque in the city of Dar'a after clearing it and murdering civilians, then blamed innocent demonstrators. For the version of the Syrian Arab News Agency (DARA), see www.sana.sy/eng/337/2011/04/27/343519.htm.

67 In several incidents documented by the mission, *Shabbiha* members used knives or bayonets to kill protestors.

68 Witness stated that the orders at Saraqeb, and near the camp of the Youth of the Baath Party in Al Mastuma, were given on 20 May 2011, when security forces opened fire at demonstrators as soon as they arrived, killing more than 40 people.

خلاله افتقار معظم القوات التي يتم نشرها ضد المدنيين إلى التدريب في مجال مكافحة الشغب. وتفاقم ذلك مع وجود أسلحة سهلت الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين.

٧٥- وعلى الأرض، كانت الشرطة تطلق النار عشوائياً على المدنيين في كثير من الأحيان، ومن مسافة قريبة ودون سابق إنذار[٦٩]. وقُتل العديد من الأطفال والنساء. ولم تُستخدم وسائل غير قاتلة كالغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه وإطلاق النار في الهواء إلا في عدد قليل من المظاهرات. وفي بعض المظاهرات، تم إطلاق النار بشكل سريع وكثيف وعشوائي أثناء إطلاق الغاز المسيل للدموع أو بعده بقليل. ووردت تقارير مؤيِّدة من مناطق مختلفة تشير إلى فرار جنود بعد تلقيهم أوامر بإطلاق النار على المدنيين المسالمين[٧٠].

٧٦- وأكد شهود عيان استخدام الدبابات، والرشاشات الثقيلة المحمولة على ناقلات جند مصفحة، وطائرات الهليكوبتر في مناطق حضرية. كما استخدمت قوات الأمن قذائف صاروخية وقاذفات رمانات رُكبت على عربات AK47s ضد المدنيين في مناطق أخرى.

٧٧- كما أُفيد عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة خارج سياق المظاهرات. فعلى سبيل المثال، أُدعي أن حوالي ٢٦ رجلاً اقتيدوا في ١ أيار/مايو معصوبي العينين إلى ملعب كرة القدم في درعا حيث قُتلوا دون محاكمة، وقد حُوِّل الملعب إلى مقر لقوات الأمن المحلية. وأفيد أيضاً عن تنفيذ إعدامات خلال حصار المدن وعمليات لتفتيش المنازل منزلاً منزلاً[٧١].

٧٨- وبما أنه لم يسمح للبعثة بزيارة البلد، فإنها لم تستطع التحقق من ادعاءات متكررة بقيام قوات الأمن بشكل روتيني بإعدام المدنيين في أسرَّة المستشفيات (أو المستشفيات المؤقتة). ومع ذلك، أُفيد على نطاق واسع عن قيام قوات بشن غارات منتظمة على المستشفيات للبحث عن جرحى المتظاهرين وقتلهم. ولاحظت البعثة خوفاً كبيراً ومستمراً لدى المدنيين من الذهاب إلى المستشفيات، إذ فضل العديد منهم البقاء دون علاج بدلاً من خطر الاعتقال والتعرض للقتل.

٧٩- وثمة نمط واضح يتمثل في قيام القناصة بإطلاق النار على المتظاهرين[٧٢]، مع ورود تقارير تفيد بتلقي رجال الأمن تدريباً خاصاً في التعامل مع المظاهرات المدنية. وتشمل المباني التي يتخذ منها القناصة مواقع لهم مباني تابعة لقوات الأمن، ومباني تابعة للحكومة أو لحزب البعث، ومساجد. وفي معظم الحالات، لم تصدر أية تحذيرات قبل فتح النار.

---

[69] Early on when the protests began, instances were reported of attempted negotiation by security or military personnel seeking to disperse the crowds. In most cases, such attempts were brief. As the situation on the ground worsened, such tactics gave way to direct attacks with live ammunition.

[70] Many of these soldiers were shot dead immediately upon breaking ranks during demonstrations, and some were killed or treated inhumanely for being suspected of disloyalty towards the Government.

[71] Including at Dar'a, Al Ladhiqiyah, Hamah and Jisr Al Shughour.

[72] For example, in Dar'a, Jisr Al Shughour, Banias, Al Ladhiqiyya and Duma.

وفي بعض الحالات، استهدف القناصة بشكل واضح حتى الأشخاص الذين كانوا يحاولون إجلاء الجرحى.

٨٠- وأطلق رجال الأمن النار على المدنيين من مروحيات حلقت فوق مظاهرات مختلفة[٧٣]. ولم تصدر أية تحذيرات قبل فتح النار.

٨١- وتحدث ضحايا وشهود عن محاولات واسعة النطاق للتستر على عمليات القتل التي تقوم بها قوات الأمن، بما في ذلك عن طريق استخدام المقابر الجماعية[٧٤]. وفي اللاذقية، شوهدت شاحنات القمامة وهي تجمع الجثث في ٨ نيسان/أبريل. وقام المدنيون بجمع جثث الضحايا في ثلاجات مؤقتة أثناء فترات الحصار[٧٥]. بيد أن عدة تقارير تفيد بأن قوات الأمن قتلت الجرحى من خلال وضعهم في برادات المشارح في المستشفيات[٧٦].

٨٢- وانتهكت الجمهورية العربية السورية التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، ولا سيما المواد ٢ و٦ و٧ و٩ و١٠ و١٤، وغيرها من المواد المتعلقة بالحرية. واختفى الكثير من المدنيين، وبينهم أطفال. وكانت بعض جثث الضحايا التي أعيدت إلى ذويهم تحمل الكثير من علامات التعذيب. ولا يزال مصير وأماكن وجود مئات المحتجزين مجهولاً. وفي الوقت نفسه، لا تزال البعثة تتلقى تقارير عن حالات اختفاء قسري.

باء - التعذيب

٨٣- كشفت ٩٨ رواية من بين ١٨٠ رواية قدمها شهود إلى البعثة عن حالات تعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة للمدنيين على يد القوات العسكرية والأمنية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لالتزامات الدولة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب. ويبدو أن هناك سياسة واضحة متبعة على نطاق واسع أو بشكل منهجي تقوم على استهداف قوات الأمن للأشخاص المشتبه في مشاركتهم في المظاهرات، بهدف تخويفهم وترويعهم، كوسيلة لقمع الاحتجاجات[٧٧]. ويشيع استخدام التعذيب وإساءة المعاملة للحصول على إفادات كاذبة من المحتجزين. وتحدثت تقارير عديدة عن قيام قوات الأمن باقتحام المنازل وضرب المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وكانت قوات الأمن والشبيحة تقوم، بعد تنفيذ عمليات اعتقال

---

[73] Including Jisr a-Shughour and Ma'arrat Al Nu'man, in Idlib Governorate.

[74] The locations of alleged mass graves will not be disclosed until they can be secured or properly exhumed.

[75] For example, in Dar'a, bodies that could not be buried during the siege were stored in a refrigerated food truck.

[76] One of the cases reported to the mission took place in Dar'a.

[77] In Dar'a, Nawa, Al Yaduda, Jisr Al Shughour, Madaya, Homs, and Hama, among others.

جماعية، بنقل المحتجزين في حافلات وشاحنات إلى مراكز اعتقال سرية أو إلى ملاعب عامة حيث يلقى الضحايا معاملة غير إنسانية أو يعذبون[٧٨]. وتعرّض الكثير من الضحايا مراراً للتعذيب لدى نقلهم من معتقل إلى آخر[٧٩]. وذكر معتقلون سابقون حالات وفاة أثناء الحجز نتيجة التعذيب. وأشار آخرون إلى تعذيب الأطفال[٨٠]. وغالباً ما كان رجال الأمن يجبرون أفراد أسرة المتوفى على التوقيع على وثيقة تفيد بأنه قُتل على يد العصابات المسلحة.

٨٤- وقامت البعثة بتوثيق العديد من أساليب التعذيب المستخدم معظمها، كما هو معروف، منذ سنوات عديدة في الجمهورية العربية السورية. وتشمل هذه الأساليب الضرب المبرح، والصعق بالصدمات الكهربائية، والتعليق لفترات طويلة من الأطراف، والتعذيب النفسي والإذلال الروتيني[٨١]. وصورت البعثة شهوداً تظهر على أجسادهم آثار التعذيب المزعوم. وفحص الطبيب الشرعي للبعثة ضحايا آخرين نقلوا إلى المستشفيات بعد فرارهم من البلد. وقال ضحايا الاعتقالات التعسفية إنهم تعرضوا للضرب ولشتائم مهينة تتعلق بمعتقداتهم الدينية أو الديمقراطية أو السياسية. وذكر العديد من الضحايا أن المحققين كانوا يقولون لهم أثناء التعذيب أو الضرب "تريد حرية، هذه حريتك".

جيم - الحرمان من الحرية

٨٥- انتهكت الجمهورية العربية السورية أيضاً الحق في الحرية المنصوص عليه في المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال ممارسة واسعة النطاق للاعتقالات التعسفية وغير القانونية وما يليها من عمليات احتجاز غير قانوني تهدف في جزء كبير منها إلى تخويف المحتجين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون[٨٢].

---

[78] Detention centres cited in accounts and located in or around Damascus include Kafr Sousseh, Al Mezze, Adra and Al Qaboun; other cited detention facilities were in Idlib and Homs. Most appeared to be under the jurisdiction of one of the security agencies, including Air Force Intelligence, Military Security and Political Security. Victims were often immobilized on the ground by security agents, who stepped upon their faces and tied their hands, as well being inhumanely treated during their transfer to detention centres.

[79] Some people were taken to up to four detention centres, where they were abused.

[80] These cases included that of Hamza Al Khatib, aged 13, from Dar'a, who died in custody. It its note verbale of 14 June 2011, the Government denied this allegation.

[81] In some cases, male detainees were forced to remain naked for long periods in their cells, or while being otherwise tortured or under interrogation. The mission received a number of reports of sexual assault or rape of women and girls during raids on homes. The mission was unable to corroborate these accounts.

[82] Targeted and mass arbitrary arrests and unlawful detention were reported in, inter alia, Aleppo, Baniyas, Damascus (city and outskirts), Dar'a (city and outskirts), Jisr Al Shughour and Al Ladhiqiyah. During the siege on Dar'a, it was reported that hundreds of people were arbitrarily arrested on a daily basis. Witnesses told the mission that, given the very large number of detainees, school yards and sports fields had been transformed into makeshift detention areas.

٨٦- وتشير الإفادات إلى فئتين من المعتقلين. أولاً، الأفراد المشتبه في أنهم معارضون للحكومة (بما في ذلك الناشطون ومنظمو الاحتجاجات) الذين اعتُقلوا خلال مداهمات واسعة النطاق يبدو أنها قائمة على الشكوك ولا مبرر لها. وثانياً، الأشخاص الذين اعتقلوا خلال عمليات العقاب الجماعي لسكان المدن والبلدات التي تنظر السلطات إليها على أنها مراكز للتمرد أو الحراك الديمقراطي. ويبدو أن الاعتقالات كانت عشوائية وواسعة النطاق[٨٣]. كما تم استهداف المسعفين ونشطاء حقوق الإنسان. وذكر عدة شهود فروا من البلد أنه تم القبض على أفراد من أسرهم بدلاً منهم.

٨٧- وادعى شهود كانوا معتقلين أنهم حُرموا من شروط المحاكمة العادلة، مثل الاستعانة بمحام أو أي شكل من أشكال الطعن القانونية[٨٤]. ولم يبلَّغوا بسبب اعتقالهم كما لم يُسمح لهم بالاتصال بأسرهم. وكان يتم نقلهم باستمرار من مركز احتجاز إلى آخر دون سابق إنذار، ويتعرضون للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية، في كثير من الأحيان، في كل مرفق يُنقلون إليه. وقد أُحضر عشرات المدنيين بشكل جماعي للمثول أمام قضاة التحقيق دون معرفة التهم الموجهة إليهم، وكانت أجسادهم تحمل، في كثير من الحالات، علامات التعذيب أو الضرب، أو خضعوا لجلسات استماع مخصصة في زنزاناتهم أمام عسكريين. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن تتاح أي عمليات استئناف. وأُجبر العديد من المعتقلين على توقيع وثائق أو بصمها، معصوبي العينين، دون معرفة محتواها. وطُلب من آخرين التوقيع على تعهدات بعدم تكرار المشاركة في المظاهرات.

دال - الاضطهاد

٨٨- تلقت البعثة تقارير مثيرة للقلق تفيد بالتلفظ بالكثير من العبارات التمييزية والمسيئة بحق المعتقلين تتناول الدين و/أو الأصل الإثني، وذلك أثناء اعتقالهم واحتجازهم وتعذيبهم.

٨٩- وقد حوصر عدد من البلدات والمدن[٨٥] بعربات مدفعية ثقيلة ومركبات عسكرية، بما في ذلك الدبابات ومدافع الهاون، مما يشكل انتهاكاً للمادتين ١٠ و١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد استُهدفت خزانات المياه، مما حرم المدنيين من الماء. وفُرضت قيود على حركة المدنيين بشكل لا يتناسب أبداً مع أي تهديد يمكن أن يكون قائماً. وفي كثير من الأحيان، تعرض الأشخاص الذين غادروا منازلهم بحثاً عن الغذاء، بما في ذلك الأطفال، للقتل أو الإصابة برصاص القناصة. وأوقف أفراد الأمن الناسَ

[83] Most of those interviewed by the mission were not privy to the whereabouts of their detained family and friends.

[84] See the International Covenant on Civil and Political Rights, article 14, and the United Nations Standard Minimum Rules for Non-custodial Measures (The Tokyo Rules), General Assembly resolution 45/110, annex.

[85] Cities and towns under siege included Dar'a, Baniyas and Madaya.

عند نقاط التفتيش ومنعوهم من المرور وأساءوا معاملتهم جسدياً ولفظياً. وبالإضافة إلى ذلك، قطعت قوات الأمن التيارَ الكهربائي ووسائل الاتصال أثناء محاصرة المدن والبلدات. وأُغلقت المستشفيات الحكومية في بعض الأحيان قبل بدء العملية العسكرية[٨٦]، أو كان موظفو هذه المستشفيات يبلغون المصابين بعدم وجود أي غرفة لاستقبالهم[٨٧]. وفي حالات أخرى، رفضت المستشفيات الحكومية معالجة الضحايا المصابين، وكان الأطباء في هذه المستشفيات، على ما يبدو، يتعرضون لتهديد قوات الأمن أو يتعاونون معها. وأُجبر الناس على إقامة مستشفيات مؤقتة لم تتمكن من تقديم العناية الطبية الكافية للضحايا[٨٨]. وفي العديد من الحالات، استُهدف المدنيون أثناء محاولتهم مساعدة الجرحى من خلال نقلهم إلى مناطق أكثر أمناً أو نقلهم إلى المستشفى. كما تم استهداف سيارات الإسعاف أو غيرها من المركبات التي استخدمها المتظاهرون.

٩٠- ولم تستهدف قوات الأمن الأطفال فحسب، بل تعرّض هؤلاء أيضاً، وبشكل متكرر، لنفس انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الجنائية التي تعرض لها البالغون، بما في ذلك التعذيب، من دون أي اعتبار لضعفهم. ومما يشكل مدعاة للقلق الشديد القيام بتعذيب الأطفال أو قتلهم في مناسبات عدة من جانب القوات السورية - وحتى استهدافهم من جانب القناصة - وفي حوادث يبدو واضحاً أنها ليست حوادث معزولة.

٩١- وأخيراً، تلقت البعثة تقارير مثيرة للقلق بتعرض المعتقلين لكثير من العبارات التمييزية والمسيئة المتعلقة بدينهم و/أو أصلهم الإثني.

رابعاً - التوصيات

٩٢- تذكِّر المفوضة السامية، واضعة في اعتبارها الاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة والرد الذي قدمته حكومة الجمهورية العربية السورية والمجتمع الدولي حتى الآن، والحالة المستمرة على أرض الواقع، بأن الدول وافقت بالإجماع في قمة عام ٢٠٠٥ على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والجرائم الدولية الأخرى. وتستلزم هذه المسؤولية منع هذه الجرائم، بما في ذلك منع التحريض على ارتكابها، بالوسائل المناسبة واللازمة. وعندما تخفق الدولة بوضوح في حماية سكانها من الجرائم الدولية الخطيرة، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب.

---

[86] Such as in Ma'arrat an Nu'man.

[87] In one incident in Jisr Al Shughour, security forces said that they could "solve a space problem", then proceeded to murder wounded civilians.

[88] Such as the makeshift hospital set up in the Omari Mosque in Dar'a.

٩٣- وتوصي المفوضة السامية، على وجه الخصوص، بأن تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) وضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين وقتل المحتجين وتعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم، ولحالات الاختفاء القسري، ووقف كل انتهاك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك بإلغاء القوانين التي تمنح أفراد الأمن والمخابرات حصانة فعلية من الملاحقة القضائية؛

(ج) ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين المحتجزين بسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية، وعن السجناء السياسيين الآخرين؛

(د) ضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية في الجمهورية العربية السورية؛

(هـ) تمكين الصحفيين الدوليين والمحليين من الوصول الآمن وغير المقيد إلى الأماكن التي تتيح لهم إجراء تحقيقاتهم الصحفية وكتابة التقارير المتعلقة بالوضع في الجمهورية العربية السورية، من دون عوائق؛

(و) اتخاذ تدابير فورية لضمان تمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول بشكل كامل ودون عوائق لتقديم العون والمساعدة للمحتاجين؛

(ز) السماح للمفوضية بالوصول الفوري إلى الجمهورية العربية السورية للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات التي بدأت في منتصف آذار/مارس ٢٠١١، بغض النظر عن المرتكبين المزعومين لهذه الانتهاكات؛

(ح) دعوة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، إلى زيارة الجمهورية العربية السورية لرصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقرير عنها.

٩٤- كما توصي المفوضة السامية بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان بما يلي:

(أ) ضمان بقاء حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية على جدول أعمال المجلس من خلال إنشاء آليات مناسبة للرصد والتحقيق، بما في ذلك إمكانية تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق، وكذلك من خلال تقديم تقارير دورية؛

(ب) حث الجمهورية العربية السورية على التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع الإجراءات الخاصة، بما في ذلك تمكينهما من الوصول إلى البلد دون عوائق؛

(ج) حث مجلس الأمن على أن يبقي المسألة قيد نظره، وأن يتناول، بأشد العبارات، قتل المحتجين المسالمين وغيرهم من المدنيين في الجمهورية العربية السورية من خلال استخدام القوة المفرطة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأن يدعو إلى الوقف الفوري للهجمات ضد السكان المدنيين، وأن ينظر في إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٩٥- وتوصي المفوضة السامية كذلك بأن تستمر جامعة الدول العربية في الدعوة النشطة إلى العمل من أجل حماية حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية.

Annexes

Annex I

Letter dated 15 July 2011 from the United Nations High Commissioner for Human Rights addressed to the Prime Minister of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Télégramme: UNATIONS, GENEVE
Télex: 41 29 62
Telephone: (41-22) 928 9257
Telefax: (41-22) 928 9018
Internet: www.ohchr.org

Palais des Nations
CH-1211
GENEVE 10

REFERENCE

15 July 2011

Excellency,

I write further to resolution S-16/1 adopted by the United Nations Human Rights Council in a special session on human rights in the Syrian Arab Republic on 29 April 2011. As you will be aware, this resolution requested my Office to urgently dispatch a fact-finding mission to investigate all alleged violations of international human rights law and to establish the facts and circumstances of such violations and of the crimes perpetrated, with a view to avoiding impunity and ensuring full accountability.

Through a Note Verbale dated 6 May 2011, my Office formally requested Your Excellency's Government to cooperate with this mission, in particular by ensuring full access to the country. Having received no response from Your Excellency's Government on this matter, I reiterated my request for access to the country through a Note Verbale dated 20 May 2011 and again on 7 June 2011 through a meeting between the Deputy High Commissioner, Ms. Kyung-wha Kang, and Your Excellency's Permanent Representative to the United Nations Office in Geneva, H.E. Mr. Faysal Khabbaz Hamoui. I regret that the Syrian Government has to date remained silent on this matter, and once again I renew my request for access for the fact-finding mission.

I take this opportunity to stress that the material currently before my Office reflects a dire human rights situation and remains a matter of the gravest concern. Facts suggesting a pattern of widespread and systematic attacks against civilians and consequential breaches of the most fundamental rights documented by OHCHR require thorough investigation and full accountability with respect to the perpetrators. In my view, the credibility of the Syrian Government's statements on the nature of the on-going protests and the individuals or groups reportedly responsible for these abuses rests in substantial part on its willingness to allow independent investigation on the ground.

H.E. Mr. Adel Safar
Prime Minister
DAMASCUS

I have noted the series of reforms announced to date, and I welcome the information received from Your Excellency's Government on these and certain other issues. Allow me to stress however that the value of political and other reforms lies in their practical implementation, and reform plans also require transparent monitoring mechanisms to ensure sound and timely translation into effective change. More importantly, the promulgation of laws and decrees aimed at introducing greater political and civil rights cannot be accompanied by a progressively deteriorating human rights situation and commission of the gravest human rights violations.

Resolution S-16/1 also requested my Office to provide a follow-up report the Human Rights Council at its 18th Session, containing substantive information documented by the fact-finding mission. While the refusal of Your Excellency's Government to date to grant access has hampered the mission's work, it has nevertheless documented egregious violations of human rights committed since March 2011. These include summary executions, excessive use of force in quelling peaceful protests, arbitrary detentions, torture and ill-treatment, violations of the rights to freedom of assembly, expression, association and movement, and violations of the rights to food and health, including medical treatment to injured persons. This information will form the basis of the follow-up report, which will be made public in September.

In this context, and alongside my request for the mission to be granted access to the country, my Office wishes to raise with the Syrian Government a range of issues that have emerged in the course of the mission's work and requests further information, as detailed in the Annex attached to this letter. I would appreciate receiving the responses of Your Excellency's Government to these enquiries by 5 August 2011in order to enable my Office to reflect the position of Your Excellency's Government on these issues in its report.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Navanethem Pillay
High Commissioner for Human Rights

Annex:

Questions submitted by the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) to the Government of Syria, 15 July 2011.

A. Rights of individuals deprived of their liberty and the administration of justice: OHCHR would appreciate receiving the following information regarding legislative reforms announced by the Syrian Government:

1. The text of the decision announced by President Bashar al-Assad on 19 April 2011 to abrogate the 1963 State of Emergency Law and to abolish the High State Security Court. We wish to receive information regarding the legal measures taken to implement this decision, including the text of the relevant laws and their current status, including the date of their publication in the Official Gazette.
2. The text of Legislative Decree No. 61/2011 announcing a general amnesty for crimes committed before 31 May 2011, and Legislative Decree No. 72/2011 extending the scope of the amnesty to crimes committed before 20 June 2011. OHCHR would appreciate receiving information on how the amnesty laws have been implemented across the country, information about any committees (other than medical committees) which may have been set up to consider individual cases and their terms of reference, any existing appeal process for prisoners against a negative decision, and data showing how many prisoners and detainees have been released in each category. We would appreciate receiving the texts of other legislative decrees referred to in the amnesty law.[1] Additionally, Legislative Decree No. 61/2011 is also said to cover "all members of the Muslim Brotherhood party and other detainees belonging to political movements".[2] OHCHR wishes to receive details on which other political movements are covered under the amnesty law, and how many such detainees have been released to date and their presumed political affiliation.
3. Given the abrogation of emergency legislation on 19 April 2011, we wish to receive clarification as to the legal basis for the arrest and continued detention of individuals who have been apprehended in the context of protests and other incidents since 15 March 2011. If the purpose of the lifting of emergency laws is to afford basic rights to persons deprived of their liberty, and to curtail the exceptional powers granted to security and intelligence personnel, then it follows that other legislation is being applied in these cases. We would appreciate receiving information on current arrest and detention procedures being followed by the security forces since 19 April.
4. In its efforts to determine the fate and whereabouts of the significant numbers of persons detained or missing it has recorded since mid-March 2011, OHCHR requests information on the places of detention used by each of the security and intelligence agencies, together with information on individuals held there in connection with protests.[3]

[1] These are: Law 49/1980; Legislative Decree 37/1966 as amended; Legislative Decree 13/1974; and Legislative Decree 59/2008.
[2] Note Verbale to OHCHR dated 8 June 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva.
[3] This should include names, dates of arrest, place of detention, reason for arrest and the arresting authority.

B. Torture and ill-treatment and deaths in custody

1. OHCHR refers to a Note Verbale received from the Permanent Mission of Syria in Geneva, dated 14 June 2011, containing a summary of the official investigation into the death of the child Hamza al-Khatib on 29 April 2011. We wish to receive additional information on this investigation, including the following: copy of Administrative Order 913 dated 30 May 2011 establishing an investigative committee under Ministry of Interior jurisdiction; copies of all documents prepared on this case by officials on duty at Tishreen Military Hospital during the period of Hamza al-Khatib's hospitalization and death, including copies of photographs taken of the body on 30 April 2011; copy of the report of a three-person committee which prepared a comparative study between the aforementioned photographs and others taken of the body on 24 May 2011 at the National Hospital in Daraa; copy of the report prepared by the Office of the General Prosecution in Damascus relating to the procedures followed in the criminal and judicial investigations relating to the case; and copies of all documentation, including photographs, prepared on this case by medical and judicial personnel at the National Hospital in Daraa. We also request an explanation as to why there was a delay of one month before an investigation into the death of the child was established, and information on the whereabouts and condition of the body between his death on 29 April and its handing over to his family on 24 May 2011.
2. OHCHR would appreciate receiving information regarding the procedures and laws currently in force for the investigation of cases involving the torture or ill-treatment of detainees and other persons deprived of their liberty, including cases resulting in death in custody. It would be useful to receive official data from the relevant ministries and the judiciary regarding the nature and number of such investigations since January 2011, the procedures followed in these cases, and details on cases which resulted in the prosecution of officials found guilty of such crimes. These should include cases where named individuals were declared by officials to be responsible for killings and other crimes, and whose "confessions" were broadcast on Syrian television. Additional information on any provisions under Syrian law for the compensation of victims of torture and their families would also be useful.

C. Investigations into killings of civilians and security personnel, and mass graves: several communications received by OHCHR from the Permanent Mission of Syria in Geneva contained references to a judicial committee and on-going investigations into incidents involving the killing of civilians and military personnel. There have also been a number of statements by Syrian officials regarding the discovery of mass graves, responsibility for which was attributed to "armed gangs". OHCHR would appreciate receiving the following information:

1. In early June, OHCHR was informed that a judicial committee was established to "investigate and bring to justice all perpetrator[s] of crimes against protestors and security personnel in Dara'a [o]n 31/3/2011", and that "the mandate of this committee was recently extended to investigate all crimes committed against civilians and security and army personnel in all parts of Syria".[4] We would appreciate receiving the texts of the decision to establish this committee in the first instance and to subsequently extend its mandate, and details of any

[4] Note Verbale to OHCHR dated 6 June 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva.

investigations it has conducted to date, together with the relevant findings. OHCHR notes the establishment of a complaints procedure which is accessible electronically, and which refers to a 'Judicial Private Investigation Commission'.[5] In this regard, we request information on the composition and competence of its members, its terms of reference, and information on the nature and volume of complaints received to date. In particular, given the reference to" bringing perpetrators to justice", we wish to receive clarification as to the nature of the judicial powers of this committee. Does the committee have powers of enforcement or is it limited to making recommendations? What legislation is being used to formally charge any perpetrators with specific crimes, and which courts will be competent to hear such cases? Which laws will regulate the rights of the defendants and any appeals procedures?

2. At various times since the current protests began, Syrian officials have made references to the discovery of mass graves said to contain the remains of security personnel killed by "armed gangs". This included an announcement on 12 June, upon the entry of Syrian forces to the town of Jisr al-Shughour, of one such site said to contain the remains of some ten security personnel.[6] OHCHR wishes to receive details of the locations and contents of all sites of purported mass graves, and the procedures followed in the exhumation of these sites and the ensuing forensic examinations. Copies of official reports of any such investigations are particularly important. We also wish to be informed of the procedures followed in the related criminal investigations to determine culpability and identify the perpetrators, and the results of such investigations.

D. Conduct of law enforcement officials: Since mid-March 2011, several Syrian Government officials have publicly stated that orders were issued to law enforcement personnel, including the security forces, not to shoot at unarmed demonstrators.[7] Further, that the police have "strict instructions not to assault or harass the demonstrators", and that "security personnel have exercised maximum restraint while trying to control the situation".[8] OHCHR requests the following information and clarifications:

1. What instructions were issued to law enforcement personnel assigned to deal with crowd control since protests began in mid-March 2011? Who issued these orders and to whom?
2. Were these orders issued orally or in writing? If they were oral instructions, we wish to receive details of these orders and how they were communicated to the relevant commanders. We also wish to receive copies of any written orders and information on how they were disseminated and to whom. Additionally, what procedures are in place to ensure that orders on crowd control mechanisms are implemented, and what disciplinary measures are in place to deal with breaches of these orders?

[5] Referred to in Note Verbale to OHCHR dated 6 June 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva (www.ipic.gov.sy).
[6] There were also references to "three mass graves dug by the armed groups and fundamentalist forces" having been discovered by the Syrian authorities (Note Verbale to OHCHR dated 27 June 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva).
[7] Note Verbale to OHCHR dated 15 April 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva.
[8] Note Verbale to OHCHR dated 27 June 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva.

3. Were these or other orders also issued to members and commanders of the Syrian armed forces, who also participated in a number of incidents since March 2011? We would appreciate receiving details of any oral or written orders issued in this regard. We also seek clarification of laws and procedures governing the role and conduct of specialised military agencies, including Air Force Intelligence (*al-Mukhabarat al-Jawwiyya*) and Military Security (*al-Amn al-'Askari*).
4. How many security agencies are authorized to deal with public order issues, and particularly with peaceful assemblies or demonstrations? Which law enforcement agencies, including security and intelligence agencies, participated in crowd control operations since March 2011?
5. Is there a crowd control strategy for managing demonstrations and peaceful assemblies, and is it integrated in an overall strategy for dealing with public order issues?
6. What decision-making criteria are available, if any, to assist in applying legitimate and reasonable tactical options that are proportional to crowd behaviour? What level of law enforcement officials take such decisions, in particular with regard to the use of lethal weapons?
7. Under what circumstances does Syrian law permit law enforcement officials to carry and use firearms? What types of firearms and ammunition are permitted for use in the context of demonstrations and peaceful assembly?
8. What procedures are followed by commanders to communicate to crowds the intent to use force, and to ensure that adequate time is given for such warnings to be observed?
9. What procedures are integrated into operations plans for crowd control to facilitate the movement of ambulances and to ensure adequate medical services for emergency cases?
10. OHCHR would appreciate receiving copies of the relevant Syrian laws governing the conduct of law enforcement officials generally, including amendments to the Police Service Regulations (Law 1962/1930), and the Syrian Penal Code (Law 148/1949).[9] Of particular relevance is information on legislative amendments currently in force relating to the use of force, including non-lethal incapacitating weapons.
11. We also seek clarification of any other laws and procedures governing the role and conduct of specialised security and intelligence agencies, including the General Intelligence Directorate (*Idarat al-Mukhabarat al-'Amma*) and Political Security (*al-Amn al-Siyassi*). What is the current status of Legislative Decree No. 14 /1969, which provided immunity from prosecution for employees of General Intelligence except by order of the Director, and Legislative Decree No. 69/2008, which extended this immunity to members of other security forces except by order of the Armed Forces General Command?[10] Are there cases where such immunity was waived? What other mechanisms or laws are available to ensure that abuses of powers by law enforcement personnel are prosecuted as criminal offences under the law?

[9] Selected articles of the Syrian Penal Code and the Police Service Regulations were accessed on the Syrian Ministry of Interior website. (http://www.syriamoi.gov.sy/portal/index.php?page=show&ex=2&dir=docs&ex=2&ser=2&lang=1&cat=71).
[10] Legislative Decree No. 14 of 15/01/1969 establishing the General Intelligence Directorate; and Legislative Decree No. 69 of 30/09/2008 amending the Military Penal Code.

E. Political and other reforms announced by the Syrian Government, OHCHR would appreciate receiving the latest information regarding the implementation of these measures:

1. The text of the new law regulating the right to peaceful assembly, which the Syrian authorities said had been issued on 21 April 2011.[11] We would appreciate clarification of the current status of this law, and what procedures and consultations were followed in its preparation.
2. Information regarding the decision taken on 11 May 2011 to establish a National Committee of Legal Experts to draw up a new law on elections.[12] We would appreciate receiving the text of this decision, details of the composition of this committee, the terms of reference of its mandate, its progress to date and an indication on the proposed timeline for the issuance of the law.
3. Information regarding the decision taken on 24 May 2011 to establish a National Committee to draw up a new information law.[13] We would appreciate receiving the text of this decision, details of the composition of this committee, the terms of reference of its mandate, its progress to date and an indication as to whether the draft law may be drafted within the two-month deadline proposed by the Syrian authorities.
4. Information regarding the decision taken on 5 June 2011 to establish a committee to draw up a new law on political parties.[14] We would appreciate receiving the text of this decision, details of the composition of this committee, the terms of reference of its mandate, its progress to date and an indication as to whether the draft law may be drafted within the one-month deadline proposed by the Syrian authorities.
5. Information regarding the decision taken on 1 June 2011 to establish a Committee for National Dialogue.[15] We would appreciate receiving the text of this decision, details of the composition of this committee, the terms of reference of its mandate and its progress to date.
6. Text of the decree issued by President Bashar al-Assad in early April concerning the issue of the 1962 Census and the status of stateless members of the Kurdish community in Syria. According to Syrian officials, "beneficiaries of this decree were given the full rights of citizens".[16] OHCHR wishes to receive information on how the provisions of this decree have been implemented to date.

END

[11] Note Verbale to OHCHR dated 6 June 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva.
[12] *Ibid*
[13] *Ibid*
[14] *Ibid.*
[15] *Ibid.*
[16] Note Verbale to OHCHR dated 15 April 2011 from the Permanent Mission of Syria in Geneva.

Annex II

Note verbale dated 6 June 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

N° ٤٣٠/11

Geneva, 6 June 2011

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the High Commissioner for Human Rights, and the honour to inform of the latest steps of political reform in the Syrian Arab Republic.

As The High Commissioner already knows, Syria has **lifted the state of emergency**, and has **abolished the High State Security Court** early in April 2011, in addition to setting up a **judicial Committee to investigate** and bring to justice all perpetrator of crimes against protestors and security personnel in Dara'a in 31/3/2011.

New more advanced steps were taken since that date within the continuing reform process the Syrian authorities have taken upon themselves. These steps also serve to meet legitimate requests for reform by national movements within Syria. They have been accompanied with a number of other steps for social and economic reform that seek to further improve the human rights situation of the Syrian citizens in accordance with Syria's international commitments including human rights commitments. However, this verbal note will discuss the political reforms underway at the time being, bearing in mind that other steps are still anticipated, including the results of the **Committee set up for combating corruption and increasing transparency**. The Committee is expected to present the results of its work to the Prime Minister today, or tomorrow at the latest.

The other latest steps for political reforms are as follows:

1- **A new law regulating the right to peaceful assembly** was issued on the 21st of April 2011, in accordance with the belief that the right to peaceful assembly is one of the basic human rights enshrined in the Syrian Constitution. It serves to reconcile the constitutional human right to peaceful assembly of all citizens while protecting the security of the nation, the citizens, and public and private property. This law was formulated in accordance with the highest international standards.

2- H.E. the President has issued an unprecedented **General amnesty** for all crimes committed before the 31st of May 2011. This amnesty has special relevance in pardoning all those arrested for belonging to

illegal political parties. The decree comes within the spirit of social forgiveness and national cohesion in the state.

3- A presidential decision has also been issued on the 1st of June 2011 to establish a **committee for national dialogue**. The Committee includes law professors, economists, politicians from a number of political parties, and other experts. H.E. the president met with the Committee on the 2nd of June and discussed with its members the importance of national dialogue to overcome the current situation of political and social turmoil. The Committee will formulate the bases for the dialogue in a comprehensive, and an all inclusive way to allow all national movements to present, freely, their points of view on the future of the political economic and social life in Syria.

4- On the 11th of May 2011 H.E. the Prime Minister Mr. Adel Safar has set up a national committee of competent legal experts to formulate a **new law on elections**. The committee presented the draft text to the Prime Minister later that month. The text was put up for public comments and amendments. The text is available for comments on the website:
http://www.youropinion.gov.sy/Tasharukia/projectdetail.asp?law_id=46

5- On the 24th of May, H.E. the Prime Minister set up a national committee consisting of a large number of journalists, including members of the internet media, writers and scholars, to formulate a **new information law** to restructure the information sector in all its forms in Syria in accordance with the most contemporary applicable laws in the world, and with accordance with Syria's commitments in this domain. The committee has 2 months, maximum, to present the draft of the new law.

6- On the 5th of June, H.E. the Prime Minister Mr. Adel Safar established a committee of wise men and women, including those with high expertise and competence, to formulate **a new law to regulate the formation and the functioning of political parties in Syria**. The Committee has already started its work, and will present a draft law to the Prime Minister within a month at the latest.

As with the elections law, the initial draft will be put forward to the public, including on the formal website to be created for this goal, to enrich the draft and collect suggestions before the law takes its final form.

7- Another development worth noting is related to the above mentioned decision to establish a **judicial committee to investigate all crimes committed against demonstrators and security personnel** in the city of Dara'a on the 31st of March 2011. The mandate of this committee was recently extended to investigate all crimes committed against

civilians and security and army personnel in all parts of Syria. Plaintiffs in these crimes would not have to travel to Damascus to present their complaints. They can present them to the public prosecutors in their cities. Furthermore, the Ministry has set up a **hotline**, and a separate **website** to receive all such complaints at the address: www.jpic.gov.sy

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

The High Commissioner for Human Rights
Palais Wilson
Geneva- Switzerland

Annex III

Note verbale dated 14 June 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

Mission Permanente
De La
République Arabe Syrienne
Genève

البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية
جنيف

N° 311/11

Geneva, 14th of June 2011

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and has the honour to submit here with the report of the committee of inquiry subject of allegations concerning the case of the child Hamza Al Khatib and 3 CDs describing the situation in Syria.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Encl. ment.

MISSION PERMANENTE DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE * GENÈVE

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais Wilson

OHCHR REGISTRY
19 JUIN 2011
Recd in MENA
HC
SP

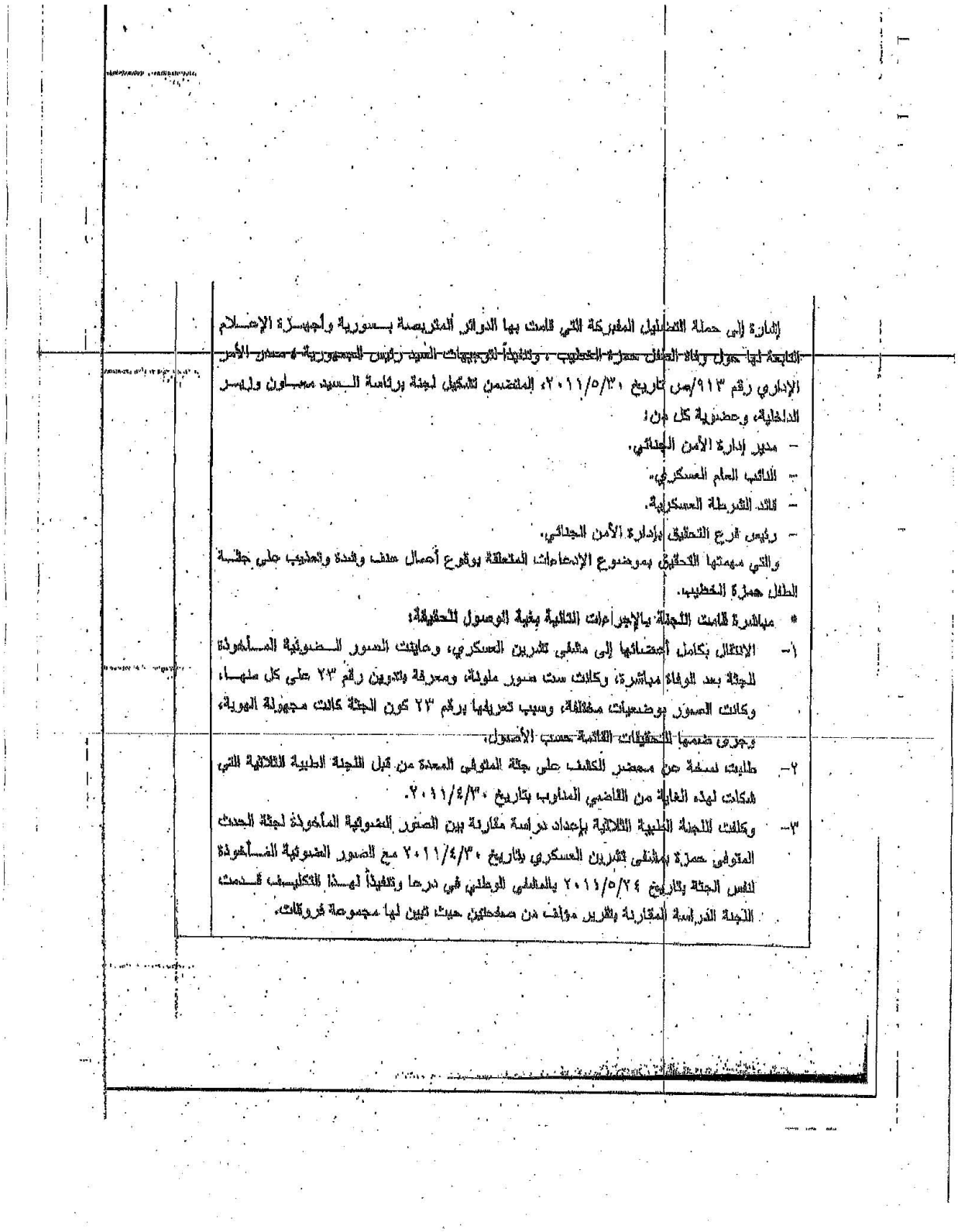

إشارة إلى حملة التضليل المغرضة التي قامت بها الدوائر المشبوهة بسورية وأجهزة الإعلام التابعة لها حول وفاة الطفل حمزة الخطيب، وتنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، صدر الأمر الإداري رقم ٩١٣/ص تاريخ ٢٠١١/٥/٣٠، المتضمن تشكيل لجنة برئاسة السيد مساعد وزير الداخلية، وعضوية كل من:

- مدير إدارة الأمن الجنائي.
- النائب العام العسكري.
- قائد الشرطة العسكرية.
- رئيس فرع التحقيق بإدارة الأمن الجنائي.

والتي سيهمتها التحقيق بموضوع الادعاءات المتعلقة بوقوع أعمال عنف وفدة وتعذيب على جثة الطفل حمزة الخطيب.

* مباشرة قامت اللجنة بالإجراءات التالية بغية الوصول للحقيقة:

١- الانتقال بكامل أعضائها إلى مشفى تشرين العسكري، وعاينت الصور الضوئية المأخوذة للجثة بعد الوفاة مباشرة، وكانت ست صور ملونة، ومعرفة وتدوين رقم ٢٣ على كل منها، وكانت الصور بوضعيات مختلفة، وسبب تعريفها برقم ٢٣ كون الجثة كانت مجهولة الهوية، وجرى ضمها للتحقيقات القائمة حسب الأصول.

٢- طلبت نسخة من محضر الكشف على جثة المتوفى المعدة من قبل اللجنة الطبية الثلاثية التي شكلت لهذه الغاية من القاضي المناوب بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠.

٣- وكلفت اللجنة الطبية الثلاثية بإعداد دراسة مقارنة بين الصور الضوئية المأخوذة لجثة الحدث المتوفى حمزة بمشفى تشرين العسكري بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠ مع الصور الضوئية المأخوذة لنفس الجثة بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ بالمشفى الوطني في درعا وتنفيذاً لهذا التكليف قدمت اللجنة الدراسة المقارنة بتقرير موافق من صفحتين حيث تبين لها مجموعة فروقات.

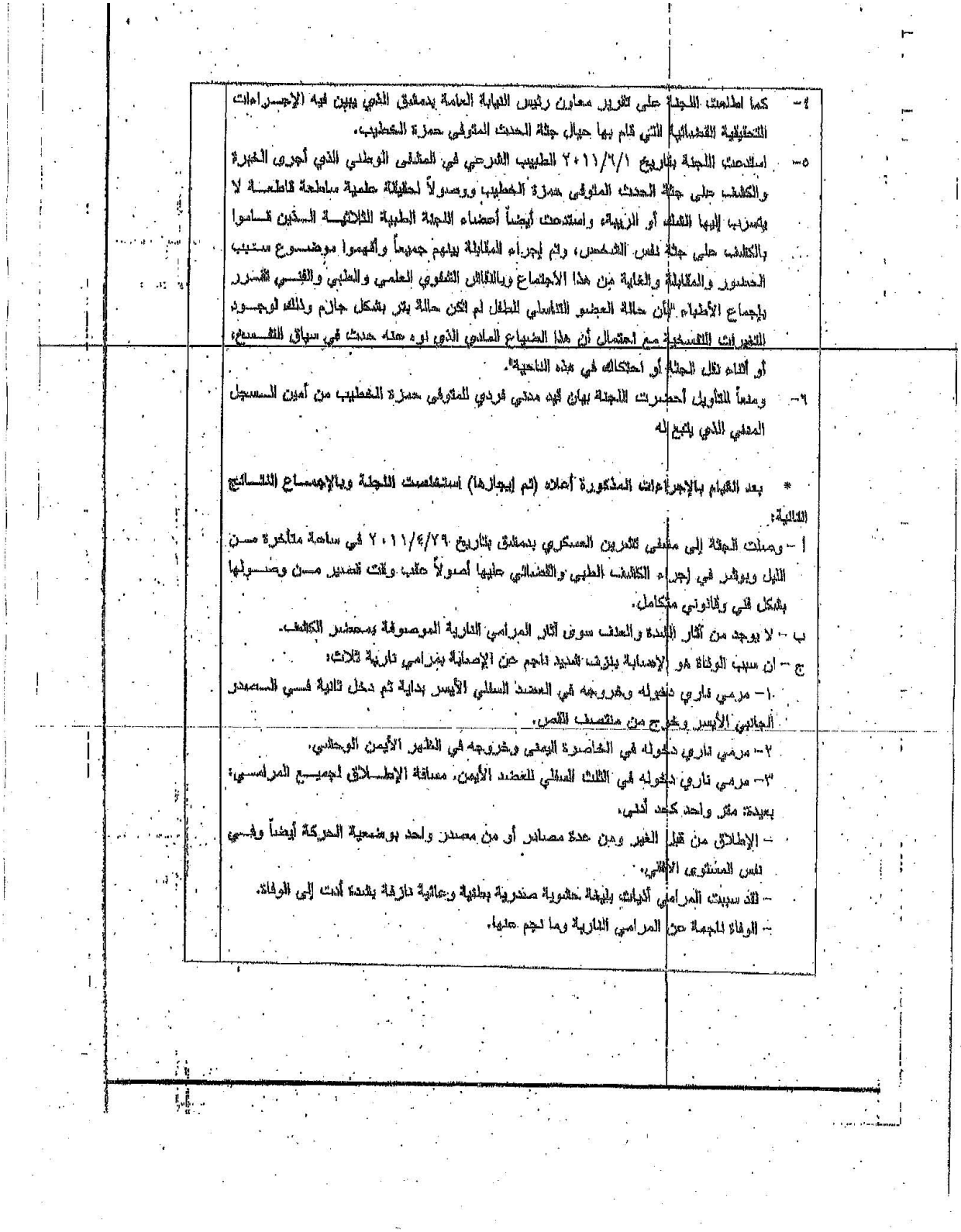

٤- كما اطلعت اللجنة على تقرير معاون رئيس النيابة العامة بدمشق الذي يبين فيه الإجراءات التحقيقية القضائية التي قام بها حيال جثة الحدث المتوفى حمزة الخطيب.

٥- اطلعت اللجنة بتاريخ ٢٠١١/٦/١ الطبيب الشرعي في المشفى الوطني الذي أجرى الخبرة والكشف على جثة الحدث المتوفى حمزة الخطيب وبوصولاً لحقيقة علمية ساطعة قاطعة لا يتسرب إليها الشك أو الريبة، واستدعت أيضاً أعضاء اللجنة الطبية الثلاثية الذين قاموا بالكشف على جثة نفس الشخص، وتم إجراء المقابلة بينهم جميعاً وأفهموا موضوع سبب الحضور والمقابلة والغاية من هذا الاجتماع وبالنقاش الفني العلمي والطبي والفني أقر بإجماع الأطباء بأن حالة العضو التناسلي للطفل لم تكن حالة بتر بشكل جازم وذلك لوجود التغيرات التفسخية مع احتمال أن هذا الضياع الحادي الذي أوجد هذه حدث في سياق التشريح أو أثناء نقل الجثة أو احتكاك في هذه الناحية".

٦- وعدماً للتأويل أحضرت اللجنة بيان قيد مدني فردي للمتوفى حمزة الخطيب من أمين السجل المدني الذي يتبع له

* بعد القيام بالإجراءات المذكورة أعلاه (تم إيجازها) استخلصت اللجنة وبالإجماع النتائج التالية:

أ - وصلت الجثة إلى مشفى تشرين العسكري بدمشق بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٩ في ساعة متأخرة من الليل وبوشر في إجراء الكشف الطبي والقضائي عليها أصولاً علماً وقت تصدير من وصولها بشكل فني وقانوني متكامل.

ب - لا يوجد من آثار الشدة والعنف سوى آثار المراسي النارية الموصوفة بمحضر الكشف.

ج - ان سبب الوفاة هو الإصابة بنزف شديد ناجم عن الإصابة بمراسي نارية ثلاث:

١- مرمي ناري دخوله وخروجه في العضد السفلي الأيسر بداية ثم دخل ثانية في الصدر الجانبي الأيسر وخرج من منتصف القص.

٢- مرمي ناري دخوله في الخاصرة اليمنى وخروجه في الظهر الأيمن الوحشي.

٣- مرمي ناري دخوله في الثلث السفلي للعضد الأيمن، مسافة الإطلاق لجميع المراسي: بعيدة: متر واحد كحد أدنى.

- الإطلاق من قبل الغير ومن عدة مصادر أو من مصدر واحد بوضعية الحركة أيضاً وفي نفس المستوى الأفقي.

- لقد سببت المراسي أذيات بليغة خطورة صدرية بطنية وعائية دارقة بشدة أدت إلى الوفاة.

- الوفاة ناجمة عن المراسي النارية وما نجم عنها.

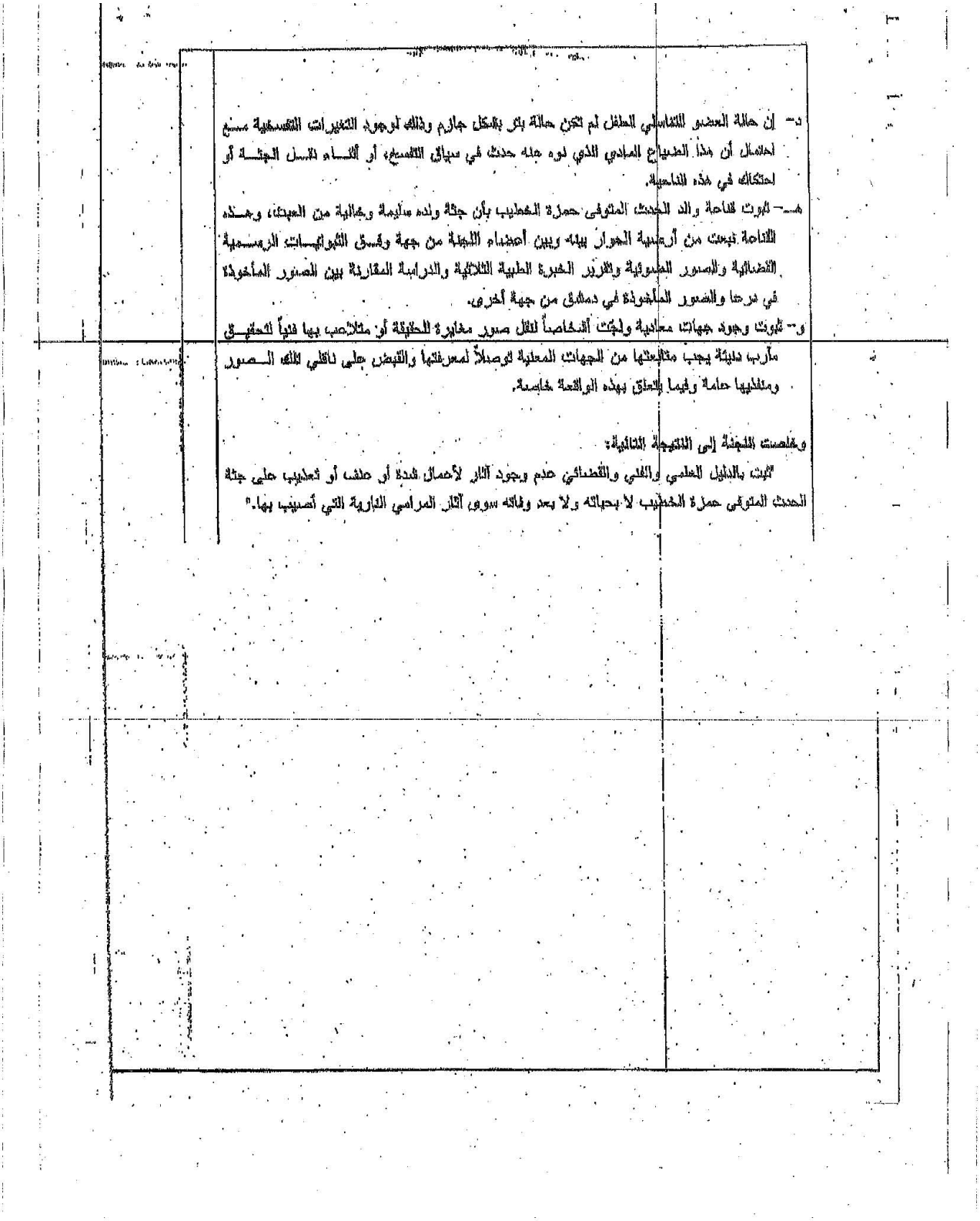

د- إن حالة العضو التناسلي للطفل لم تكن حالة بتر بالشكل جازم وذلك لوجود التغيرات التقيحية مع احتمال أن هذا الضياع المادي الذي وجه جثه حدث في سياق التقيح أو أثناء نقل الجثة أو احتكاك في هذه الناحية.

هـ- ثبوت قناعة والد الحدث المتوفى حمزة الخطيب بأن جثة ولده سليمة وخالية من العيوب، وهذه القناعة نبعت من أرشيفية الحوار بينه وبين أعضاء اللجنة من جهة وفق التوثيقات الرسمية القضائية والصور الضوئية والتقرير الخبرة الطبية الثلاثية والدراسة المقارنة بين الصور المأخوذة في درعا والصور المأخوذة في دمشق من جهة أخرى.

و- ثبوت وجود جهات معادية ولجت أشخاصاً لنقل صور مغايرة للحقيقة أو متلاعب بها فنياً لتحقيق مآرب دنيئة يجب متابعتها من الجهات المعنية لوصولاً لمعرفتها والقبض على ناقلي تلك الصور ومتلقيها عاماً وفيما يتعلق بهذه الواقعة خاصة.

وخلصت اللجنة إلى النتيجة التالية:

"ثبت بالدليل العلمي والفني والقضائي عدم وجود آثار لأحمال شدة أو عنف أو تعذيب على جثة الحدث المتوفى حمزة الخطيب لا بحياته ولا بعد وفاته سوى آثار المراسي النارية التي أصيب بها."

[Unofficial translation]

Note verbale dated 14 June 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

Geneva, 14 June 2011

In relation to the campaign conducted by circuits hostile to Syria, a misleading media campaign related to the death of the boy Hamza Al Khateeb, and in response to the presidential decision, an administrative order number 913/S was issued in May 30th, 2011, stipulating the creation of a committee presided by the Deputy of the Minister of Interior, and consists of the following members:

The Director of Criminal Security

The Military Prosecutor

The Commander of Military Police

And the Criminal Investigations Security branch director

The mission of this committee consists of investigating claims of acts of violence and torture on the cadaver of the child Hamza Al Khateeb.

Immediately, the committee took the following steps with the intention to reach the truth about this issue:

1. All committee members moved to the Teshreen Military Hospital, to view 6 colored photos, each of them carry the number 23, because there was no identification of the cadaver at the moment the photos were taken. It portrayed the cadaver in several different positions. The photos were included in the investigation file according to regulation procedures.

2. Committee members viewed a copy of the forensic file that was established by a committee of three medical doctors created by the Judge on duty on April 30th, 2011.

3. The committee which was composed of three medical doctors was mandated to make a comparative study of the photos taken of the boy Hamza Al Khateeb in Teshreen Military Hospital on April 4th, 2011, compared to the photos taken in the National Hospital in Darra on May, 24th, 2011, the medical committee presented a 2-page report about the subject.

4. The committee also viewed the report established by Deputy General Prosecutor of Damascus, explaining the investigative judiciary measures taken during examination of the cadaver of Hamza Al Khateeb.

5. June 1st, 2011, the committee called on forensic doctor who had performed examination on the cadaver of Hamza Al Khateeb at the National Hospital in Darra and established a report, aimed at understanding the scientific facts that would not leave any room for doubt. The three members of the committee of medical doctors –mentioned above- who have examined the cadaver were also called, they held a meeting and discussed the situation from technical, medical and scientific view points, and reached a conclusion specifying that an amputation of the boy's penis had not occurred. The physical loss might have taken place during an advanced stage of decomposition of the body, or with skin friction at the area during the transportation of the cadaver, which explains the situation.

6. To avoid errant interpretations, the committee included an official birth certificate that belonged to the deceased.

Following the measures briefly described above, the committee unanimously reached the following conclusions:

(a) The cadaver arrived to Teshreen Military Hospital in Damascus late at night on April 29th, 2011. Its forensic examination took place according to regulations. A short time after its arrival, examination of the cadaver was conducted in a comprehensive scientific, technical and lawful manner.

(b) The cadaver did not carry signs of

(c) The cause of death is severe internal bleeding due to bullets in three locations:

1. Perforation caused by bullet entry at the lower part of the left upper arm, re-entered the chest from the left side, and exited at the middle of the sternum.

2. Perforation caused by bullet entry at waist's right area, exited at the lower side of the back area.

3. Perforation caused by bullet entry and exit in the right upper arm. All three bullets were shot from a distance no less than one meter away from the victim.

Shooting originated from one or several third party sources. Shooter(s) were moving at the time of shooting, they were on the same height.

(d) No confirmation of penis amputation at this point, especially with the manifest degradation in the state of the cadaver, and the possibility of this material loss taking place while the cadaver was transported.

(e) Evidence stated by Mr. Ali Al Khateeb, father of the victim, declaring that his son's cadaver is intact and not tampered with. He ultimately formulated his conviction in presence of committee members. The conviction of Ali Al Khateeb is based on facts discussed with the medical committee members, in addition to viewing official judicial documents, photos, medical experts' report and the comparative illustration of cadaver photos taken in Daraa, and Damascus.

(f) It is proven that hostile third party have commissioned certain persons to influence information about facts, and to apply digital manipulation on photos of the cadaver of Hamza Al Khateeb. The concerned authorities are following up on these facts in order to put their hands on manipulated photos and their authors in general and particularly in relation to this case.

The committee concludes the following:

Scientific, medical and judicial evidence has proven the cadaver of the boy Hamza Al Khateeb does not sustain traces of acts of violence or torture, not in post mortem, nor when he was alive, except perforations of bullet shots from fire arms.

Annex IV

Note verbale dated 27 June 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the United Nations High Commissioner for Human Rights

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

N° 319 /11

Geneva, 27 June 2011

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the preliminary report issued by the High commissioner on the 14th of June 2011 regarding the situation of Human Rights in the Syrian Arab Republic as mandated by the Human Rights Council resolution S-16/1 of 29/4/2011, has the honour to inform the High Commissioner of its shock at the unrealistic approach used by the High Commissioner towards the situation of human rights in Syria.

The report relied on media reports, as is evident from the footnotes of the report itself, and on unverified allegations to make serious human rights accusations against Syria. The report was prepared with a premeditated goal. It is biased and unprofessional. Despite that, and since the Syrian Arab Republic is keen on clarifying all the facts, and since it wishes to continue the dialogue with the High Commissioner to promote and protect human rights in accordance with her mandate and with respect to the Syrian sovereignty, the Syrian Arab Republic would therefore kindly inform the High Commissioner of the following:

1- In his speech of 20/6/2011, H.E. the president of the Syrian Arab Republic, clarified the comprehensive national plan for political, economic and administrative reform that is being conducted within a clearly defined and short timeframe. It seeks to meet all the demands of the Syrian people which became clear through the number of meetings H.E. the president had with different social groups over a 2 month period, including the trend to conduct substantial amendments to the constitution, or even replace it with a new constitution.

2- The right to peaceful assembly is enshrined in the Syrian Arab Republic in accordance with the constitution and the national and international commitments of Syria. Even though the High Commissioner was informed of the decree no: 54 of 21/4/2011 that regulated the right to peaceful assembly as a basic human right guaranteed by the constitution of the Syrian Arab Republic, yet she

refrained from presenting it in her report, for reasons well known by now, and chose to present it as an 'intention'.

3- The citizens of the Syria called for a number of legitimate demands for reform. The government is working to implement them within the law and in a manner to respect the law and serve the interests of the people. The High Commissioner was officially informed, through a number of verbal notes, of the steps that were taken in this context such as: lifting the state of emergency, abolishing the state security court, issuing a new law for peaceful assembly, a first in Syria and is in accordance with the highest international standards. In addition to other measures to combat corruption, and meet the public demands in issues related to the every day life of citizens. Many more reforms are underway. Yet none of this found its way to this report.

4- The Syrian government has become certain that there are foreign regional and international forces, acting to destabilize security and stability in Syria through exploiting legitimate demonstrations and calls for reform. It also became evident that there are armed groups that do not want reform, but want to overthrow the regime and establish salafist emirates. And instead of retreating in the face of reform measures undertaken by the Syrian leadership, they answered by seeking sectarian rifts and by escalating attacks against innocent civilians and against army posts. They also answered with destroying security enforcing forces headquarters, killing their personnel and mutilating their corpses (as was the case of the brigadier- general Abdu Khidr Tilawi and his three children), forcing schools to shut their doors. Furthermore three mass graves dug by the armed groups and fundamentalist forces were discovered. Members of the diplomatic corps in Damascus, international Organizations, and the international media witnessed the last one.

5- In the city of Talbise in the governorate of Homs, for example, armed men cut off the international highway for long hours and attacked policemen who had strict instructions not to assault or harass the demonstrators. This led to a number of casualties, which in turn led to the intervention of the army. In Jisr al-Shughur the armed groups have gained control of the city and terrified the residents. This made them call for the military intervention to protect them from the armed groups.

6- The armed groups that raise havoc in Syria killed a large number of innocent civilians and security personnel. Security personnel have exercised maximum restraint while trying to control the situation. This led the armed groups to exploit the situation and increase their attacks on civilians (as per our verbal note to the High Commissioner no:213/11 dated 15/4/2011). However, the High Commissioner chose

to ignore all this information and to ignore the horrific violations of human rights such as extrajudicial killings, abductions, torture and other crimes committed by those groups. She made no reference to these crimes in any way, and aligned herself with one side and established herself as its defender.

7- What happened in Syria lately, and what is still going on, is not related in any way to peaceful demonstration. Rather, we are up against acts of destruction, and terrorizing people. This has largely affected the markets, the national economy and tourism. It also affected the feeling of security by Syrians, a feeling Syria takes pride in.

8- The fundamentalist leadership outside Syria mainly guides the protests, in synchronization with issuing many 'fatwa's' outside Syria calling for resisting the authority through abusing Friday prayers to incite violence, to destroy, to kill, and extend the sphere of chaos. A number of phone calls of those who have incited violence have been intercepted. And even though they were aired on a number of the media channels (including some of which the High Commissioner cited in her report) the High Commissioner refrained from referring to these cases. Collaborators of that leadership inside Syria, and a number of Jihadi Salafist groups and paid men, attacked the army, the police and the security. What is going on now is a repetition of what Syria witnessed in the 1980s but with modern tools. At the time, Syria paid the price of terrorist activities dearly with its best scientist, intellectuals, and sons. For this reason, the state has to take measures to protect its citizens, the private and public establishments, and protect its economy from this haemorrhage. It is unacceptable for the state to stand by watching while the electricity stations, TV. buildings, land registries, schools and hospitals are burnt down, and ambulances, paramedics, telephone and telecommunication centres are targeted, as was the case in Jisr al-Shughur, where representatives of the foreign embassies and UN agencies made a first hand evaluation at the situation.

9- This was accompanied with an unprecedented incitement campaign against Syria in a number of media outlets. A number of satellite channels lately aired photos and videos of people injured or killed during the protests. It was later proved that they were clips from other countries or even totally fabricated. A number of satellite channels aired the way these clips were fabricated and produced to present events from outside Syria as happening in Syria. Reuters, other news agencies and television channels apologized for airing misinformation or information from events in other countries. Unfortunately, the High Commissioner chose not to mention this, neither did she refer to the

information and videos sent to her by the Mission in the Verbal Note of 14/6/2011. She chose to close her ears to any neutral or objective voice.

10- The Syrian Laws, as in other countries, demand that journalists wishing to enter its territory, to do so in a legitimate and legal way, and not through presenting wrong information and invalid documents. It is surprising to single out the case of the Al Jazeera reporter as a proof to what the High Commissioner called 'deportation of foreign journalists'. This journalist entered Syria with an expired passport and irregular documents. This is illegal and no country in the world would accept it.

11- The High Commissioner refrained from mentioning 260 deaths from members of the security and the army. Some were killed while they were outside working hours. As for the injured from army and the security, they have reached 8.000 casualties.

12- In an effort to protect its borders, Syria discovered a large number of smuggled weapon shipments and arms supplies used by the armed groups to strike at security and order in Syria using foreign finance. No country in the world accepts this. It is a matter of national security. Those groups were tracked down, and a number of them were arrested, while others fled outside the country. The national TV aired their confessions, showing the foreign involvement in supporting them financially and logistically. They also confessed to the large amounts of money they received for the crimes they committed, and which cannot be justified under any human rights bill. It is worth noting that the weapons being used currently by the armed groups against the civilians, the security and army are advanced weapons. They range from machine guns to RBGs, bombs, other weapons and advanced communication systems that are not compatible with allegation of peaceful protest, and show a high level of training and prior preparations for acts of violence and killings.

13- In addition to all above, the report contained a number of fallacies. The Mission of the Syrian Arab Republic would like to hereby present some:

a- In paragraph 6 of the report the High Commissioner alleged that *'helicopter machine guns were also said to have been used during a military assault on the town of Jisr al-Shughur'*. This is not true. One helicopter was used in an exploratory mission to find out what was happening on the ground due to the siege imposed by the armed groups on security headquarters in the city. That helicopter never took part in any military activities.

b- The allegation in paragraph 7 that *'while women and children were among those detained, human rights defenders, political*

activists, and journalists were particularly targeted', is a reprehensible allegation that serves only to smear the image of Syria, a campaign that is being conducted by media outlets. It is a fact that there are many Syrians who express their different views through all media outlets, and from within Syria, without being harmed in any way.

c- The High Commissioner referred in paragraph 8 of her report to the case of Syrian Child Hamza alkhatib, as presented in the media. she ignored the ad hoc committee set up in Syria to investigate the death of the child and the affirmative conclusions it reached on the circumstances of his death, including the lack of traces of torture on his body. The High commissioner was informed of this in the Missions' verbal note no: 311/11 dated 14/6/2011.

d- Paragraphs 9 and 10 of the report, claimed that *the Syrian authorities violated the freedoms of assembly, expression and movement.* There is no better proof of this fallacy than the declaration of the Syrian authorities, at the highest levels, that they respects peaceful assemblies and that they are making every effort to study and meet the demands of the protestors.

14- The Mission rejects the use of the term '*Syrian Government claims 120 security personnel in attacks*' in the city of Jisr Alshugour. At the time when she did not use the term to refer to media and NGO reports. In fact she used terms such as 'reliable sources' while quoting those reports. This proves she intends to adopt a one sided approach and align herself with this side, refusing to deal in an impartial manner with all that is presented to her by the Syrian Government. This in turn sheds doubts on carrying out her mandate impartially and objectively.

15- Syria reiterate that it is proceeding in the road to reform as announced by H.E. the President, and its persistence in meeting the legitimate demands of its citizens and protecting their lives and properties, and stresses that it will not allow terrorism and fundamentalism to claim the lives of Syrian citizens.

16- The Syrian Arab Republic expects the High Commissioner to carry out her work in an impartial and objective manner with the aim of protecting victims of human rights violations, and promote and protect human rights within her mandate and without politicization. The position taken by the High Commissioner, through relying on misinformation, does wrong to the Syrian people, and to the blood of the innocent casualties. This puts the High Commissioner in a position as if take part in the hatred campaign against Syria launched by other organizations, in order to undermine the Syrian peoples national interests.

Finally, the Syrian Arab Republic reiterates its readiness to cooperate with the High Commissioner for Human Rights and her office, to promote and protect human rights, in a framework of impartiality, objectivity, non-politicization and without adopting one point of view against another, and within the mandate of the High Commissioner, and within respect to the sovereignty of the Syrian Arab Republic and its freedom to make its political choices within its national and international human rights commitments.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

The High Commissioner for Human Rights
Palais Wilson
Geneva- Switzerland

Cc: - The Deputy High Commissioner for Human Rights
- The MENA Unit at the OHCHR

Annex V

Note verbale dated 5 August 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the United Nations High Commissioner for Human Rights

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

N° 395/11

Geneva, 5th August 2011

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to The High Commissioner for Human Rights, and in reference to the High Commissioner Note Verbal dated 15 July 2011which included the letter addressed to H.E Dr. Adel Safar prime Minister of The Syrian Arab Republic, has the honour to attach herewith the answers to the questions attached to above mentioned letter. The related documents and CDs will be sent next week.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

United Nations
High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
CH'1211 GENEVE 10

OHCHR REGISTRY

– 5 AOUT 2011

Recipients :...MENA.....

Rue de Lausanne 72 (3e étage), 1202 Genève Tels +41 22 738 95 60 Fax: +41 22 738 42 75

الجمهورية العربية السورية
وزارة الخارجية والمغتربين

رد حكومة الجمهورية العربية السورية على الأسئلة الموجهة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول الأوضاع في سورية

أولا: تعبر حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً عن استمرارها في التعاون مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان وتؤكد إصرارها الدائم على كشف وتقديم كافة الحقائق التي يتم السؤال عنها وذلك بعيداً عن ما يتم تلفيقه وتقديمه للمفوضية السامية من وقائع كاذبة ومعلومات ملفقة تقدمها لها بعض المصادر والجهات التي تتركز أهدافها على تشويه سمعة الجمهورية العربية السورية، وتتبع من أجل الوصول إلى هذه الأهداف كافة الوسائل البعيدة عن الأخلاق الإنسانية والشرائع والأعراف.

ثانياً: إن حكومة الجمهورية العربية السورية تود التأكيد على مجموعة المبادئ التي تسير على هديها في التعامل والمعالجة لكافة الأمور المطروحة للنقاش وفقاً للنقاط الآتية:

إن حق التعبير عن الرأي بحرية مصان بموجب دستور الجمهورية العربية السورية، ويجب على الحكومة حمايته وتعزيز ممارسته وتطوير الثقافة الخاصة به ليكون إيجابياً مفيداً للمجتمع ككل.

إن الحق بالتظاهر السلمي مصان أيضاً بموجب دستور الجمهورية العربية السورية. وقد صدر مؤخراً قانون ينظم ممارسة هذا الحق وفقاً للمعايير المعمول والمتعارف بها دولياً وبما ينسجم ويتطابق مع ما هو مطبق في معظم دول العالم.

إن القوانين السورية النافذة تعاقب على أي ضرب من ضروب الشدة أو التعذيب بنصوص صارمة .

إن القوانين السورية النافذة تعاقب على أي نوع من أنواع حمل الحرية خارج نطاق القانون سواء قام به أشخاص تابعون للسلطات العامة أو أفراد عاديون.

إن الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها هو أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها سياسة حكومة الجمهورية العربية السورية في الداخل والخارج.

إن مكافحة الفساد هي عملية مستمرة وتعمل حكومة الجمهورية العربية السورية على متابعتها وتعزيزها وسن التشريعات التي تواكب آليات معالجة هذه الظاهرة بما ينسجم مع قوانين الدول الرائدة في هذا المجال.

حكومة الجمهورية العربية السورية تعمل بشكل حثيث على تطوير العمل السياسي في سورية من كافة النواحي وقد اتخذت من القرارات والخطوات الواسعة في هذا المجال بما يؤكد على عزمها هذا.

إن الحوار الوطني الشامل بين كافة أطياف المجتمع السوري هو السبيل الأمثل للإصلاح والتطوير من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة في الارتقاء نحو الأفضل في المجالات السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية.

سيادة القانون والقضاء هما من أهم المرتكزات التي تقوم عليها عملية الإصلاح الشامل بهدف تحقيق أرقى معايير العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع السوري.

ومن خلال ما سبق بيانه فإننا نؤكد أن السلطات السورية المختصة ومنذ بداية الأحداث في شهر آذار ٢٠١١ تعاملت مع المظاهرات السلمية التي ندى أصحابها مطالب وأهداف تتعلق بالإصلاح ومكافحة الفساد بصورة حضارية تعكس طبيعة وجوهر العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة، وكانت تقوم بتامين هذه التظاهرات إلى حين انتهائها وعودة المشاركين فيها كل إلى منزله، لكن هذا الأمر لم يرق لجهات وأطراف داخلية وخارجية هدفها الرئيس زعزعة الاستقرار الذي تعيشه سورية حيث أخذت تظهر على أرض الواقع جماعات إرهابية مسلحة تقوم بالاعتداء على المتظاهرين السلميين وإرهابهم وقتلهم، وصارت هذه

المجموعات الإرهابية تنشط إما عن طريق الانخراط ابتداءً ضمن صفوف المتظاهرين حيث كان يحمل أفرادها العصي والسيوف والسكاكين ويبادرون إلى التهييج والقيام بالأعمال التخريبية انطلاقاً من داخل المظاهرات فيحرقون السيارات ويخربون الممتلكات والإدارات والمباني العامة والخاصة، أو كان الأفراد المسلحين بأسلحة حربية من هذه المجموعات يقومون بإطلاق النار بشكل مباشر على المتظاهرين أو على قوات حفظ النظام بقصد قتل أكبر عدد من الناس، والسبب هو كون هؤلاء يتظاهرون بشكل سلمي وتحت حماية السلطات العامة التي كانت تؤمن لهم تجمهرهم حفاظاً على الأمن العام، أما الهدف الحقيقي والأساسي للجماعات الإرهابية فهو تشويه سمعة السلطات العامة في سورية عبر تصويرها بأنها تقوم بعملية قمع دموي للمتظاهرين، كل ذلك تزامن مع حملة إعلامية خارجية مضللة ضد سورية تزامنت مع مجموعة من الفتاوى التكفيرية التي أطلقها عدد ممن يعتبرون أنفسهم رجال دين أفتوا بحرضون على القتل وسفك الدماء تحت ستار الدين وبما يتطابق بشكل تام مع فكر ونهج التنظيمات الإرهابية التكفيرية التي تنتشر في الكثير من دول العالم وتسعى إلى تخريب المجتمعات والدول التي تنشط فيها، فأفقت الخلايا الإرهابية النائمة تنشط وتظهر إلى العلن مستفيدة من التمويل الخارجي الهائل الذي يقدم لها ومن وسائل الاتصال الحديثة والأسلحة الحربية المتنوعة التي تم تهريبها وإدخالها لمسلحيها عبر الحدود بوسائل غير مشروعة وصارت بعض الجوامع تستخدم كمستودعات للأسلحة الحربية والذخائر وهذا ما كان عليه حال المسجد العمري في درعا وبعض المساجد الأخرى في نفس المحافظة وفي محافظات أخرى من سورية التي أقدم القائمون عليها على تغطية هذه الأعمال وتنسيقها ضمن نطاق الحزازهم الفكري والديني ودعواتهم للقتل، واستقطابهم وتغريرهم ببعض ضعاف النفوس للعمل ضمن نطاق أعمال القتل والتخريب والإرهاب ضد أفراد الشرطة والجيش وضد المتظاهرين السلميين على حد سواء، حيث وصل عدد الشهداء الذين قتلهم الإرهابيون من أفراد الشرطة والجيش إلى المئات من الضباط والعناصر ووصل عدد المصابين بطلقات نارية أو بطعنات السيوف والسكاكين أو بالتضرب المبرح إلى الآلاف إضافة إلى ما قام به هؤلاء الإرهابيون من تمثيل بجثث ضحاياهم من أفراد الشرطة والجيش.

أما بالنسبة لكل من أوقف لقيامه بأعمال غير مشروعة فقد تمت إحالته إلى الجهات القضائية وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري وبما يتسجم بشكل تام مع ما صدر من تشريعات لجهة رفع حالة الطوارئ بحيث لم يعد هناك مجال في سورية لأي توقيف عرفي بل تتم إحالة المشتبه فيهم خلال أربع

وعشرون ساعة إلى النيابة العامة المختصة ويصبحون تحت عهدة وولاية القضاء السوري، وفي معظم الحالات التي أحيلت إلى القضاء تم إخلاء سبيل الأشخاص المشتبه فيهم فوراً، أما من قاموا بارتكاب أعمال التخريب أو الإحراق أو القتل فإن السلطات القضائية المختصة تقوم بملاحقتهم قضائياً وفقاً لأحكام القانون ومن ثبت براءته يتم إعلان هذه البراءة بحكم قضائي، أما من يثبت للقضاء أنه ارتكب هذه الجرائم فتتم معاقبته وفقاً لنصوص قانون العقوبات السوري.

ثالثاً: أما فيما يتعلق بمجموعة الأسئلة التي يطرحها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على حكومة الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٠١١/٧/١٥ فنورد لكم الإجابات عليها وفقاً لما يلي:

١- بتاريخ ٢٠١١/٤/٢١ صدرت ثلاثة مراسيم تشريعية هي المرسوم التشريعي رقم (١٦١) المتضمن إنهاء العمل بحالة الطوارئ، والمرسوم التشريعي رقم (٥٣) المتضمن إلغاء محكمة أمن الدولة العليا المحدثة بالمرسوم التشريعي رقم (٤٧) تاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨، وإحالة جميع الدعاوى المنظورة لدى المحكمة المذكورة والنيابة العامة فيها بحالتها الحاضرة إلى مرجعها القضائي المختص وفق ما تنص عليه قواعد قانون أصول المحاكمات الجزائية، والمرسوم التشريعي رقم (٥٥) المتضمن تعديل المادة (١٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية بحيث تختص الضابطة العدلية أو المفوضون بمهامها باستقصاء بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العام (الجرائم الواقعة على أمن الدولة والسلامة العامة) وجمع أدلتها، والاستماع إلى المشتبه بهم فيها، على ألاّ تتجاوز مدة التحفظ عليهم سبعة أيام قابلة للتجديد من النائب العام وفقاً لمعطيات كل ملف على حدة، وعلى ألاّ تزيد هذه المدة عن ستين يوماً، ووفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية فإنه يتوجب على الضابطة العدلية تقديم المشتبه فيه إلى القضاء فور انتهاء مهلة السبعة أيام إلا إذا كان يوجد موجبات قانونية أو واقعية مستمدة من ماهية التحقيقات تستدعي تمديد هذه المهلة لأكثر من سبعة أيام وعند ذلك تستطيع الضابطة العدلية إطلاع النائب العام المختص على سير التحقيقات وطلب مهلة إضافية للتحفظ على المشتبه فيه لمتابعة التحقيق في القضية وجمع أدلتها وللنائب العام في هذه الحالة الصلاحية في تمديد المهلة أو إعطاء الأمر للضابطة العدلية بتقديم المشتبه فيه فوراً إلى القضاء.

وبالعودة إلى ما ورد حول هذه المواضيع من أسئلة نفيدكم أنه بمجرد إنهاء حالة الطوارئ لم يعد يوجد في سورية أي مجال لأي توقيف عرفي بالنسبة للجرائم الواقعة على أمن الدولة أو السلامة العامة وأصبحت

النصوص الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية هي الوحيدة واجبة التطبيق في التوقيف الاحتياطي وآلياته ومبرراته، وهذه النصوص تمنع بأي حال توقيف المشتبه فيهم من قبل الضابطة العدلية احتياطياً لأكثر من أربع وعشرين ساعة ليتم تقديمهم فوراً إلى النيابة العامة المختصة، ويصبحوا تحت عهدة وولاية القضاء، وقد أباحت هذه النصوص تمديد المهلة المذكورة لكن بأمر وموافقة النائب العام المختص حسب ماهية ومآل التحقيقات، وذلك بالنسبة لكافة الجرائم المنصوص عليها في القوانين السورية النافذة باستثناء الآليات والمدد المتعلقة بالجرائم الواقعة على أمن الدولة والسلامة العامة التي سبق لنا ذكرها أما عن الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها لتنفيذ المرسوم التشريعي المتضمن إلغاء محكمة أمن الدولة العليا فقد تمت إحالة كافة الدعاوى التي كانت منظورة أمامها حين إلغائها إلى المحاكم المختصة حسب قواعد الاختصاص المكاني المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية وتم نقل كافة الأشخاص الذين كانت تجري محاكمتهم أمامها إلى السجون التي تتبع مجاكم المحافظات التي تتم محاكمتهم وفقاً لأحكام قانوني العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية النافذين في سورية.

٢- بالنسبة لكيفية تنفيذ العفو العام فإن النيابة العامة المختصة في كل منطقة أو محافظة تقوم بتنفيذ أحكام العفو العام وفقاً لمضمون المرسوم التشريعي الصادر بهذا الصدد ووفقاً لأحكام قانوني العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية بحيث يتم فور صدور العفو العام إعلام الموقوفين المشمولين بأحكامه من خلال سجلات المحاكم والنيابات العامة وسجلات السجون ويصدر النائب العام المختص قراره بإطلاق سراح الموقوفين فوراً بالنسبة لمن يشمل العفو العام كامل عقوبتهم، أما الذين شمل العفو جزءاً من عقوباتهم فيتم ترك أمر إطلاق سراحهم للقضاة التحقيق أو الحاكم الجنائية المختصة التي تنظر في قضاياهم ويتم أخذ مفاعيل العفو العام بعين الاعتبار لدى إصدار الأحكام بحقهم بحيث تقرر المحكمة في الحكم الذي يصدر عنها إسقاط الجزء المشمول بالعفو من العقوبة النهائية.

٣- لم يتم تشكيل أية لجان (عدا الطبية) للنظر في الحالات الفردية المتعلقة بالاستفادة من أحكام العفو العام لكن أي سجين يستطيع تقديم طلباته إلى المحكمة المختصة أو إلى النائب العام المختص ليتم النظر فيها ومعالجتها وفقاً لأحكام القانون.

٤- بالنسبة لأعداد السجناء الذين أطلق سراحهم تنفيذاً للعفو العام فنوردها لكم وفقاً للمراسيم التالية:

رقم المرسوم	تاريخ صدوره	عدد المشمولين بأحكامه	
المرسوم التشريعي رقم 34	2011/3/7	المحافظة	العدد
		دمشق	138
		حلب	244
		ريف دمشق	4195
		إدلب	97
		حمص	57
		حماة	185
		اللاذقية	52
		طرطوس	37
		درعا	52
		السويداء	11
		دير الزور	46
		الحسكة	57
		الرقة	56
		المجموع	5227
المرسوم التشريعي رقم 61	2011/5/31	المحافظة	العدد
		دمشق	323
		حلب	66
		ريف دمشق	1431
		إدلب	65
		حمص	168
		حماة	61
		اللاذقية	83

	طرطوس 160		
	درعا 45		
	السويداء 26		
	دير الزور 50		
	الحسكة 46		
	الرقة 160		
	المجموع 2684		
المرسوم التشريعي رقم 72	2011/6/20	المحافظة	العدد
		دمشق	196
		حلب	103
		ريف دمشق	344
		إدلب	32
		حمص	30
		حماة	59
		اللاذقية	1600
		طرطوس	13
		درعا	12
		السويداء	55
		دير الزور	31
		الحسكة	27
		الرقة	20
		المجموع	2522

٧

وبالتالي فإن عدد من شملهم العفو من الموقوفين الذين أطلق سراحهم فور صدور المراسيم التشريعية المشار إليها أعلاه يبلغ (١٠،٤٣٣) شخصاً، مع التنويه بأن الإحصائية المتقدمة لا تشمل إلا من أطلق سراحه فوراً بموجب مراسيم العفو. ومن ثم فإنها لا تشمل المخالفات، أو الجنح المنصوص، كما أنها لا تشمل الدعاوى قيد النظر في الجنايات التي يستفيد أصحابها من العفو عند الحكم فهناك عدد كبير ممن استفاد من العفو جزئياً كالاستفادة من نصف العقوبة، أو ربعها، ولا تشمل أيضاً المتوارين عن الأنظار إلا إذا سلموا أنفسهم خلال المدد المحددة في مرسوم العفو، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مرسومي العفو المذكورين لم يشملا أيضاً بعض الجرائم كالخيانة والإرهاب والتجسس والاختلاس والاتجار بالأسلحة والمخدرات وبعد هذين المرسومين الأكثر اتساعاً وشمولية مقارنة بجميع قوانين ومراسيم العفو السابقة، كما لابد من الإشارة إلى أن العفو العام الصادر بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١ شمل كافة أعضاء وقيادات التنظيمات والجمعيات السياسية غير المرخصة باستثناء تلك التي تتخذ من وسائل الإرهاب عنصراً جوهرياً في نشاطها من أجل تحقيق أهدافها، لكن حكومة الجمهورية العربية السورية ومن خلال إصرارها وسعيها الحثيث باتجاه إطلاق الحوار الوطني الشامل بين كافة أطياف المجتمع السوري وبين كافة القوى السورية بادرت إلى تشميل كافة المنتمين إلى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بالعفو العام وعن كامل العقوبة على الرغم من أن التنظيم المذكور اتخذ من وسائل الإرهاب والتخريب والقتل عنصراً جوهرياً إن لم يكن وحيداً من أجل تحقيق أهدافه في سورية وعلى مدى عقود طويلة مضت، كما تم بنفس الإتجاه والهدف إطلاق سراح عدد من الموقوفين المنتمين لحزب العمل الشيوعي، وصدرت القرارات بتسهيل عودة المشمولين بالعفو إلى القطر، كما تم إلغاء الموافقات الأمنية في كافة معاملات المواطنين السوريين.

٥- بعد رفع حالة الطوارئ فإن الأساس القانوني للتوقيف بالنسبة لأية مشتبه فيه بأية جريمة منصوص عليها في القوانين السورية النافذة، هو ما ورد من نصوص في قانون أصول المحاكمات الجزائية، كما أسلفنا بيانه سابقاً وهذا يشمل حالات التوقيف على خلفية القيام بأعمال الشغب والتخريب والإرهاب كما يحصل حالياً في سورية ويتم تسييته احتجاجات سلمية، أما بالنسبة للتظاهر السلمي فلم يتم إلغاء القبض على أي محتج أو متظاهر سلمي لجأ إلى التظاهر الاحتجاج أو التظاهر وفقاً لأحكام القانون، إلا أنه في حالات محدودة للغاية جرى إلقاء القبض على من يتظاهر بصورة مخالفة لأحكام المرسوم التشريعي رقم

(٥٤) تاريخ ٢٠١١/٤/٢١ الذي ينظم حق التظاهر السلمي، وفي هذه الحالة غالباً ما يطلق القضاء سراح الموقوف فوراً أو خلال خمسة أيام على أبعد تقدير في حال التكرار. أما في الحالات التي لا يكون فيها التظاهر سلمياً فإن أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (148) لعام 1949 هي التي يطبقها القضاء في ضوء ظروف كل قضية على حدة. ذلك أن سورية تواجه في الغالب الأعم من الحالات والوقائع التي تحصل على الأرض عصابات إرهابية مسلحة، مزودة بأحدث الأسلحة وأكثرها تقانية، في إطار من العنف المنظم الذي تناهضه القوانين والأعراف الدولية والقوانين الداخلية على حد سواء، وفي ظل فبركة وتضليل إعلامي غير مسبوق، إذ لا يعقل أن تسمح أية دولة ذات سيادة بقيام تمرد إرهابي مسلح على أراضيها وبطال كافة مواطنيها من المدنيين أو العسكريين دون أن تقف في وجه القائمين به وتقديمهم إلى العدالة ليتلقوا عقابهم أمام القضاء الوطني خاصةً وأن أعمال التخريب والإرهاب والإحراق انصبت على أبنية الخدمة العامة في الدولة.

٦- إن الإجراءات القانونية التي اتبعتها وتتبعها كافة قوى الأمن الداخلي في سورية بعد رفع حالة الطوارئ تخضع جميعها لما ورد في قانون أصول المحاكمات الجزائية في التوقيف والاعتقال لكل القوى الأمنية والشرطية وفقاً لأحكام المادة رقم /٨/ من القانون المذكور تعتبر من الضابطة العدلية التي تساعد النائب العام في مهامه وأفراد هذه الضابطة مكلفون وفقاً للنص المادة رقم /٦/ من نفس القانون باستقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها وإحالتهم على المحاكم الموكول إليها أمر معاقبتهم، ولا يوجد لدينا أي موقوف خارج نطاق القانون على خلفية مظاهرات أو احتجاجات سلمية، إما إذا كان من يستخدم السلاح والعنف والإرهاب في مواجهة الدولة هو المقصود بهذا التساؤل فإن هذا أمر مختلف غاية الاختلاف، ومع ذلك فإننا على استعداد حتى بالنسبة لمن ارتكب عملاً إرهابياً موالياً لكم بما يطلب بشأنه، على أن تكون لدينا أسماء ومعطيات محددة ودقيقة، وليس مجرد كلام غير مستند إلى أي دليل معقول.

٧- فيما يتعلق بمقتل حمزة الخطيب لديكم بأن المذكور لدى مقتله كان يشارك مع مجموعة إرهابية تخريبية مسلحة في الهجوم على ضاحية سكنية في محافظة درعا، وكان يحمل بيده سلاح حاد قاطع وأصيب بعدة طلقات نارية من مسافة قريبة جداً مما يشير إلى أن معطلقي الرصاص الذين أصابوه هم رفاقه من المخربين، وأرفق تقريراً مفصلاً حول الكشف الطبي والتحقيقات القانونية التي جرت على جثته.

٩

٨- إن قانون العقوبات السوري يحوي النصوص القانونية الواضحة والصريحة التي تعاقب على أي ضرب من ضروب الشدة أو التعذيب بحق أي موقوف، كما تعاقب على حجز الحرية بعقوبات صارمة وتجيبكم حول تساؤلاتكم عن هذا الموضوع وفق التفصيل التالي:

١- الحرية الشخصية حق مقدس كفلته الدستور والقانون، ولا يجوز احتجاز أحد دون توجيه تهمة إليه حسب الأصول القانونية، وإلا كان ذلك حجز حرية غير مشروع ومعاقب عليه. فالمادة (357) من قانون العقوبات تنص على أن : "كل من أوقف أو حبس شخصاً في غير الحالات التي ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة "، وتنص المادة (358) على الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات لمديري وحراس السجون، والمعاهد التأديبية، أو الإصلاحية، وكل من اضطلع بصلاحياتهم من الموظفين إذا قبلوا شخصاً دون مذكرة قضائية، أو قرار، أو استبقوه إلى أبعد من الأجل. وأي شخص يتم توقيفه وفقاً للقانون السوري يتم إعلامه بأسباب هذا التوقيف، والجرم الذي استوجب إصداره، ونوعه، والمادة القانونية التي تعاقب عليه، ويبلغ المدعى عليه مذكرات الدعوة، والإحضار، والتوقيف، ويترك له صورة عنها. والقاضي التحقيق في دعاوى الجناية والجنحة أن يكتفي بإصدار مذكرة دعوة، على أن يبدلها بعد استجواب المدعى عليه بمذكرة توقيف إذا اقتضى التحقيق ذلك.

وإذا أوقف المدعى عليه بموجب مذكرة إحضار، وظل في النظارة أكثر من أربع وعشرين ساعة دون أن يستجوب أو يساق إلى النائب العام اعتبر توقيفه عملاً تعسفياً، ولموكل الموقوف المسؤول بجريمة حجز الحرية الشخصية المنصوص عليها في المادة (358) من قانون العقوبات.

٢- تعاقب المادة (391) من قانون العقوبات على التعذيب بأبسط صوره بجعل مرتكبه عرضة للعقاب، فقد جاء نص هذه المادة على النحو الآتي:

" من سام شخصاً ضروباً من الشدة لا يجيزها القانون رغبة منه في الحصول على إقرار عن جريمة أو على معلومات بشأنها عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات. وإذا أفضت أعمال العنف عليه إلى مرض أو جراح كان أدنى العقاب الحبس سنة".

فالنص القانوني يستخدم عبارة "من سام شخصاً ضروباً من الشدة..."، أي أنه يشمل أبسط صور التعذيب وحالاته.

وجدير بالذكر أن الجمهورية العربية السورية قد انضمت إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وقد ناقشت تقريرها بتاريخ ٣- ٢٠١٠/٥/٤، ووافت اللجنة المعنية بكل ما هو مطلوب.

والجمهورية العربية السورية ملتزمة بكل ما تضمنته الاتفاقية مناهضة التعذيب غيره من ضروب المعاملة القاسية أو واللاإنسانية أو المهينة من أحكام، ذلك أنه من المستقر دستورياً وقضائياً وفقهياً في سورية، ومنذ أمد بعيد، أن المعاهدة التي تستكمل إجراءات التصديق الدستورية تتقدم على أي نص تشريعي نافذ، وتعامل على أنها جزء من التشريع الوطني، وإذا كانت متعارضة مع نص نافذ فإنها تعد معدلة له، وتتقدم عليه.

ويستخلص من نصوص الدستور السوري الدائم لعام 1973، ولا سيما المادتين (71) و(104) أنه أعطى المعاهدات قيمة مساوية للقانون الداخلي عندما يتم إبرام معاهدة، وإقرارها بشكل صحيح، ووفقاً لأحكام الدستور، فإذا خالفت الاتفاقية الدولية قانوناً نافذاً، وكانت سليمة من حيث إقرارها، وإبرامها، ومن حيث نفاذها، فإنها تكون ذات قيمة مساوية للقانون الداخلي.

وخلاصة القول إن ما أثير لجهة الادعاءات المتعلّقة باستخدام التعذيب بصورة اعتيادية من قبل موظفي إنفاذ القانون، والمحققين، أو بتحريض منهم، ولا سيما في مواقع الاحتجاز، إنما هو قول مرسل لا يؤيده أي دليل قانوني أو مادي. وبعد صدور المرسوم رقم (161) بتاريخ 2011/4/21 المتضمن إنهاء حالة الطوارئ، والمرسوم التشريعي رقم (55) الصادر بتاريخ 2011/4/21، لم يعد بالإمكان الحديث عن أي احتجاز تعسفي أو مخالف للقانون لدى أي جهة كانت.

ونبين فيما يلي على سبيل المثال جدولاً بأعداد الدعاوى المنظورة حالياً أما م القضاء في القضايا المتعلّق بالادعاء بالتعذيب:

الجهة المنظور أمامها الدعوى	عدد الدعاوى
عدلية دمشق	1
عدلية ريف دمشق	5
عدلية حلب	1
عدلية اللاذقية	1

محكمة دير الزور	2
محكمة حماة	1
محكمة إدلب	لا يوجد
محكمة الرقة	لا يوجد
محكمة الحسكة	لا يوجد
محكمة حمص	لا يوجد
محكمة طرطوس	لا يوجد
محكمة درعا	لا يوجد
محكمة السويداء	لا يوجد
المجموع	12

أما الجهة التي تتولى التحقيق فإنه القضاء في معرض الدعاوى المرفوعة إليه، أو في معرض الدفع في قضية قائمة بتعرّض المتهم للتعذيب، مع ملاحظة أنه غالباً ما يدفع المتهم عند مثوله أمام القضاء بتعرضه للتعذيب في معرض التحقيق معه بالجرم المسند إليه كي يستفيد من عذر يعفيه من العقاب، ويبطل إجراءات التحقيق معه، لأن الإقرار المنتزع تحت التعذيب، لا يعتدّ به أمام القضاء، ولا يصلح لوحده دليلاً لإدانة المتهم.

ولا مجال على الإطلاق لاعتماد إقرار منتزع بالإكراه، والإقرار على هذا النحو لا قيمة له إن لم تكن هناك أدلة لتؤيده. وقد بيّنت الهيئة العامة لمحكمة النقض (وهي أعلى مرجع قضائي، ويلتزم سائر القضاة بما تصدره من اجتهادات لأن لها منزلة القواعد القانونية، ومن يخالف اجتهادها يعد مرتكباً لخطأ مهني جسيم)، بأن الاعتراف الذي يدلي به المتهم في ضبط الشرطة لا يؤخذ به إلا إذا تأيد بدليل آخر (قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض رقم 293 في الدعوى رقم أساس 538 لعام 2005). وأن الاعتراف أمام رجال الضابطة العدلية يمكن الرجوع عنه، ولا يصلح دليلاً للإدانة إذا لم تؤيده قرينة، أو دليل (القرار رقم 400 في الدعوى رقم أساس 97 لعام 2005). والاعتراف الوارد بضبط الأمن وحده ليس كافياً للحكم، وإن إهمال الدفوع الجوهرية، والأدلة المتوفرة في الدعوى، وعدم مناقشتها، يشكل خطأ مهنياً جسيماً (القرار

رقم 52 في الدعوى رقم أساس 259 لعام 2006). كما ذهبت الهيئة العامة لمحكمة النقض إلى أنه في الجرم الجنائي الوصف لا تعتمد الأقوال المنتزعة بالإكراه لدى رجال الأمن كدليل وحيد في إثبات الإدانة، ما لم تؤكد بأدلة أخرى، ويكون ضبط الشرطة والأقوال الفورية معلومات أساسية للمساعدة في التحقيق، والتوصل إلى الحقيقة، وإن عدم الأخذ بهذه الأقوال، لا يشكل خطأ مهنياً جسيماً (القرار رقم 222 في الدعوى رقم أساس 1097 لعام 2006).

أما عن تعويض ضحايا التعذيب فإن القوانين السورية النافذة تتيح لكل من يدعي تعرضه لسوء المعاملة أو التعذيب أن يطالب المسؤول عن ذلك بالتعويض فإذا ثبت للمحكمة التي تنظر دعواه أنه تعرض للتعذيب على يد أي كان لها أن تحكم لصالحه من يطالب بالتعويض بمبالغ مالية تناسب الضرر المادي والمعنوي الذي تعرض له، كل ذلك ضمن نطاق التعويض عن العمل غير المشروع إذ أن كل عمل غير مشروع يلزم من ارتكبه بالتعويض وفقاً لقواعد المسؤولية عن الأعمال الشخصية المنصوص عليها في مواد القانون المدني السوري.

٩- لم تسجل لدينا أي حالة لتحقق بوفاة تمت بالسجن جراء التعذيب، وفي حال توفر لديكم معلومات محددة بشأن أعمال من هذا القبيل يرجى موافاتنا بها.

١٠- بالنسبة لأسئلتكم حول لجنة التحقيق القضائية التي شكلت للنظر والتحقيق في الجرائم التي تحصل نتيجة الأحداث الجارية لفيدكم بما يلي:

شكلت لجنة قضائية بموجب القرار الصادر عن نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى برقم (905/ل) تاريخ 2011/3/31، وذلك على النحو الآتي:

- القاضي تيسير قلا عواد/ النائب العام للجمهورية — رئيساً
- القاضي محمد ديب المقطرن/ رئيس إدارة التفتيش القضائي — عضواً
- القاضي حسان السعيد/ المحامي العام الأول بدمشق — عضواً
- القاضي أحمد السيد/ قاضي التحقيق الأول بدمشق — عضواً

ومهمتها التحقيق بصورة فورية في جميع القضايا التي أودت بحياة عدد من المواطنين المدنيين والعسكريين في محافظتي درعا واللاذقية.

وبناءً عليه قامت اللجنة في يوم صدور القرار القاضي بتشكيلها، أي بتاريخ 2011/3/31 بالانتقال إلى محافظة درعا والاستماع إلى عدد من الشهود، وذوي المتوفين، كما قامت بالاستعانة بقضاة التحقيق والنيابة العامة في المحافظة المذكورة في الكشف على جثث المتوفين، وسماع أقوال ذويهم. كما جرى الاستماع إلى أقوال عدد من المصابين، وتم استجواب محافظ درعا السابق، وعدد من المسؤولين الأمنيين في المحافظة، وقد اتخذت اللجنة قراراً بمنع سفر كل من محافظ درعا ورئيس فرع الأمن السياسي السابق...

بتاريخ 2011/4/2 توجهت اللجنة القضائية إلى محافظة اللاذقية، وقد استعانت بقضاة التحقيق والنيابة العامة في المحافظة، وضبط أقوال ذوي المتوفين، وسماع العديد من الشهود، وسماع المصابين في المستشفى...

بتاريخ 2011/4/5 انتقلت اللجنة إلى مدينة دوما (في ريف دمشق) وباشرت تحقيقاتها في المجمع القضائي بدوما، وتم الاستماع إلى ذوي المتوفين والمصابين وعدد من الشهود...

وبتاريخ 2011/4/19 أصدر السيد نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى القرار رقم (1092/ل) المتضمن إعادة تشكيل اللجنة القضائية لتصبح على النحو الآتي:

- القاضي محمد ديب المقطرن/ رئيس إدارة التفتيش القضائي — رئيساً
- القاضي حسان السعيد/ المحامي العام الأول بدمشق — عضواً
- القاضي محمد رضوان حجة/ قاضي الإحالة الثالث في ريف دمشق — عضواً
- القاضي أحمد السيد/ قاضي التحقيق الأول بدمشق — عضواً

بتاريخ 2011/4/21 انتقلت اللجنة إلى محافظة طرطوس وتم الاجتماع بالمحامي العام ورئيس النيابة العامة، والاطلاع منهما على واقع الأحداث في المحافظة.

وبتاريخ 2011/4/23 انتقلت اللجنة إلى مدينة بانياس (محافظة طرطوس) وهناك باشرت عملها مستعينة بقضاة التحقيق والنيابة العامة، وتم الاستماع إلى ذوي المتوفين والشهود. وفي اليوم التالي انتقلت اللجنة إلى بلدة "البيضة" التابعة لمدينة بانياس، وتم الالتقاء ببعض الأهالي، وإطلاعهم على مهمة اللجنة، والطلب إليهم إعلام من لديه معلومات تتعلّق بالأحداث بوجوب مراجعة اللجنة في مدينة بانياس، وفي هذه الأثناء لحظت اللجنة بعض التصرفات المخلة بالنظام العام من قبل بعض الأهالي الذين لم يرغبوا بالتعاون مع اللجنة.

بتاريخ 2011/5/11 أصدر السيد نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى القرار رقم (1421/ل) المتضمن تعديل المادة (3) من القرار رقم (905/ل) تاريخ 2011/3/31 بحيث تصبح مهمة اللجنة "إجراء التحقيقات الفورية في جميع القضايا التي أودت بحياة عدد من المواطنين المدنيين والعسكريين أو إصابتهم، وجميع الجرائم الأخرى الناجمة عنها أو المرتبطة بها، وذلك في جميع المحافظات، وتلقي الشكاوى بهذا الخصوص. ويعتبر كل من المحامي العام وقاضي التحقيق الأول وأقدم رئيس نيابة عامة في كل محافظة بمثابة لجنة فرعية تتبع لجنة التحقيق القضائية وتباشر مهماتها في نطاق المحافظة وترفع نتائج أعمالها إليها.

تم تحديد مقر خاص للجنة في مدينة دمشق، وتم الإعلان عنه وعن أرقام الهواتف وعن الموقع الالكتروني في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتلقي الشكاوى من المواطنين أو استقبالهم في مقر اللجنة. وبالفعل باشرت اللجنة عملها في المكان المحدد، كما أن اللجان الفرعية تتابع عملها في جميع المحافظات بشكل متواصل حتى تاريخه...

١١- بالنسبة للمقابر الجماعية في جسر الشغور: قامت مجموعات إرهابية مسلحة مؤلفة من مئات العناصر بالهجوم على أحد مقرات قوى حفظ النظام في جسر الشغور مستخدمة مختلف أنواع الأسلحة والذخائر حيث سيطرت على المبنى من حيث النتيجة وقتلت كافة العناصر الذين كانوا فيه ومثلت بجثثهم وبعد ذلك قام عناصر هذه الجماعات الإرهابية بتجميع عشرات الجثث ممن تم قتلهم ورميهم فوق بعضهم البعض في عدة أماكن بواسطة الجرافات، ومن ثم رمي التراب والأنقاض فوق جثثهم، كل ذلك تم خلال قيام هذه المجموعات بالسيطرة على المدينة المذكورة وترويع سكانها وإجبارهم على النزوح والهرب من منازلهم والاتجاه إلى الأراضي التركية حيث كانت مخيمات اللجوء معدة سلفاً بغية استغلال ذلك إعلامياً عبر عملية التضليل والكذب الإعلامي التي تتم إدارتها ضد حكومة الجمهورية العربية السورية عبر تصوير هؤلاء المواطنين الهاربين من إرهاب الجماعات المسلحة بأنهم لجأوا إلى الأراضي التركية خوفاً من الجيش السوري، وبعد إعادة السيطرة على مدينة جسر الشغور من قبل الدولة وإلقاء القبض على بعض عناصر التنظيمات الإرهابية قام هؤلاء المقبوض عليهم بدلالة السلطات المختصة على الأمكنة التي قاموا بدفن جثث ضحاياهم من رجال الشرطة والأمن العام فيها، حيث تم نبش هذه المقابر الجماعية بحضور وسائل الإعلام وعدد كبير من أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في سورية، نرفق لكم نسخة

عن شريط تصويري مسجل لذلك، ونفيدكم بأن الملف القضائي المتعلق بالأحداث المذكورة هو قيد الإنجاز لدى القضاء المختص في محافظة إدلب التي تتبع لها مدينة جسر الشغور.

١٢- أما بالنسبة لموضوع تعامل السلطات السورية المختصة مع الحشود فلابد لنا أولاً من إيراد النصوص القانونية المتعلقة بذلك.

أ- المرسوم التشريعي رقم /٥٤/ لعام ٢٠١١ المتعلق بتنظيم التظاهر السلمي في سورية والذي تتوافق نصوص مواده مع ما هو وارد في تشريعات معظم دول العالم بهذا الشأن لجهة اعتبار التظاهر السلمي أحد الحقوق الأساسية للإنسان وآليات الترخيص للتظاهر والجهة التي تصدر هذا الترخيص والمرجع القضائي المختص بالنظر في الطعن بقرار عدم الموافقة على ترخيص المظاهرة إضافة إلى النصوص العقابية التي تتضمن تجريم أعمال التظاهر أو الشغب غير المرخص والعقاب عليها.

ب- مواد قانون العقوبات السوري التي تجرم وتعاقب تظاهرات وتجمعات الشغب، وهي المواد من رقم /٣٣٥/ إلى ٣٣٩/ وفيما يلي نصها:

- المادة ٣٣٥: من كان في اجتماع ليس له طابع الاجتماع الخاص سواء من حيث غايته أو غرضه أو عدد المدعوين إليه أو الذين يتألف منهم أو من مكان انعقاده أو كان في مكان عام أو يعمل مباح للجمهور أو معرض لأنظاره فجهر بصياح أو أناشيد الشغب أو أبرز شارة من الشارات في حالات يضطرب معها الأمن العام أو أقدم على أية تظاهرة شغب أخرى يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة مائة ليرة.

- المادة ٣٣٦: كل حشد أو موكب على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعد تجمعاً للشغب ويعاقب بالحبس من شهر إلى سنة:

إذا تألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر بقصد اقتراف جناية أو جنحة وكان أحدهم على الأقل مسلحاً.

إذا تألف من سبعة أشخاص على الأقل بقصد الاحتجاج على قرار أو تدبير اتخذتهما السلطات العامة بقصد الضغط عليها.

إذا أربى عدد الأشخاص على العشرين وظهروا بمظهر من شأنه أن يعكر الطمأنينة العامة.

- المادة ٢٣٧:

١ - إذا تجمع الناس على هذه الصورة أنذرهم بالتفرق أحد ممثلي السلطة الإدارية أو ضابط من الضابطة العدلية.

٢ - ويعفى من العقوبة المفروضة أنفا الذين ينصرفون قبل إنذار السلطة أو يمتثلون في الحال لإنذارها دون أن يستعملوا أسلحتهم أو يرتكبوا أية جنحة أخرى.

- المادة ٣٣٨:

١ - إذا لم يتفرق المجتمعون بأمر القوة كانت العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين.

٢ - ومن استعمل السلاح عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات فضلاً عن أية عقوبة أشد قد يستحقها.

المادة ٣٣٩: يمكن الحكم بالمنع من الحقوق المدنية ومنع الإقامة وبالطرد من البلاد وفاقا للمواد ٥٥ - ٦٥ - ٨٢ - ٨٨ في الجنح المنصوص عليها في الفصول ٢ إلى ٥ من هذا الباب

ومن خلال ما سبق بيانه ووصفه في الفقرات السابقة لتظاهرات وتجمعات الشغب والتخريب وما قامت به الجماعات الإرهابية المسلحة من قتل وترويع للمواطنين ومن تدمير وإحراق لمؤسسات الدولة وأبنية إدارتها العامة لفيدكم بأن قوى الأمن الداخلي المختصة تعاملت وما زالت تتعامل مع أية تظاهرة سلمية حتى ولو كانت غير مرخصة عن طريق تأمين الحماية لهذه المظاهرة وكافة المواطنين المشاركين فيها إلى حين تفرقهم من تلقاء أنفسهم وذهاب كل منهم إلى منزله، أما عندما تخرج المظاهرة عن النطاق السلمي ويدخل المشاركين فيها ضمن نطاق أعمال تخريب المباني العامة وإحراقها فيتم مواجهتهم بالقوة العددية المناسبة ودون استخدام أية أسلحة حربية من قبل عناصر قوات حفظ النظام كذلك الأمر عندما يخرج من بين المتظاهرين بعض العناصر المسلحة التي تبادر لإطلاق النار على عناصر حفظ النظام وعلى المتظاهرين أنفسهم لإثارة البلبلة والذعر وتشويه صورة السلطات العامة أمام المواطنين فإن قوات حفظ النظام وخشية منها إلى أرواح المواطنين تبادر إلى الابتعاد عن منطقة الشغب والتظاهر حتى لا يؤدي اشتباكها مع المسلحين إلى إصابة المتظاهرين الآخرين، ولا يسمح بأي حال من الأحوال باستخدام السلاح إلا في حالات الاشتباكات المسلحة مع المجموعات الإرهابية وضمن نطاق الدفاع عن النفس فقط أو في الحالات التي يقوم فيها عناصر هذه المجموعات بأعمال الترهيب أو القتل الجماعي للمواطنين الآخرين في مناطق تواجدهم، وفي جميع الأحوال فإن الاستراتيجية الوحيدة المطبقة في سورية لجهة ضبط الحدود

والتعامل مع التظاهرات سلمية كانت وهي نادرة جداً أم غير سلمية وهي السائدة منذ بدء الأحداث هي ضبط النفس إلى أبعد الحدود وأقصاها وقد أدت هذه الإستراتيجية التي اقترنت بأوامر صارمة لجهة عدم استخدام الأسلحة حتى مع التظاهرات التخريبية إلى قتل المئات من عناصر وضباط قوات حفظ النظام وإصابة الآلاف منهم بجروح خطيرة أصيبوا بها بسبب استخدام المجموعات التخريبية والإرهابية للأسلحة الحربية والسيوف والخناجر وإن أي عنصر أو ضابط من قوات حفظ النظام يخرق هذه الأوامر أو يتجاوز على الصلاحيات الممنوحة له يتعرض للعقوبات الصارمة المنصوص عليها في هذا الصدد بالقوانين الجزائية السورية النافذة، ولا يوجد أية حصانة لأحد أو لأية جهة في هذا المجال، أما عن إسعاف المصابين وتأمين الخدمات الطبية لهم فإن الجهات المختصة ضمن هذا المجال تقوم بإسعاف الجميع وتأمين الرعاية الطبية اللازمة لهم سواء كانوا من المتظاهرين أو من الإرهابيين أو من عناصر حفظ النظام وبنفس السوية والأداء للجميع، وتعزيزاً لهذه الإجراءات فقد صدرت التعليمات لقوات حفظ النظام بعدم ترفيف أي مصاب تم إسعافه إلى أية مشفى أو مستوصف طبي مهما كانت فعاليته الجرمية خلال أعمال الشغب التي أصيب خلالها.

١٣- إن عملية الرصد والتفتيش التي تمارس من قبل وزارة العدل ومن قبل وزارة الداخلية على مختلف السجون هي عملية دائمة ومتواصلة، وتتم بشكل منهجي وفعّال، وفي جميع الأوقات، وقد أورد قانون أصول المحاكمات الجزائية المنصوص الواجبة حول ذلك في المواد من /٤٢١/ إلى /٤٢٥/ منه وفقاً لما يلي:

المادة ٤٢١: تنظيم السجون ومحال التوقيف بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة ٤٢٢: يتفقد قاضي التحقيق وقاضي الصلح مرة واحدة في الشهر ورؤساء المحاكم الجزائية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل الأشخاص الموجودين في محال التوقيف والسجون.

المادة ٤٢٣: لرؤساء المحاكم الجزائية وقضاة التحقيق وقضاة الصلح أن يأمروا حراس محال التوقيف والسجون التابعين لمحكمتهم بإجراء التدابير التي يقتضيها التحقيق والمحاكمة.

المادة ٤٢٤: على كل من علم بتوقيف أحد الناس في أمكنة غير التي أعدتها الحكومة للحبس والتوقيف أن يخبر بذلك النائب العام أو معاونه أو قاضي الصلح.

المادة ٤٢٥:

١- عندما يبلغ الموظفون المذكورون في المادة السابقة مثل هذا الخبر عليهم أن يتوجهوا في الحال إلى المحل الحاصل فيه التوقيف وأن يطلقوا سراح من كان موقوفاً بصورة غير قانونية.

٢- وإذا تبين لهم سبب قانوني موجب للتوقيف أرسلوا الموقوف في الحال إلى النائب العام أو قاضي الصلح العائد إليه الأمر.

٣- وعليهم أن ينظموا محضر بالواقع.

٤- إذا أهملوا العمل بما تقدم عدوا شركاء في جريمة حجز الحرية الشخصية وجرت الملاحقة بحقهم بهذه الصفة.

١٤- بالنسبة لموضوع المواطنين السوريين من أصل كردي فقد صدر المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ تاريخ ٢٠١١/٤/٧ الذي نص على منحهم الجنسية العربية السورية وبالتالي يستطيع أي منهم الحصول على الجنسية ويعتبر بالتالي مواطناً سورياً يتمتع بكافة حقوق وواجبات المواطن السوري على كافة الأصعدة وبكل المجالات وقد وصل عدد الذين حصلوا على الجنسية إلى الآلاف منهم.

١٥- بالنسبة للقوانين التي يجري العمل على إصدارها حالياً ضمن نطاق عملية الإصلاح الجارية في سورية فقد أقر مجلس الوزراء قانوني الانتخابات والأحزاب السياسية تمهيداً لصدورهما ونود أن نعرض عليكم ما تم القيام به في إطار إصدار قانون الانتخابات العامة من خطوات بهدف إطلاعكم على المراحل التي يمر بها إصدار أي من التشريعات الحديثة في سورية لكي تكون ملواكبة عن أفضل النصوص القانونية المعمول بها في معظم دول العالم وفقاً لما يلي:

أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٦١٨٦) تاريخ ٢٠١١/٥/٨، المتضمن تشكيل لجنة مهمتها إعداد مشروع قانون جديد للانتخابات العامة يتوافق وأفضل المعايير العالمية المتعارف عليها، على أن تنجز اللجنة مهمتها خلال أسبوعين...

وتضم اللجنة:

- د. نجم الأحمد — معاون وزير العدل
- حسن جلاطي — معاون وزير الداخلية
- محمود صالح — المستشار القانوني في رئاسة مجلس الوزراء

- د. محمد يوسف الحسين — أستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق
- د. جميلة شربجي — أستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق
- د. محمد خير العكام — أستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق
- فوزي معلسة — المستشار في وزارة الإدارة المحلية
- خالد كامل — مدير المجالس في وزارة الإدارة المحلية.

واستناداً إلى القرار المشار إليه أعلاه تبين الآتي:

- عقدت اللجنة موضوع القرار أعلاه على عقد اجتماعات يومية متتالية إلى أن أنهت مشروع القانون.
- اطلعت اللجنة على القوانين النافذة في دول عديدة منها فرنسا- بلجيكا- مصر- الجزائر- الأردن- العراق- فلسطين...
- كما اطلعت اللجنة على القوانين والأنظمة السورية سواء النافذة، أو ما كان نافذاً قبل هذه القوانين.
- استعانت اللجنة بآراء ومقترحات عدد كبير من المختصين ورجال القانون (أساتذة جامعات- قضاة- محامون...)، ومن مختلف التخصصات والشرائح العربية، وقد كان لخبرتهم وآرائهم دوراً في إثراء مشروع القانون.
- انتهت اللجنة من عملها قبل الموعد المحدد بيوم واحد.
- عرض مشروع القانون على موقع "التشاركية" التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وعلى المواقع الالكترونية لوزارات العدل، والداخلية، والإدارة المحلية، وكان عدد الزيارات قد تجاوز (٣٤,٠٠٠) زيارة، وكان عدد الآراء المسجلة نحو (٣٤٠٠) ملاحظة.
- تمت دراسة جميع الملاحظات الواردة، والأخذ بجميع الملاحظات الموضوعية التي تسهم في إثراء مشروع القانون، كما أسهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بملاحظات قيمة تم الأخذ بها جميعها.

ولعل أهم ما تضمنه مشروع القانون لجهة الالتزام بالمعايير العالمية:

قانون للانتخابات واحد:

تضمن مشروع القانون جمعاً للأحكام الموضوعية المتعلّقة بانتخاب أعضاء مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية في قانون واحد، أسوة بما عليه الحال في غالبية دول العالم.

الأعداد:

٢٠٠

وكان الهدف المبتغى هو تنظيم الأحكام الموضوعية المتعلّقة بهذه الانتخابات، وتأمين سلامة العملية الانتخابية، وحق المرشحين في مراقبتها، وتضمين مشروع القانون نصوصاً تضمن معاقبة المخالفين بالعملية الانتخابية وبإرادة الناخبين، إضافة إلى تأمين تمثيل الشرائح الاجتماعية الأوسع في المجتمع...

وجود إدارة انتخابية مستقلة ومتكاملة عضوياً وفقاً للمعايير الدولية:

ذلك أن نزاهة الانتخابات من الناحية العملية إنما تكمن في كيفية تنظيمها وتنفيذها على أرض الواقع، مما يقتضي وجود جهة محايدة تضمن تطبيق الضوابط القانونية، فلا يجوز لأحد أن يكون طرفاً في منافسة ما وحكماً فيها، وبمعنىً آخر لا يجوز لمن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في نتيجة الانتخاب القيام بتنظيمها أو إدارتها. لذلك كان الحرص في مشروع القانون على أن يتولّى القضاء عملية الإشراف على الانتخابات وإدارتها، فكانت اللجنة العليا للانتخابات التي تتولّى هذه المهمة، كما أن اللجنة الفرعية في كل محافظة هي لجنة قضائية، ولم يترك للسلطة التنفيذية إلا جانباً بسيطاً من الأمور الإدارية.

لجان انتخابية مستقلة:

ولأن المعايير الدولية تقتضي أن تكون الإدارة الانتخابية مستقلة ومتكاملة عضوياً، فإن مشروع القانون كان قد أفرد نصوصاً واضحة تتعلّق بتشكيل لجان انتخابية مستقلة وحيادية تكون مسؤولة عن تنظيم وإدارة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها ومستوياتها، وقد جرى تحديد الاختصاصات والمسؤوليات على نحو يعكس أعلى مستويات المصداقية والنزاهة في العملية الانتخابية.

الدوائر الانتخابية:

أخذاً بالمفاهيم السياسية والدستورية المتعلقة بفلسفة التمثيل سواء في المجالس النيابية (مجلس الشعب) أو المجالس المحلية فقد كان الحرص في مشروع القانون على أن تكون الدوائر الانتخابية بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب دوائر كبيرة نسبياً لأن عضو مجلس الشعب لا يمثل رقعة جغرافية محددة، وإنما هو ممثل للشعب بأكمله، بينما كانت الدوائر الانتخابية بالنسبة للانتخابات المحلية دوائر صغيرة تتناسب ومفهوم التمثيل المحلي.

شروط الترشيح:

تم رفع الحد الأدنى للمدة الزمنية المتعلّقة بالمتجنس من (٥) إلى (١٠) سنوات. وقد استثنى مشروع القانون الذين اكتسبوا الجنسية السورية بموجب المرسوم رقم (٤٩) لعام ٢٠١١ (المتعلّق بمعالجة مشكلة إحصاء ١٩٦٢)، إذ يحق لهم الترشح فوراً دون انتظار لمرور عشر سنوات.

الدعاية الانتخابية:

نظم مشروع القانون موضوع الدعاية الانتخابية متيحاً إمكانية الوصول إلى مختلف وسائل الإعلام، بحيث تتاح فرصة معقولة للمتنافسين في الانتخابات بأن يعلنوا عن برامجهم الانتخابية.

مراقبة العملية الانتخابية:

أتاح مشروع القانون للمرشحين أو من يمثلهم قانوناً حق الرقابة على العملية الانتخابية بهدف التأكد من سير الانتخابات بنزاهة بعيداً عن أي تزوير أو تلاعب، وتشمل هذه الرقابة عمل اللجان، والانتخاب، وفرز الأصوات، وكافة الأمور المتعلّقة بالعملية الانتخابية إلى حين إعلان النتائج.

الجرائم الانتخابية:

تم إفراد فصل خاص في مشروع القانون فيه عرض مفصّل ومسهب لكل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه أن يشكل جرماً انتخابياً، وذلك على نحو من شأنه خلق جو من الأمان القانوني. وفي مشروع القانون جرى تحديد نطاق الجرائم الانتخابية بشكل دقيق، وجرّمت الأفعال التي من شأنها الاعتداء على مكونات العملية الانتخابية.

المنازعات الانتخابية:

حرص مشروع القانون على وجود مراجع مختصة يمكن للناخب أو المرشّح اللجوء إليها بشكل مباشر لعرض طعنه في أمر من الأمور المتعلّقة بالعملية الانتخابية، بدءاً من لجنة الانتخاب، وكذلك لجنة الترشيح، واللجان الفرعية، وانتهاء بإمكانية الطعن بالنتائج الانتخابية في صيغتها النهائية أمام المراجع القضائية المختصة. وفي جميع هذه المراحل حددت آجال زمنية قصيرة إن لجهة الطعن أو البت فيه، وذلك بما لا يؤثر على سير العملية الانتخابية وبما يضمن حقوق الطاعنين في آن معاً.

- تم تشكيل لجنة وزارية لمراجعة القانون في صيغته النهائية.
- أقر مجلس الوزراء مشروع القانون تمهيداً لصدوره.

١٦- نرفق ربطاً كافة النصوص التشريعية ومشاريع القوانين التي ذكرناها عنها في معرض إجابتنا هذه، وتسعة أقراص ليزرية (CD) تتضمن تفنيداً لجريمة مقتل حمزة الخطيب وفقاً لشهادات ذويه، إضافة لموضوع المقابر الجماعية بجسر الشغور وأعمال التخريب والإرهاب في بعض المحافظات واعترافات بعض أعضاء المجموعات الإرهابية المسلحة بما قاموا به من أعمال إجرامية.

رابعاً: أخيراً فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً سعيها الدائم إلى استمرار التعاون معكم في كافة مجالات عملكم وتقديم العون لكم في مهامكم والإجابة على تساؤلاتكم من أجل الوصول إلى الحقيقة في كافة المواضيع التي تتواصل معكم بشأنها، حتى تتمكنوا من انتقال أزراركم وآرائكم حولها بشكل عادل وحيادي بعيداً عن الوقائع الملفقة التي تقدمها لكم بعض المصادر من أجل الظهور أمامكم بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان غير آبهة بسمعة الجمهورية العربية السورية بهدف الوصول إلى أهداف غير مشروعة، ولابد من الإشارة لكم بأن عملية الإصلاح التشريعي والسياسي مازالت مستمرة في سورية بخطوات واسعة وبما يتوافق مع المعايير والأسس الراسخة في الدستور السوري ويتطابق مع المعايير المعمول بها دولياً، إضافة إلى الاستفادة في ذلك من التفاعل الايجابي والمثمر والمستمر القائم فيما بيننا.

[Unofficial translation]

Note verbale dated 5 August 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the United Nations High Commissioner for Human Rights

Geneva, 5 August 2011

First: The government of the Syrian Arab Republic expresses its continued interest to cooperate with the United Nations High Commissioner for Human Rights, and confirms its persistence in uncovering and exposing facts about the questions raised. The Government will do so to exclude all fabricated claims, made up lies and false information that are being submitted to the High Commissioner from sources with questionable objectives and methods that are immoral, inhuman, unlawful methods aimed at discrediting Syria.

Second: The Government of the Syrian Arab Republic re-affirms the basic principles guiding its logic in dealing with matters to be discussed; it is according to the following points:

The Constitution of the Syrian Arab Republic guarantees freedom of expression. The Government has the responsibility to protect and promote the practice of the right of freedom of expression, and to develop a nurturing environment aimed at cultivating this basic right for its citizens in order to achieve a positive outcome for the Syrian society.

The right to peaceful demonstrations is also secured by the constitution of the Syrian Arab Republic. A law regulating the exercise of this right in accordance with internationally recognized standards has been recently issued.

Syrian laws contain texts clearly aimed at reinforcing reprehension for committing acts of torture, or distress of any kind.

Syrian laws provide for punishment for acts resulting in depravation of freedom or illegal imprisonment, whether carried out by private individuals or by persons affiliated with the authorities.

One of the main pillars of the policy adopted by the Syrian Government is to defend, protect and advance human rights in the country and abroad.

Fighting corruption is an ongoing process, and the Government of the Syrian Arab Republic is determined to pursue and advance legislations complementing the mechanisms addressing this phenomenon. In this area, we are in line with the laws adopted by leading countries.

The government of the Syrian Arab Republic is actively working on developing political activism in Syria; it has proven its intention by proceeding to making important decisions and taking comprehensive steps in this regard.

A comprehensive national dialogue among all segments of the Syrian society is the best approach to achieve reform and development in subjects related to politics, legislations, society and economy.

In order to achieve the highest standards of social justice for all individuals in the society, it is decided that the rule of law and the judiciary are the two most important pillars upon which the overall reform process shall be built.

Based on the above, and since the beginning of the events in March 2011, we confirm that the concerned Syrian authorities have accompanied and protected peaceful demonstrations,

and made sure everybody went back home safe; demonstrations where protestors had legitimate claims and aspirations aimed at reform and stopping corruption, those who had chosen a civilized manner of conduct, reflecting the nature and essence of the relationship between individuals in a society and the state. The way things worked out did not satisfy third parties inside the country and abroad, whose sole aim is to destabilize the Syrian society. Armed terrorist groups emerged; started assaulting, terrorizing and murdering peaceful demonstrators. Members of terrorist groups operate by engaging in demonstrations; they carry sticks, swords and knives, and start to agitate the crowds, set cars on fire and sabotage public and private properties. They also shoot fire arms on protestors and security forces alike, aiming to kill as many as possible. The reason terrorists attack protestors is because they demonstrate under protection of authorities. In reality, the main goal of these groups is to discredit authorities in Syria and portray the Government as if it is employing brutal force to repress protestors. Their actions are accompanied by a misleading press campaign against Syria, a campaign conducted by foreign media to coincide with few "fatwas" uttered by the so-called Muslim clergymen. "Fatwas" incite violence, murder and bloodshed justified by fake religious reasoning. This is the same methodology and expiatory logic adopted by terrorist organizations in other parts of the world, while always seeking to destroy the societies where they operate. Benefiting from substantial external funding, dormant terrorist cells were reactivated, expressing themselves in public, using contemporary means of communication, and weapons smuggled through the Syrian borders. They use mosques to stock ammunition and weapons, a scenario that took place in the case of Al-Omari mosque and few other mosques in Dar'a and other provinces in the country. These actions are also facilitated by mosque attendants, who aided, covered up and coordinated invitations to kill, while propagating their perverse religious ideologies among gullible individuals to produce actions of murder, sabotage and terror against police agents and armed forces as well as among peaceful demonstrators, the number of deaths reached hundreds among armed forces of all ranks, as well as thousands of injured, victims of gunshots or stabbing wounds or those who were severely beaten, in addition to terrorists maiming cadavers of police agents and military personnel.

With respect to the recent abolition of the State of Emergency Law, individuals who are arrested for committing illegal actions are transferred, according to the Syrian code of criminal procedures, to specialized instances in the judiciary system. Arrests in Syria are no longer taking place under the State of Emergency Law. All arrested individuals are transferred to public prosecutors within 24 hours of their initial arrest to become in court custody. In most cases transferred suspects are immediately released except those who have committed acts of murder, setting fire to or sabotaging properties and are prosecuted by the competent judicial authority in accordance with the Law. Those who are proven innocent, will be declared as such by the court. Those who are proven guilty of the mentioned crimes will be judged and punished according to directives provided by the Syrian penal code.

Third: answers presented by the Syrian government to 15 July 2011 questions asked by the Office of the High Commissioner for Human Rights:

1. Three legislative Decrees were issued on 15 July 2011. Legislative decree number (161), stipulating the abolition of the State of Emergency Law. Legislative decree number (53), stipulating the abolition of the Supreme State Security Court -which was established on 28 March 1968 by legislative decree number (47)- and the transfer of all cases in deliberation before the Supreme State Security Court onto the relevant judicial authorities, according to Syria's criminal justice regulations, and in light of the legislative decree number (55) containing the amendment of Article (17) of Criminal Procedures Code, to allow the competent law enforcement and related bodies to investigate crimes described in the general penal code, crimes touching on state security, and public safety matters. These investigations should not exceed seven days, during which evidence would be collected and suspects would be heard. The reservation period of seven days is renewable for a maximum

of 60 days by order of attorney general on a case by case basis. According to code of criminal justice regulations, law enforcement officials are bound to bring suspects to a judge at the end of seven days. In the absence of realistic or legal obligations, specific to a single investigation, it is permitted to keep suspects beyond the period of seven days. The public prosecutor needs to be informed of details of the investigation and, if necessary, could be asked for an additional detention period for further questioning and collection of evidence. He could then accept or refuse the demand for extension, in which case, the suspect will be immediately referred to a court of law.

To sum up what was stated in relation to the points in question, we would like to convey that the abolition if the State of Emergency Law will result in no emergency arrests related to public safety or national security crimes taking place in Syria. Only texts mentioned in the criminal justice code will be applied to mechanisms and justifications of pre-trial detention. Generally speaking, those regulations prohibit arresting suspects for over 24 hours before they are presented to court to become in the custody of law, the regulations in question allow for extension of detention period after the approval of the attorney general and in accordance with the nature and outcome of investigations. This applies to most crimes mentioned under the Syrian law. Exceptions include detention periods and detention mechanisms related to crimes affecting national security or public safety. As for the legal procedures used in implementing the abolition of the State of Emergency Law, all cases currently deliberated before the Supreme State Security Court are transferred to relevant judicial authorities according to criminal justice regulations. Suspects in these cases are also transferred to their respective provinces to stand in courts with relevant competencies, to be judged according to procedures dictated by the Syrian penal code.

2. Concerning general amnesty implementation, it is up to respective prosecution authorities in every region and province in Syria to execute rules of general amnesty according to the content of the legislative decree issued in this regard, and the directives provided by the Syrian penal code and regulations of criminal courts. Immediately following the issuing of the general amnesty decree, detainees who will be granted amnesty will be considered; records of their cases in prisons, court registers and public persecution offices will be opened; and the attorney general will issue appropriate decisions for immediate release (for those to whom general amnesty applies for the whole period of their sentences). As for those who are partially included in general amnesty decree, their release will be decided by investigation judges and the competent criminal courts deliberating their cases, courts make their final decisions, while taking into consideration the effect of general amnesty on the relevant portion of detainees' sentences.

3. Except for a medical committee, no other committee was formed to study individual cases of detainees who could be included in the general amnesty decree. Prisoners are invited to submit requests to consider their cases according to the law by the public prosecutor and competent courts.

4. A list describing the numbers of prisoners included in the general amnesty decree:

decree number	*issue date*	*Number of individuals included*	
Legislative decree number 34	3 July 2011	*province*	*number*
		Damascus	138
		Aleppo	244
		Damascus country side	4'195
		Idlib	97
		Homs	57
		Hama	185

decree number	*issue date*	*Number of individuals included*	
		Latakkia	52
		Tartus	37
		Daraa	52
		Swaida	11
		Dair Al Zor	46
		Hasaka	57
		Raqa	56
		total	**5’227**

Legislative decree number 61	*31 May 2011*	*province*	*number*
		Damascus	323
		Aleppo	66
		Damascus country side	1’431
		Idlib	65
		Homs	168
		Hama	61
		Latakkia	38
		Tartus	160
		Daraa	45
		Swaida	26
		Dair Al Zor	50
		Hasaka	46
		Raqa	160
		total	**2’684**

Legislative decree number 72	*20 June 2011*	*province*	*number*
		Damascus	196
		Aleppo	103
		Damascus countryside	344
		Idlib	32
		Homs	30
		Hama	59
		Latakkia	1’600
		Tartus	13
		Daraa	12
		Swaida	55
		Dair Al Zor	31
		Hasaka	27
		Raqa	20
		total	**2’522**

Thus, 10,433 detainees are included in the amnesty decrees issued and were immediately released according to the list mentioned above. Consequently, this does not include detainees for violations and misdemeanors, or pending cases of crimes for which detainees might benefit from partial amnesty coverage at the moment of sentencing. They could get amnesty for half or quarter of the sentence. In addition, this does not include those evading justice unless they surrender within the periods specifies by the decrees. It should also be noted that crimes of treason, espionage, terrorism and rape are not included in this amnesty. Those two decrees are most comprehensive and extensive when compared to all previous decrees related to amnesty in the country. It is noteworthy that the general amnesty decree issued on 31 May 2011 has included all leaders and members of illegitimate political organizations and associations with the exception of terrorist organizations using means of terror to reach their objectives. The Government of the Syrian Arab Republic in its plan to include all parties of the Syrian society in a comprehensive national dialogue has included members of the Muslim Brotherhood Party in its general amnesty, despite the fact that the party in question had used, for decades, terror, murder and destruction as principal means – among others- to achieve its goals in the country. Detainees of the Communist Labor Party have received the same amnesty. Decisions to facilitate return to Syria for those who are included in this amnesty are issued and all procedures related to security clearances for Syrian citizens are lifted.

5. Following abolition of the State of Emergency Law, as it was mentioned previously, criminal court procedures under the Syrian judicial law remain the basis for arresting crime suspects. This includes detainees arrested for participating in riots, sabotage and terrorism in the so-called peaceful demonstrations currently taking place in Syria. When it comes to peaceful protestors, who are demonstrating according to the rules of the law, no arrests were conducted except for few cases where demonstrators have broken rules related to the legislative decree number (54) of 21 April 2011, regulating citizens' peaceful demonstration rights, detainees are immediately released, while recidivists are released in five days of their arrest. When demonstrations are not peaceful, regulations provided by the Syrian penal code as mentioned in the legislative decree number (148) of the year 1949 will be applied by the judiciary instances on a case by case basis. Syria is often subject to activities of terrorist groups, who are equipped with the latest weapons and technologies. They propagate organized violence which is in opposition to international laws and Syrian laws alike and they are supported by unprecedented misleading mass media campaign. It is unreasonable for any sovereign state to be asked not to respond to insurgents' terrorist attacks reaching its citizens, both military and civilians, and sabotaging public service buildings, or not to bring those criminals to justice.

6. Legal procedures adopted by law enforcement bodies in Syria following the abolition of the State of Emergency Law and applied to situations of arrests and detentions conform to legislations dictated by Syria's criminal code. All security forces and police follow article 8 of the law in question which constitutes the basis for the work of the attorney general. The members of law enforcement bodies are charged, according to Article number 6 of the same law, with investigating, collecting evidence, arresting criminals and bringing them to court to be judged. We have no detainees unlawfully arrested with regards to peaceful demonstrations. If your question concerns individuals who have used weapons or terrorist acts against the state, it is an entirely different matter. Yet even for those who have committed terrorist acts, we are ready to cooperate. We need to receive specific names and information to be able to deliver documents concerning the persons in question. We cannot respond to claims which lack the basis of reasonable evidence.

7. Concerning Hamza Al-khateeb, we inform you that this person was participating in a terrorist attack on a residential suburb in the Dara'a province the moment he was killed. He carried a sharp weapon in his hand, he received few shots from a short distance, most

probably by his fellow terrorists. We will attach a detailed report including procedures and results of judicial investigations and medical exams performed on his cadaver.

8. Syrian penal code contains clear texts in relation to committing acts of violence or torture on detainees, including severe punishment for conducting unlawful imprisonment. Related to this point, following, is our answer in details:

(a) Personal freedom is a sacred right guaranteed by the Constitution and the law. Detaining individuals without proper charges formulated according to judicial regulations is prohibited. It equals unlawful imprisonment and is punishable by the law. Article number (357) of the penal code states that conducting unlawful detention or imprisonment is punishable by a temporary hard labor sentence. Article (358) states that a punishment of three years of imprisonment is applied to prison guards, managers of disciplinary institutions and their staff when they accept to receive detainees without proper legal warrant, or court decision, or when they keep detainees beyond the legal term of sentences. When a Syrian citizen is arrested, he is informed of the legal reason for his arrest, the crime he is accused of and the article of law which will determine his punishment. He is also given copies of files containing information of invitation to interrogation. A magistrate examining felony or misdemeanor cases has the authority to issue an invitation for interrogation that will eventually be substituted by an arrest warrant after interrogation of the suspect, when it applies. When a defendant is detained for over 24 hours without being interrogated or brought to the attorney general, his detention is considered to be an unlawful arbitrary act. Whoever is responsible for this situation will be persecuted according to article number (358) of the penal code for unlawful imprisonment.

(b) Article number (391) of the penal code stipulates punishment for conducting any kind of torture, according to the following text:

He who conducts illegal torture acts in order to get someone to admit a crime, or deliver information related to a crime, will receive a punishment of imprisonment for 3 months to 3 years. If acts of torture committed led to illness or injury of the person tortured, a minimum punishment by the law is one year of imprisonment. The expression used in the text of this law singles out “the slightest forms of torture”.

It should also be mentioned that the Syrian Arab Republic has joined the International Convention Against Torture and has presented its report on 3-4 May 2010 and relevant documents to the Committee.

The Syrian Arab Republic is committed to all the principles of the International Convention Against Torture and supports measures taken against torture and other cruel, inhuman or degrading treatment. In Syria, it is agreed that from constitutional, jurisprudential and legislative view points, when a treaty completes its ratification procedure of constitutional precedence over any legislative text in force, it is treated equally to any national legislation. When it is inconsistent with the text in question, it will rule over the existing text, as it will be considered as an improvement.

When we sum up the 1973 permanent Syrian constitution, especially the two articles number (71) and (104), we realize that it gives treaties a value equal to domestic Syrian laws. This means that when a treaty is concluded and properly approved by constitutional rules, even when it contradicts with an enforced domestic law, it will have an equal value to it.

Having said that, allegations that torture is performed routinely by Syrian law enforcement officers or that authorities tacitly encourage torture during interrogations of suspects in places of detention are untrue, it has no legal or

material evidence. Following Abolition of the State of Emergency Law, decree number (161) on 21 April 212011, and decree number (55) on 21 April 2011, the possibility of maintaining allegations of the existence of arbitrary detention or abuse of the law in any of our law enforcement institutions is no longer plausible.

Here is a list containing the numbers of cases of allegations of torture performed on detainees:

courts	*Number of cases*
Damascus Court	1
Damascus countryside court	5
Aleppo Court	1
Lattakia Court	1
Dair Al Zor Court	2
Hama Court	1
Idlib Court	none
Raqqa Court	none
Hasaka Court	none
Homs Court	none
Tartus Court	none
Dara Court	none
Swaida Court	none
total	**12**

Authorities conduct investigations in these cases under the judiciary system as they are usually cases involving suspects which accuse interrogators of torture in order to get less punishment for their crimes. If it proven that torture has been used, the investigation will be considered invalid. Confessions proven to be under torture are also invalid.

No valid confession can be obtained by torture. Yet, when this happens, it has no value without additional supporting evidence.

The general authority of the Cassation Court, which is the highest judicial authority, produces jurisprudence rules that have the status of legal rules. For fear of making a serious professional error, jurisprudence of the Cassation Court is respected by all judges. Cassation Court declared that the mention of a confession made by an accused of a crime in a police report is invalid, unless it is supported by additional evidence (The general authority of the Cassation Court, decision number 293, in the court case number 538 of the year 2005). It also stipulates that confessions in presence of law enforcement agents are revocable, it is not considered as legal proof of crime unless supported by additional evidence (Decision number 400, in the court case number 97 of 2005). A confession mentioned in a police document is not a basis for judgment and neglecting essential motives and other evidence pieces or refraining from discussing these elements is considered to be a serious professional error (Decision number 52, in the court case number 259 of 2006). Information obtained by force in police stations, although it might appear to be important for the investigation taking place, and might help to uncover the truth, is legally invalid, unless supported by additional pieces of evidence. Not taking into consideration information obtained by force is not regarded as a serious professional error (Decision number 222, in the court case number 1097 of the year 2006).

Torture victims are authorized to claim compensational measures. Compensation is adapted to the extent of proven physical and moral damages, and is decided by courts on a case by case basis. It is mentioned in the law that individuals who commit unlawful acts leading to physical and moral damages are liable. According to Syria's civil code they are legally responsible for compensating their victims.

9. We have no records involving death as a result of torture during detention. Please provide us with your information related to this question, if you have any.

10. To answer to your question concerning the Committee of Judicial Inquiry established to examine and investigate crimes that occurred as a result of the ongoing events in Syria: A judicial committee was created following decision of vice-president of the Supreme Judicial Council, decision number (905/L) of March 31st, 2011 with the following:

- President: Judge Tayseer Qala Awwad / Syrian Republic General Prosecutor
- Member: Judge Mohamed Deeb Al Maqtaran / President of the Judicial Inspection Department
- Member: Judge Hassan Al Saeed / Attorney General of Damascus
- Member: Judge Ahmad Al Saeed / First Investigation Judge in Damascus

The mission of this committee is to immediately investigate cases of murder of a number of citizens in the Dara'a and Lattakia provinces.

On 31 March 2011, the day the committee was created, all its members moved to Dara'a province and proceeded to hearing witnesses, victims' family members, and people injured in the events, also, in collaboration with 'investigation judges and prosecutors from Dara'a. They have also examined cadavers of victims. The former mayor of Dara'a and a number of high ranking security services individuals were heard. The committee issued a decision regarding the former mayor and the former president of Dara'a Branch of political security office; they were both banned from leaving the country. On 2 April 2011, members of the judicial committee moved to Lattakia, collaborated with investigation judges and prosecutors, heard and included statements of victims' family members, witnesses and injured citizens in hospitals.

On 5 April 2011, committee members moved to Duma (Damascus Countryside) to start its investigation at the judicial center of Duma. Victims' family members, witnesses and injured citizens were heard...

On 19 April 2011, Vice Chief Justice issued decision number (1092/L), restructuring the judicial committee as follows:

- President: Judge Mohamed Deeb Al Maqtaran/ President of the Judicial Inspection Department
- Member: Judge Hassan Al Saeed/ Attorney General of Damascus
- Member: Mohamed Radwan Hijja / Third Referral Judge in Damascus Countryside
- Member: Judge Ahmad Al Saeed / First Investigation Judge in Damascus

On 21 April 2011, Committee members moved to Tartus, met with attorney general and the general prosecutor, they were informed of facts related to the events taking place in the province.

On 23 April 2011, Committee members moved to Banyas, proceed their work in collaboration with investigation judges and the general prosecutor. Victims' family members, witnesses and injured citizens were heard. The next day, the committee members

moved to the village of Baida near Banyas. There they met with residents of the village, explained the mission of this committee and asked residents to give any information they might have about the recent events and cooperate with the Judiciary. Committee members observed at this point some acts of disturbance of the public order generated by citizens who refused to cooperate with the committee.

On 5 May 2011, the Deputy Chief Justice issued decision number (1421/L), altering article number (3) of decision number (905/L) of 31 March 2011. The description of committee's mission becomes "Taking on immediate investigations of the cases of murder against citizens among civilian and military personnel, or the cases of their injury, and all crimes related or resulted from it, this mission applies to all provinces of Syria, and the committee is authorized to receive complaints with this regard. All attorneys general, first investigation judge and the chief prosecutor general, who have the most seniority in every province, are to be considered members of subcommittees initiating investigations in their respective provinces and reporting to the main investigation committee.

To facilitate receiving of citizens, or their complaints, a physical location in Damascus with telephone, fax numbers and email address was chosen. Its contact information was published in all media. Today, the investigation committee operates from that location, while subcommittees work in their respective provinces.

11. In the subject of mass graves in Jisr al-Shughur: using different kinds of weapons and fire arms, hundreds of armed terrorists attacked a law enforcement office in Jisr al-Shughur. The terrorist group took control of the building, murdered all personnel working at that time, maimed and dragged their bodies by bulldozers to form piles of dead bodies in different locations. Piles were then covered with dirt and debris. This incident took place while terrorist groups took over the city of Jisr al-Shughur, terrorized its inhabitants and forced them to leave their houses and take refuge at the Turkish border, where tents were erected waiting for them. This incident was exploited by a massive misleading campaign conducted by media hostile to the Government of the Syrian Arab Republic. It portrayed refugees running away from armed terrorist groups as if they were running from attacks perpetuated by the Syrian army. When army forces eventually took control of the city, they arrested some members of the terrorist groups who indicated locations of mass graves that contained bodies of police and security services personnel. The bodies were dug out in presence of a number of press and media and members of accredited diplomatic missions in the country. Attached please find a visual record related to this incident. As for the judicial file, it is being completed by the competent judiciary department in the province of Idlib, administrative location of the city of Jisr al-Shughur.

12. In the claims related to the way crowds were treated by the Syrian authorities, we need to mention legislative texts related to the subject:

(a) Legislative decree number (54) of the year 2011, related to regulating peaceful demonstrations in Syria - mainly considering the right to demonstrate peacefully as one of the basic human rights- is a decree in compliance with most world states' legislations in this regard, it regulates mechanisms of exercising the right to peaceful demonstrations, designates authority departments responsible for issuing permissions of peaceful demonstrations, it names a judicial authority reference to appeal decisions refusing to grant permit to demonstrate. It also contains texts related to forms of legal punishment when demonstrations do not abide by this decree or in case of riots.

(b) Syrian penal code articles related to prohibiting people's demonstrations and gatherings, articles number 335 and 339 as follows:

- **Article number 335:** All persons present in a gathering which is not of a private nature in its purpose or final objective, in relation to the number of individuals

invited or present, or in relation to the location of the meeting, if it is in a public location or a location of a possible public access or a location visible by the public, when the person utters a riot calls or song, or displays an emblem that carries the potential of disturbing public security, or if the person participates in any other riot, is punishable by the law with a month to a year imprisonment and a 100 Syrian pounds fine.

- **Article number 336:** All rallies, or procession on public roads, or in location with public access is considered as a riot, and participants are punishable by the law with a sentence for one month to a year imprisonment.

  This applies to three or more people, with the intent to commit a felony or a misdemeanor, and if at least one of them carries a weapon.

  It applies to a gathering of seven or more people, with the intention to pressure the government into changing decisions or measures by means of public protesting.

  It also applies to a gathering of around 20 people, who adopt an appearance that might disturb public peace.

- Article number 337:

  1- When people gather as described above, a law enforcement representative warns them and asks them to disperse.

  2- Participants who walk away before the warning of law enforcement representatives takes place are exempt from punishment adopted in these cases. It also applies to participants who immediately respond to law enforcement representative's warning and never use their weapons nor commit other misdemeanors.

- Article number 338:

  1- If force has to be used to disperse a gathering, legal punishment is of two months to two years imprisonment for participants.

  2- Those who use weapons, get a one to three years imprisonment sentence, in addition to a more severe punishment they might deserve.

- Article number 339:

  1- According to articles number 65, 82 and 88, related to misdemeanors mentioned in paragraphs 2 to 5 of this chapter, a possible sentencing could reach stripping participants of their civil rights, or a prohibition of residency within the country, or they might be expelled outside Syria.

Despite the description of riots contained in the previous paragraphs, illegal gatherings, demonstrations, sabotage and horrors committed by armed terrorist groups against citizens, in addition to setting fire to governmental institutions and public service buildings, our Law enforcement agents continue to escort all peaceful demonstrations, whether it had obtained permission to demonstrate or not, they protect protestors participating in any peaceful demonstration, they accompany all peaceful participants throughout the whole period of a demonstration, and only leave when demonstrators willingly disperse, and everyone goes back home safely. But when a demonstration deviates toward adopting manifestations of violence, sabotage and setting fire to public service buildings, they are faced with an adequate number of unarmed law enforcement agents with a mission to control the situation. In this case when few individuals initiate shooting at the police as well as other protestors in order to create confusion and discredit the Syrian general authorities, law enforcement agents usually move away from the demonstration to avoid clashes

with terrorists, in order to prevent more fire arm shootings that might hurt protestors. Law enforcement agents are not allowed to use fire arms under any circumstances, except to react in self defense while fighting terrorist groups, or when these groups terrorize and mass-murder other citizens in locations where law enforcement agents happen to be. The Strategy followed by law enforcement agents in dealing with the few peaceful demonstrations and the bigger number of riots since the begging of events in Syria is to adopt unlimited self control. This strategy, paired with strict orders not to use fire arms – even with riots- has resulted in murders of hundreds of officers and law enforcement agents, and thousands were injured by fire arms, swards and knifes used by terrorists. There is no immunity for officers and other law enforcement members who break orders, or exceed the power granted to them, in doing so, they expose themselves to severe punishments according to the penal code. In the subject of rescuing the injured and provide them with the appropriate medical attention, the competent medical emergency bodies equally perform services destined to all citizens in need of medical attention, whether they are peaceful protestors, terrorists or law enforcement agents, In support of this policy. Orders are to refrain from arresting any injured person who is transported to a hospital, regardless of this person's extent of criminal actions conducted during demonstrations during which he was injured.

13. The Ministry of Justice in Syria conducts a continuous, methodological and effective operation of monitoring and inspection of all Syrian prisons. This procedure complies with regulations of penal courts mentioned in article (421) to (425) as follows:

Article **421:** regulating prisons and detention places in a decree issued by the Council of Ministers.

Article **422:** both the judge of peace and the investigation judge are asked to inspect all detainees once a month, as for penal courts presidents, they need to do it once every three months.

Article **423:** Penal courts presidents, investigation judges and the judges of peace are authorized to give prison guards orders to undertake measures related to investigations and court cases.

Article **424:** Every person with information about a detention location other than those allowed by the government is asked to communicate this information to the attorney general, vice attorney general, or to the justice of peace.

Article **425:**

1- When the attorney general, or vice attorney general, or the justice of peace get informed about such illegal detention locations, they are asked to immediately go and release any detainee that might be on location.

2- It they discern a legal reason for this person's detention; the detainee should be transferred to the custody of the general attorney or the judge of peace immediately.

3- A record of the situation should be established.

4- If they neglect to perform the points previously mentioned, they will be persecuted as they will be considered partners in the crime of unlawful imprisonment.

14. In the subject of Syrian citizens of Kurdish origin, a legislative decree number (49) dated 7 April 2011 was issued: Kurds of Syria could apply for citizenship. They will be granted citizenship and will benefit in all levels and in all areas from all civic rights – and

duties- of full Syrian citizenship. Thousands of Kurds of Syria have been granted Syrian citizenship since.

15. In the subject of the ongoing reform process, new laws are on the way to being issued, the new general election law, and the parties law are approved by the Council of Ministers, we would like to share the steps taken so far in developing the new general election law to illustrate how any of the new legislations in Syria is structured in compliance with the best laws in action anywhere else in the world:

Syria's prime minister has issued decision number (6186) dated May 8th, 2011, including the creation of a committee to prepare a project of the new general election law in compliance with the highest known standards, the committee was given two weeks to complete its mission... committee's members are:

- Dr. Najm Al Ahmad – Deputy of Minister of Justice
- Hassan Jalali – Deputy Minister of interior
- Mahmoud Saleh – Legal Advisor at the Council of Ministers Presidency
- Dr. Mohamed Yousef Al Hussain – Professor, University of Damascus, Law School
- Dr. Jamilah Shurbaji – Professor, University of Damascus, Law School
- Dr. Mohamed Khair Al Akkam – Professor, University of Damascus, Law School
- Fawzi Mahasneh – advisor, Ministry of Local Administrations
- Khaled Kamel – Director of Councils, Ministry of Local Administrations

Based on the above decision, note the following:

- The committee met daily until the project of the law was completed.
- The committee viewed different states laws, like France, Belgium, Egypt, Algeria, Jordan, Iraq and Palestine.
- The committee viewed Syrian laws both inactive and the active ones.
- The committee heard a number of professionals in Law (College professors, judges, lawyers) with different expertise and ages, their contributions and opinions had a great influence on the project of law.
- The committee completed its mission one day ahead of the scheduled time.
- the project of law was published in the official website of the Council of Ministers, and individual ministries websites (Ministry of Justice, Ministry of Interior, Ministry of Local Administrations), visits to all these websites exceeded 34'000, 3'400 of them left written comments.
- All comments were viewed, and some were taken into consideration because they showed the kind of objectivity the project of law could benefit from, the UNDP project's contribution was valuable, all the observations submitted by UNDP were taken into consideration.

To illustrate commitment to global standards, these are the essentials of what the project of law included.

A unique election law:

As it is the case in other countries, the project of law includes all substantive provisions to regulate the process of electing members of the Parliament and members of Local Administrations Councils in one Law.

Goals:

To organize substantive provisions aimed to regulate the process of elections, and to provide a safe electoral process, and to ensure candidates' right to monitor elections. The bill also included terms related to punishment of abusers, and vote manipulators, in addition to securing all essential social segments' representations.

To create an independent electoral management, with integrity, in compliance with international standards: Securing integrity of elections is achieved through the process of implementing regulations on the ground; this requires the presence of an impartial third party in charge of ensuring the legal application of regulations, thus, in no way a party should be competitor and arbitrator. Likewise, those who organize and manage elections should hold no special interests related to the outcome of elections. This led the bill to appoint the judiciary to supervise elections' management, a Supreme Commission for Elections will be charged with this task, and provinces sub-committees will be formed by the juridical. The Executive authorities were left with fewer administrative tasks.

Independent Electoral Commissions:

According to international standards which require an independent electoral management with integrity, the project of law singled out the texts referring to the composition of independent, impartial Electoral Commissions, responsible for organizing and managing the electoral process in all its stages, on all levels. In this regard, competencies and responsibilities that reflect the higher levels of credibility and integrity in the electoral process were identified.

Electoral Districts:

Thinking the concepts of the philosophy of representation in both assemblies from a political and constitutional view points, whether in Parliament or in Local Councils, we were careful to describe larger constituencies for parliamentary elections, for the members of Parliament usually don't represent specific geographic areas, they are representatives of all the people. As for Local Administrations elections, smaller constituencies were described in order to fit with local representations concept.

Nomination conditions:

Nominated candidates need to have obtained Syrian citizenship for a minimum of 10 years (previously 5 years) except those who were included in the decree number 49 of the year 2011 (related to the year 1962 problematic population census) as they can be immediately nominated regardless of the 10 years citizenship condition.

Election campaigns:

In the project of law, election campaigns are regulated in a way allowing candidates to access various media in order to have a reasonable possibility for communicating their individual programs to the public.

Monitoring electoral process :

Throughout all phases of the electoral process, starting from committees' work, to election, vote counting and all the details related to the electoral process, and ending with announcing elections' results, the bill grants candidates and their representatives the right to monitor election process, to make sure of its integrity, and confirm the absence of fraud and manipulation.

Electoral crimes:

In order to reassure all parties involved, a special chapter in the project of law was designed to single out possible offenses related to elections. Every action or absence of action under

this possibility was described, the scope of electoral crimes accurately determined, including criminalizing acts aiming to harm the components of the electoral process.

Electoral disputes:

The Project of law referrers to specific bodies with competencies to be put in the service of both candidates and voters, where they can directly address legal complaints related to the electoral process. They have the possibility to challenge election or nomination committees, as well as subcommittees, or election results in its final form before the competent judicial authorities. In all these cases, short deadlines were set for both appeals and the decisions made by authorities, in a way to avoid affecting the electoral process, while ensuring protection of the rights of all parties involved.

- A ministerial committee was established to review the finalized the Law project.
- The project of law was approved by the Council of Ministers, and is being prepared for its release.

16. Please find attached legislative texts and the bills mentioned in this document, in addition to 9 CDs including a refutation of the crime of killing Hamza Al Khatib according to his family, in addition to the subject of mass graves in Jisr Al Shughur, and acts of sabotage and terrorism in some provinces, and the confessions of some members of armed terrorist groups describing how they have committed their crimes.

Forth: In conclusion, the government of the Syrian Arab Republic reaffirms its commitment to cooperate with you on all levels, to answer your questions and to help with your mission in order to reach the truth about the issues of your inquiry in order for you to form a just and impartial opinion away from the influence of biased sources, who portray themselves as human rights defenders but whose sole intent is to discredit Syria in order to serve their own unlawful goals.

We are taking steps in our ongoing legislative and political reform, in concordance with standards and principles established by the Syrian constitution and in conformity with internationally established norms. We also capitalize on our interaction with you, and hope it will remain positive, fruitful and exiting.

Annex VI

Note verbale dated 16 August 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

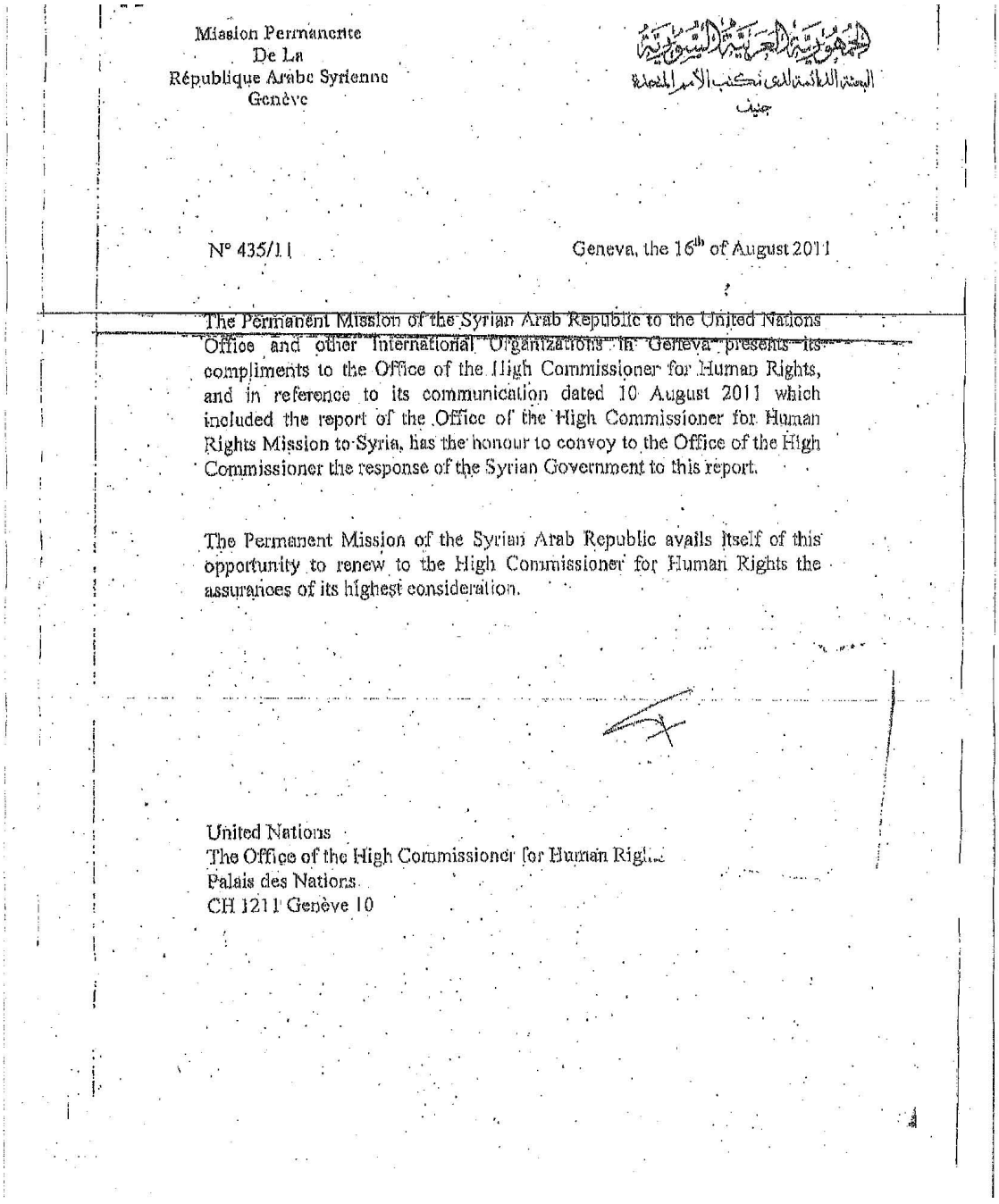

Mission Permanente
De La
République Arabe Syrienne
Genève

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

N° 435/11

Geneva, the 16th of August 2011

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and in reference to its communication dated 10 August 2011 which included the report of the Office of the High Commissioner for Human Rights Mission to Syria, has the honour to convoy to the Office of the High Commissioner the response of the Syrian Government to this report.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

United Nations
The Office of the High Commissioner for Human Rig...
Palais des Nations
CH 1211 Genève 10

إضافة إلى المعلومات التي سبق للجمهورية العربية السورية وأن وافتكم بها، والتي تتضمن عرضا شاملا لحقيقة الأحداث في سورية، نقدم فيما يلي المعلومات التالية استكمالا لما سبق تقديمه وتوضيحا لما ورد في تقرير المفوضة من مغالطات:

- كانت الحكومة السورية قد قدمت ردودها على أسئلة المفوضة السامية حول الأحداث الجارية في سورية وما اتخذته السلطات السورية من إجراءات لمعالجة المسائل التي نتجت عن هذه الأحداث قبل الانتهاء من الموعد المحدد لتضمين الرد السوري على هذه الأجوبة في التقرير الذي ستقدمه المفوضة إلى مجلس حقوق الإنسان حول الأوضاع في سورية. ومن المؤسف أن تقرير المفوضة الحالي لم يتضمن موقف سورية من الأحداث، والذي تم شرحه بشكل وافٍ في تلك الردود، وإن عدم تضمين المعلومات الواردة من الحكومة السورية واعتماد المفوضة السامية على المصادر المغرضة فقط تخلق حالة من عدم الثقة وعدم المصداقية في مهنية عمل المفوضة خصوصا وأن سورية قدمت كل ما لديها من معلومات موثقة حول المواضيع المثارة.

- اعتمد التقرير على مصدر واحد هو بعض من السوريين المعارضين في الخارج والمطلوبين للعدالة بعد ارتكابهم جرائم مسلحة روعت الناس وفروا إلى الخارج وهي أقوال غير قائمة على أي دليل أو مستند قانوني وتعبر عن وجهة نظر أحادية الجانب ليست لها مصداقية يمكن الركون إليها، فعلى سبيل المثال فإن ما تحدث عنه هؤلاء عن فرار آلاف السوريين خارج القطر هو قول يفتقر إلى المصداقية، فما جرى أن نحو عشرة آلاف شخص قد نصبت لهم الخيام على الحدود التركية قبل شهر من وقوع الأحداث، وقد هجرة مدنهم وقراهم قبل أي تواجد أمني أو عسكري هربا من العمليات المسلحة، وعندما أعادت السلطات المختصة الأمن والاستقرار إلى المنطقة عاد أكثر من عشرة آلاف من هؤلاء إلى مدنهم وقراهم، وهم يعيشون الآن حياة هادئة ومستقرة، ولم يبق في الخارج إلا من استخدام السلاح والعنف المنظم.

- ورد في الإطار القانوني للتقرير المفوضية تناقضا صارخا، ففي جانب منه أشار التقرير إلى التزام سورية بالعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وفي جانب آخر تحدث عن انتهاكات سورية لهذه الاتفاقيات. وهذا الجانب الأخير مناف للحقيقة. لأن احتمال كل من يخالف القوانين والأنظمة وتقديمه للعدالة أصولا لا يعد خرقا أو انتهاكات لتلك الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية.

- لا توجد في سورية، كما ورد في التقرير، أقلية تستغل السلطة وتقمع المتظاهرين، إلا أن تأثر معدو التقرير وانحيازهم لشهادات من تمت مقابلتهم ممن يطلقون على أنفسهم شهود عيان وهم في الحقيقة بغايتهم فارين من وجه العدالة لما اقترفوه من جرائم، الأمر الذي يأتي بالتقرير عن المصداقية.إن التدخل السافر من قبل معدي التقرير لإضفاء النسيج الوطني السوري ووصفها بأغلبيته أو أقليته هو وصفة لتخريب سورية ناهيك عن كونه أصلا غير مقبول إطلاقا.

- يتحدث التقرير كذلك عن ضحايا وشهود عيان من مدنيين وعسكريين معتمداً على معلومات وردت عبر تقارير صحفية، ومع أن التقارير الصحفية ليست مرجعا يمكن الاستناد إليه في إعداد تقارير دولية في مواجهة الدول فإن التقرير لم يوضح ما إذا كان هؤلاء ضحايا بالفعل وشهود لهم مصداقيتهم أم أنهم طرف في المعادلة وجزء ممنهج من العنف المنظم. كما أن رفض المعلومات التي توفرها الحكومة يعني أن مفوضية حقوق الإنسان لا تتعامل مع دول بل مع تنظيمات وجهات معادية لسورية كمصدر لمعلوماتها. وفي هذا إضعاف لدور الدول ومصداقيتها.

والقول المتقدم ينصرف أيضا على مقاطع الفيديو الواردة من منظمات غير حكومية أو المنشورة عبر وسائل إعلام كانت جزء من الحملة التضليلية والتحريضية في مواجهة سورية ولعبت دورا في تحريض السوريين على الاقتتال الطائفي فيما بينهم متجاهلة حقيقة أن هناك مئات المقاطع المصورة التي تثبت بشاعة الجرائم التي أقدمت عليها المجموعات الإرهابية المسلحة من قتل واغتصاب وتقطيع للأوصال ومقابر جماعية ومجازر ارتكبت

بحق العسكريين ومدنيين من قبل هذه الجماعات. وفي كثير من الأحيان كانت بعض من وسائل الإعلام تضخم الأمور حول ما يجري في سورية عبر أخبار كاذبة ومفبركة جرى فضحها عبر وسائل الإعلام السورية، ومن ذلك إعطاء معلومات معاكسة لحقيقة الأمور أو عرض صور لمظاهرات جرت في دول أخرى على أنها جرت في سورية، وهناك عشرات المقاطع المصورة التي ثبت هذا الأمر بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض كنا قد أرسلناها إلى المفوضية.

- إن سورية ملتزمة بتطبيق القانون الدولي وهي طرف في معظم الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحقوق الإنسان متقدمة بذلك على العديد من دول العالم معالجة سلسلة متتالية من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغيير شامل في سورية نحو مستقبل أفضل، ملغية حالة الطوارئ في وقت كانت بحاجة فيه إلى الإبقاء عليها لأن ما جرى في سورية على الأرض من قبل العصابات الإجرامية المسلحة يفوق حدود التصور والتوقعات لجهة الفوضى والاضطراب والعنف المؤيد في بعض من الأحيان دولياً وإقليمياً وهو ما يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون السورية الداخلية من قبل بعض الدول خلافاً للقانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية. كما ألغت الحكومة محكمة أمن الدولة العليا وتشكيل لجان إصلاحية أنجزت مهماتها بما يعزز روى التنمية والتطوير في سورية وتبعاً لذلك صدرت ثلاثة مراسيم تشريعية تتعلق بمنح عفو عام وشامل عن الجرائم باستثناء جرائم الخيانة والتجسس والإرهاب والاختلاس وهي المرسوم التشريعي رقم ٢٤ تاريخ ٢٠١١/٦/٢ والمرسوم التشريعي رقم ٢٢ تاريخ ٢٠١١/٥/٣١ والمرسوم التشريعي رقم ٧٢ تاريخ ٢٠١١/٦/٢٠ وكان حصيلة الموقوفين ممن شملتهم هذه المراسيم وأطلق سراحهم فوراً تصل إلى ١٠٤٣٣ شخصاً مع التنويه بأن هذا الرقم لا يشمل المخالفات والجنح المفصولة التي تعد بعشرات الآلاف استفاد أصحابها من هذه المراسيم كما لا يشمل الدعاوى قيد النظر في الجنايات حيث طال العفو نصف العقوبة الجنائية إلا عند صدور الحكم فضلاً عن عدد كبير ممن يطالهم العفو جزئياً.

وقناعة منا بأن الحوار الوطني الشامل بين أطياف المجتمع السوري كافة هو السبيل الأمثل للإصلاح والتطوير من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة في الارتقاء نحو الأفضل في المجالات السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية، فقد صدر القرار الجمهوري بتاريخ ٢/٦/٢٠١١ القاضي بتشكيل هيئة مهمتها وضع أسس لحوار وطني وتحديد آلية عمله وبرنامجه الزمني.

وقد دعيت هيئة الحوار الوطني إلى لقاء تشاوري في الفترة ما بين ١٠ إلى ١٢ تموز ٢٠١١ ضم مجموعة من رجال السياسة والفكر والمجتمع والناشطين الشباب من مختلف الأطياف الشعبية والتوجهات السياسية في الوطن للتدارس والتشاور من أجل الخروج بتصورات ومقترحات للوصول بالحوار الوطني إلى النتيجة المتوخاة. وناقش اللقاء التشاوري طبيعة المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد والمعالجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة مع استشراف الآفاق المستقبلية والاهتمام بالقضايا المعيشية للمواطنين. وقد خلص المجتمعون على توصيات عديدة، منها:

- إن الحوار هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة.

- ضرورة إعلاء قيمة حقوق الإنسان وصونها وفق أرقى المعايير الدستورية والإنسانية والعصرية والتوصية بإنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان في سورية.

- وضرورة الإفراج الفوري على جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي الذين لم يرتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون.

ومن القوانين الإصلاحية الأخرى:

١- المرسوم التشريعي رقم ٥٥ تاريخ ٢٠١١/٤/٢١ المتضمن اختصاصات الضابطة العدلية في بعض من الجرائم لجهة جمع أدلتها والاستماع إلى المشتبه بهم فيها ومدة التسقط.

٢- المرسوم التشريعي رقم ٥٤ تاريخ ٢٠١١/٤/٢١ المتعلق بتنظيم حق التظاهر السلمي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية.

٣- المرسوم التشريعي رقم ٤٣ تاريخ ٢٠١١/٤/٢١ المتضمن إلغاء محكمة أمن الدولة العليا.

٤- المرسوم التشريعي رقم ٤٩ تاريخ ٢٠١١/٤/٧ المتضمن منح الممجلين في سجلات أجانب الحسكة من الأكراد الجنسية العربية السورية.

٥- المرسوم التشريعي رقم ٤٦ تاريخ ٢٠١١/٤/٣ المتعلق بتشغيل المتقاعدين في الدولة والقطاع العام والمنظمات الشعبية من المواطنين والمسرحين بالتأمين الصحي.
٦- المرسوم التشريعي رقم ٤٣ تاريخ ٢٠١١/٣/٢٤ المتعلق بالتملك في المناطق الحدودية.
٧- المرسوم التشريعي رقم ٤٠ تاريخ ٢٠١١/٣/٢٤ المتضمن زيادة الرواتب والأجور للعاملين المدنيين والعسكريين في الدولة.
٨- المرسوم التشريعي رقم ٦٢ تاريخ ٢٠١١/٦/٥ المتعلق بتثبيت العمال المؤقتين.
٩- المرسوم التشريعي رقم ٨٤ تاريخ ٢٠١١/٧/١٣ المتعلق بالتنمية الاجتماعية.
١٠- المرسوم التشريعي رقم /١٠٠/ تاريخ ٢٠١١/٨/٦ المتضمن قانون الأحزاب.
١١- المرسوم التشريعي رقم /١٠١/ تاريخ ٢٠١١/٨/٦ المتضمن قانون الانتخابات العامة.

وقد أنجزت الحكومة قانون الإدارة المحلية وقانون الإعلام اللذان سيصدران خلال أيام معدودة كما صدرت العديد من المراسيم التنظيمية ومنها على سبيل المثال مراسيم تتعلق بمنح دورات إضافية للطلاب في جميع مراحل التعليم، وإحداث شركات جديدة وكليات جديدة في مختلف الجامعات.

كما شكلت الحكومة العديد من اللجان من كافة المختصين ومن ذلك:

١- لجنة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق المدنيين والعسكريين وجميع الجرائم ذات الصلة المرتبطة بالأحداث التي تشهدها سورية.
٢- لجنة لوضع الرؤى والتصورات المتعلقة بالفساد لجهة بيان أسبابه والعوامل المؤدية إليه وكيفية الوقاية منه وآليات تعزيز مبدأ النزاهة.
٣- لجنة لوضع قانون الإعلام.
٤- لجنة للإصلاح القضائي.
٥- لجنة للإصلاح الإداري.
٦- لجنة للحوار الوطني.

وغير ذلك العديد من المراسيم التشريعية والتنظيمية والقرارات الإستراتيجية مما لم تشر إليه المفوضية في التقرير.

- إن تحميل الأجهزة المسؤولية كاملة عن الأحداث في سورية هو أمر يجافي الحقيقة والمنطق ويتطرق إلى المواضيع من وجهة نظر أحادية الجانب ومن واجب الأجهزة الأمنية في أية دولة من دول العالم تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين وإعادة الهدوء والأمان وحماية الممتلكات العامة والخاصة، علما بأن الغالبية العظمى ممن سقط في الأحداث هم من رجال الجيش والشرطة والأمن على أيدي العصابات المسلحة، وغالبا ما تم الاعتداء على هؤلاء في أماكن عملهم أو أثناء وجودهم لحماية المتظاهرين، إلا أنهم كانوا هم والمتظاهرين على حد سواء عرضة لإطلاق النار من مسلحين متآمرين تجاهلهم تقرير المفوضية كليا.

- ومن المغالطات أيضا الحديث عن إصلاحات اقتصادية متوقفة في الوقت الذي تشهد فيه تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية التي ساهمت في برامج إصلاحية عديدة بسورية وأكدت بأن الإصلاح الاقتصادي الذي حصل في سورية غير مسبوق في دول المنطقة لجهة اعتماد معايير اقتصادية جديدة منها:
- اقتصاد السوق الاجتماعي.
- الانفتاح الاقتصادي على مختلف دول العالم.

والذي انعكس بوضوح في رفع مستوى المعيشة وتقلص من مستويات الفقر وحد من الفوارق التنموية بين مناطق سورية، وتؤكد هذا الأمر تقارير بعثات صندوق النقد الدولي إلى سورية.

فضلا عن عشرات المراسيم التشريعية التي دفعت عجلة الإصلاح الاقتصادي في سورية قدما مع التنويه بأن قوة الاقتصاد السوري لا تتحدد في منطقة بذاتها إنما لكل منطقة جغرافية قوتها الاقتصادية الخاصة بها.

- ليس صحيحا بأن الأكراد ظلوا مبعدين عن السلطة والحياة المدنية حتى عام ٢٠١١ فما جرى بآذار ٢٠١١ هو منح عشرات الآلاف منهم الجنسية السورية، وهو أمر لم تفعله أية دولة أخرى إزاء أجانب مقيمين على

أراضيها. وقد نال السوريون من أصل كردي طوال تاريخ سورية يتقلدون أعلى المناصب السياسية والمدنية والعسكرية، ويمكن بيان ذلك بشكل مفصل إذا رغبت المفوضية بذلك.

- من الغريب أن يقال أن قيام المظاهرات في درعا سببه استغلال السلطة بينما كان معلناً في بدء المظاهرات هو المطالبة بإصلاحات محددة، كما أن تقرير المفوضية يشير لاحقاً إلى أن الشرارة الأولى قد انطلقت من درعا بعد سجن مجموعة من الأطفال وهذا يعطي تناقضاً فاضحاً طالما تكرر في حيثيات هذا التقرير، وذلك قبل أن تستغل العصابات المسلحة هذا الحراك الشعبي لتسعن في إطلاق النار على المدنيين والعسكريين مع التنويه بأن محافظة درعا تضم عدد كبير من المسؤولين في الدولة وهو ما يمكن أيضاً إثباته مفصلاً إذا رغبت المفوضية بذلك.

- إن مصطلح الشبيحة الذي ورد في التقرير هو مصطلح مختلق من قبل الميليشيات المسلحة، وبعض وسائل الإعلام المضللة التي روجته في تقاريرها بهدف تأجيج الفتنة بين شرائح المجتمع، إنما في بعض من المناطق التي استباحتها المجموعات الإرهابية المسلحة وبسبب الفراغ الأمني الذي حصل مؤقتاً في تلك المناطق قام الأهالي بتشكيل لجان شعبية سلمية ليس لديها أي نوع من أنواع الأسلحة تعمل على حراسة الممتلكات العامة والخاصة.

- صحيح أن هناك نحو ١٩٠٠ شهيد إلا أنه ليس صحيحاً أن جميع هؤلاء من المدنيين بل أن القسم الأكبر منهم هم من رجال الجيش والشرطة والمواطنين الذين ذهبوا ضحية أعمال القتل التي أقدمت عليها الجماعات الإرهابية المسلحة.

- فيما يتعلق بمدينة حماة لم يعمد الجيش على احتلالها فهو جيش سورية الوطني وليس جيشاً أجنبياً، بل تعاون مع القوى الأمنية لتخليص المدينة من المسلحين والمتطرفين الإرهابيين الذين حولوها إلى مدينة أشباح بعد ترويع سكانها واضطرارهم لمغادرتها حفاظاً على أرواحهم وهذا ما خلق ارتياحاً لدى الأهالي بدخول الجيش الذي أعاد الهدوء والحياة الطبيعية. وهذا ينطبق على العديد من البلدات التي حاول المجرمون تثبيت حالة الرعب والخوف فيها، وقد لجأت الدولة إلى الاعتماد على قوات الجيش لأنه لا توجد لديها قوة شرطة مختصة لمقاومة الشغب والتمرد والإرهاب ولم يستخدم الجيش أياً من معداته الثقيلة لإيذاء المواطنين بل لحماية نفسه من المسلحين والإرهابيين.

- حينما تحدث التقرير عن جسر الشغور أشار إلى ٣٠ قتيل ومائتي جريح متجاهلاً تماماً حقيقة أن الإرهابيين المسلحين قد قتلوا بوحشية كل مقاتليها جميع عناصر الأمن الموجودين وفي المنطقة والبالغ عددهم /١٢٠/ عنصراً ودفنوهم في مقابر جماعية جرى الكشف عليها بمعرفة بعض من الإرهابيين الذين ألقي القبض عليهم وبحضور ومرأى عدد كبير من الدبلوماسيين والصحافة العالمية.

- مع التنويه بأنه لم يلقى القبض على أي متظاهر سلمي، وغالباً ما يتم الإفراج عن المتظاهر بشكل مخالف للقانون من قبل القضاء خلال خمسة أيام على الأكثر، وإذا كان هناك معتقلين سلميين على خلفية المظاهرات فنرجو موافاتنا بأسمائهم أما الإدعاء بالتعذيب فهو إدعاء عار عن الصحة تماماً ومبالغ به وذلك فإن عدد الحالات الموضوعة أمام القضاء هو ١٢ حالة كنا قد بيناها سابقاً في الكتاب السابق المرسل للمفوضية.

- لا توجد أية أوامر بإطلاق النار ضد المتظاهرين السلميين إنما على العكس من ذلك الأوامر هي عدم حمل السلاح أثناء مواكبة المظاهرات السلمية.

- لم تستخدم الأسلحة الثقيلة والطيران في أية مواجهة مع العصابات المسلحة، وكل ما ورد في التقارير كان مضللاً وغير صحيح ويهدف إلى تشويه سمعة سورية ومنارتها المناقضين عليها لأهداف سياسية أصبحت معروفة للعالم.

- إن الحكومة مصممة وجادة في عدم جواز استخدام أو تعريض أي مواطن سوري للتعذيب، ولجنة التحقيق القضائية الخاصة اتخذت خطوات مباشرة لمقاضاة كل من يثبت انتهاكه لحقوق الإنسان وكل من ثبت تورطه في اختيال المدنيين والعسكريين على حد سواء.

- أما بشأن عودة المهجرين فليس هناك أي حقبة تحول دون عودتهم ويقدم لكل من يعود كامل التسهيلات اللازمة، وقد سمحت للصحفيين بدخول المناطق الساخنة.

- أما بالنسبة للسماح لمنظمات حقوق الإنسان بالدخول إلى سورية وإجراء تحقيقات عن حقوق الإنسان فإنه أمر تقدره الدولة وفقا لاعتبارات السيادة الوطنية وفي الوقت الذي تراه مناسبا.

- ومن الناحية الإجرائية نجد أن تقرير اللجنة يخرج عن الإطار القانوني الذي رسمه القرار S-16/1 في جوانب عدة أهمها:

١- تغيير اسم "اللجنة" إلى "بعثة تقصي حقائق"، وذلك في عنوان التقرير وفي الفقرة الأولى منه.

٢- عدم الالتزام بمنطوق القرار S-16/1 حول "قيام اللجنة بتحقيق وتقديم تقرير مفصل ودو مصداقية".

٣- تم تكييف الإطار القانوني للانتهاكات التي ارتكبها هؤلاء وفقا للفقرتين ١٥ و١٧ من التقرير باعتبار أنه يمكن أن ترتقي بعض هذه الخروقات لمستوى "جرائم ضد الإنسانية". إذ يعتبر هذا التكييف خروجا عن ولاية اللجنة التي انحصر بجمع المعلومات وليس التوصيف القانوني للخروقات.

٤- تقديم توصية إلى مجلس الأمن الدولي في حين تكمن علاقة المفوضية مع مجلس حقوق الإنسان.

٥- تقديم توصية لجامعة الدول العربية وكأنها إحدى المؤسسات التي تتبع المفوضية.

- إن سورية إذ تقدر عاليا الدور المسند إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمهمات المنوطة بها ترجو أن تلتزم المفوضية جانب الحياد وأن تأخذ جميع الرؤى ووجهات نظر الأطراف جميعا، وتحللها بموضوعية ودون انحياز إلا للجوانب الإنسانية، وأن تكون جهة محايدة مستقلة لا تضع رؤى وتصورات مسبقة دون تدقيق أو تحليل، وإن يد الحكومة السورية ممدودة إليها من أجل تعاون مثمر يضع الأمور في نصابها الصحيح، علما بأن الحكومة الآن بشأن إعداد ملفات قضائية متكاملة ستقدم بها إلى المفوضية وغيرها من الجهات الدولية المستقلة والمختصة تثبت تورط دول ومجموعات وأفراد في تأجيج الأوضاع الداخلية، والفتنة الطائفية ودعم العصابات الإرهابية المسلحة بما يقوض دعائم الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدولة وتقديم الدعم المادي والمعنوي للعصابات الإجرامية التي استباحت البلاد وقتلت المدنيين والعسكريين وخلقت حالة من الفوضى والاضطراب والعنف المنظم.

نتائج عمل اللجنة المكلفة بموضوع حمزة الخطيب

بناءً على الأمر الإداري رقم ٩١٣/ص تاريخ ٣٠ /٢٠١١/٥ المتضمن تشكيل لجنة برئاسة اللواء عبد الكريم سليمان معاون وزير الداخلية وعضوية كل من :

- السيد محمد درويشة، مدير إدارة الأمن الجنائي.
- السيد محمد كنجو، النائب العام العسكري.
- السيد عبد العزيز الشلال، قائد الشرطة العسكرية.
- السيد رائد جارم، رئيس فرع التحقيق بإدارة الأمن الجنائي.

مهمتها: التحقيق بموضوع الإدعاءات المتعلقة بوقوع أعمال عنف وشدة وتعذيب على جثة الطفل حمزة الخطيب.

اجتمعت اللجنة بكامل قوامها في مكتب رئيسها يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١١/٥/٣١ الساعة الثامنة صباحاً، وبالمداولة تقرر القيام بالإجراءات التالية بغية الوصول للحقيقة.

١- انتقلت اللجنة بكامل قوامها إلى مشفى تشرين العسكري – قسم الطب الشرعي وفي القسم المذكور وبناء على تكليف منها أحضرت الصور الضوئية المأخوذة لجثة المتوفى الحدث حمزة الخطيب، وباختصار تبين أنها ستة صور ملونة لهذا الحدث المتوفى مثبته على كرتون مقوى بلون أبيض تحمل رقم متسلسل ٢٠٢ /٧٥٧/ صادرة عن الشرطة العسكرية الأدلة الفضائية/ قسم التصوير الجنائي ومعرفة هذه الصور بتدوين رقم ٢٣ على كل منها، وهذه الصور بوضعيات مختلفة وسبب تعريفها برقم ٢٣ كون الجثة كانت مجهولة الهوية، وبعد الاطلاع على الصور جرى ضمها للتحقيقات القائمة لديها حسب الأصول.

٢- طلبت نسخة عن محضر الكشف على جثة المتوفى الحدث حمزة الخطيب المعدة من قبل اللجنة الطبية الثلاثية والمؤلفة من السادة الأطباء : أكرم الشعار – حسام احمد – إسماعيل كنوان، وباحضار الخبرة تبين لنا أنها مؤلفة من أربعة صفحات مطبوعة والتي جاء فيها بالحرف الواحد:

تقرير خبرة طبية شرعية ثلاثية حول وفاة المواطن حمزة الخطيب

الوصف الظاهري:

- الجثة تعود لفتى /حدث/ في العقد الثاني من العمر بدين جداً معتدل الطول ممتطي الهيئة شعر رأسه أسود بطول ٤ سم .
- العينان مغلقتان والمقلتان متسعتان بشكل كامل وتناظر في الجانبين.

الجثة تبدي صملاً مرتباً وزرقة رمية خفيفة متوضعة في الأقسام الخافية غير الاستنادية من الجذع والأطراف.

- الجثة ملطخة بالدماء وتبدي سحجات متكلمة سطحية خفيفة في مستوى الجبهة اليمنى والأجفان والخد الأيمن وهي ناجمة عن سقوط أثناء الاحتضار وليس لها علاقة بالوفاة.
- يلاحظ أن الجثة لا تتناسب مع العمر المتوفى وتبدي طول في قياسات الجذع وعرضه وزيادة في حجم الثديين، صغر في حجم الخصيتين وكبر الصفن وصغر في حجم القضيب وغؤور القضيب داخل الصفن.
- كما يلاحظ غياب كامل للإشعار من الوجه والشاربين وتحت الإبطين وناحية العانة.

وتبدي الجثة الإصابات التالية:

~~إصابة رمية نارية دخولها من المستوى السطحي الوحشي للعضد الأيسر وخروجها نفوذية في الثلث السفلي~~ (الداخلي) للعضد الأيمن.

ثم دخل دخولاً ثانياً إلى البدن في الصدر الجانبي المتوسط وخروج خروجاً بـ ٠ (سم .

٢ ـ مرمى ناري دخل في الخاصرة اليمنى العلوية وخرج في الظهر السفلي الأيمن الوحشي.

٣ ـ مرمى ناري دخوله وخروجه في مستوى الثلث للعضد الأيمن.

ولا تبدي الجثة :

أية آثار لعنف أو شدة أو إمقاومة أو ضرب أو تعذيب من كدمات، سحجات ظفرية، جروح قاطعة طعنية أو وخزية، كسور عظمية أو خلوع مفصلية أو فوهات لمرامي نارية أخرى سوى ما سبق ذكره بالتفصيل أعلاه .

المناقشة :

لقد مُني المتوفي حمزة بثلاثة مرامي نارية أحدها كان له دخولين وخروجين حيث أنه دخل في العضد الأيمن وخرج من العضد ودخل ثانية في الصدر الجانبي الأيسر وخرج من الصدر المتوسط الأمامي بين الحلمتين.

والمرمى الآخر دخل من الخاصرة اليمنى وخرج من الظهر الأيمن قرب النهاية السفلية للأضلاع.

ومرمى دخل وخرج في الثلث السفلي للعضد الأيمن .

ـ إن المرامي النارية الثلاث بدت حوافها في الدخول والخروج مدماة حمراء وبدت حواف الدخول الداخل والخروج الخارج كما ظهر الطوق السحجي على فوهات الدخول ولم يظهر على فوهات الخروج وهي علامة هامة لتمييز الدخول عن الخروج.

ـ إن الصفات والموجودات التي أوردناها سابقاً لفوهات الدخول والخروج إنما هي علامة على أنها حياتية أي حدثت المتوفى حمزة وهو على قيد الحياة.

ـــ إن ما يميز هذه الفوهات أنها واسعة نوعاً ما وهذا يدل بأن المرمى لم يدخل البدن بشكل مباشر وإنما اصطدم قبل دخوله فتشوه جزئياً أو أن الدخول بشكل جانبي فبدت الفوهات أكبر من الطبيعي قليلاً.

ـــ لقد لاحظنا أن المرامي أصابت المغدور في مواقع متعددة في العضد الأيسر وواحد في الجذع (الخاصرة) وآخر في العضد الأيسر وان توزع المرامي يدل بأنه قد أصيب من قبل رامي بوضعية الحركة للرامي والمغدور أو أصيب من أكثر من مصدر.

ـــ إن المرميين اللذين أصابا الفتى في صدره وخاصرته هما مرميان قاتلان الورا وان المرمي الذي أصاب العضد الأيمن فهو ليس قاتلاً لنوه.

ـــ إن المرامي النارية سببت أذيات : ـــ عظمية .

ـــ حشوية صدرية .

ـــ حشوية بطنية.

أدت إلى النزيف والوفاة.

ـــ إن الإطلاق هو من قبل الغير والرامي كان لحظة الإطلاق في نفس المستوى الأفقي للمغدور.

ـــ مسافة الإطلاق بعيدة للمرامي الثلاث وهي أكثر من متر واحد كحد أدنى.

النتيجة :

وفاة بنزف شديد ناجم عن إصابة بمرامي نارية ثلاث.

١ـــ مرمي ناري دخوله وخروجه في العضد السفلي الأيسر بداية ثم دخل ثانية في الصدر الجانبي الأيسر وخرج من منتصف القص.

٢ـــ مرمي ناري دخوله في الخاصرة اليمنى وخروجه في الظهر الأيمن الوحشي.

٣ـــ مرمي ناري دخوله وخروجه في الثلث السفلي للعضد الأيمن مسافة الإطلاق لمسبح المرامي بعيدة أكثر من واحد كحد أدنى.

الإطلاق من قبل الغير ومن عدة مصادر أو رامي واحد بوضعية الحركة والمغدور كان بوضعية الحركة أيضاً وفي نفس المستوى الأفقي .

لقد سببت المرامي أذيات بالغة حشوية صدرية بطنية وعائية نازفة بشدة أدت للوفاة .

والوفاة ناجمة عن المرامي النارية وما نجم عنها.

٣ـــ كلفت اللجنة الطبية الثلاثية المذكورة بالبند رقم ٢ بإعداد دراسة مقارنة بين الصور الضوئية المأخوذة لجثة الحدث المتوفى حمزة بشقي تشرين العسكري الكائن بدمشق بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠ مع الصور الضوئية المأخوذة لنفس الجثة بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ بالمشفى الوطني بدرعا، وتنفيذاً لهذا التكليف قدمت اللجنة الدراسة المقارنة بتقرير مؤلف من صفحتين جاء فيه بالحرف الواحد ما يلي:

لدى معاينة الصور الضوئية المأخوذة لجثة المتوفى حمزة الخطيب بتاريخ الوفاة بدمشق وذلك بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠ ومقارنتها مع الصور الضوئية المأخوذة له بتاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠١١ في مشفى درعا الوطني، تبين لدا الفروقات التالية:

المميزات	في مشفى درعا الوطني	في مشفى تشرين العسكري
١	انتفاخ شديد واسوداد وتورم في مستوى الأجفان والأنف والشفتين وهي تشبه بعد الموت	سمحات خفيفة وهي سمحات متقدمة حياتية والجثة ملطخة بالدماء ولا يوجد وتمات
٢	لون أخضر محمر ومناطق مسودة تقع في ناحية الخد الأيمن والصدر العلوي والأطراف وهي تشبه بعد الموت	لا يوجد لون أخضر أو مناطق مسودة
٣	انتفاخ شديد في مستوى الصفن مع تلون كيس الصفن بالأخضر المسود وأيضاً في الفخذين والبطن وهي تشبه بعد الموت	لا يوجد انتفاخ في مستوى الصفن أو تلون كيس الصفن باللون الأخضر المسود.
٤	انسلاخات جلدية أكثرها وضوحاً في مستوى اليدين والحلق وهي تشبه بعد الموت	لا يوجد انسلاخات جلدية
٥	ظهور الشبكة الوعائية في مستوى الطرفين السفليين والصدر بشكل واضح ولون يميل للبني وهي تشبه بعد الموت	لا يوجد شبكة وعائية ظاهرة على جثة المتوفى
٦	آثار سوائل نتنة في مستوى سطح الجثة بشكل كامل وهي تشبه بعد الموت	لا توجد آثار سوائل
٧	ظهور حشفة القضيب بلون أسود مع انسلاخ جلدي في قاعدة الصفن من التلاقي مع جذور القضيب وظهور النسيج تحت الجلد أصفر وهي تشبه بعد الموت ولا يوجد ما يؤكد وجود القطع على الصور	بنت الخصيتان صغيرتين وفي مكانهما الطبيعي والقضيب صغير الحجم وغائر في كيس الصفن ولا يظهر منه إلا الحشفة الواضحة بلون أحمر زهري مع فوهة الاحليل الصغيرة في منتصف الحشفة بسبب السمنة دونما علامات لانسلاخات
٨	ظهور فوهات المراسي الدارية مسودة بفعل التنسج الرمي والدماء بلون أسود غامق	ظهور فوهات المراسي الدارية بلون أحمر قاني والدماء حمراء قانية تحيط بفوهة المراسي الدارية وتنتشر على سطح الجسم في المناطق المختلفة من الجسم

المناقشة للفروقات الظاهرة على المقارنة بين الصور المأخوذة للجثة في مشفى تشرين بدمشق بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠ والصور المأخوذة للجثة في مشفى درعا الوطني بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤:

ـ إن ما ظهر في الصور المأخوذة في المشفى الوطني بدرعا هو عبارة عن تبدلات حدثت بفعل التنسج الرمي بسبب تقادم الزمن على الجثة ما بين لحظة حدوث الوفاة وتاريخ تسليمها إلى مشفى درعا الوطني، وهي تبدلات فيزيولوجية طبيعية تحدث على كل الجثث بعد حدوث الوفاة بفترات زمنية ونتيجة لفعل الجراثيم الهوائية واللاهوائية وهذا كله يؤدي إلى حدوث انتفاخ في الأجواف بفعل انطلاق الغازات التنفسكية وحدوث السلاخات جلدية بمجرد ملامسة الجثة وخروج سوائل ملتة من الفوهات ومن الجلد وفي مراحل متقدمة من الزمن سوف يؤدي ذلك إلى انحلال في النسيج العضلي وجميع الأحشاء ولا يبقى سوى الهيكل العظمي من الجثة كلما تقادم الزمن مع العلم أن هذه الحدثية الفيزيولوجية تتبع كما هو معروف في الطب الشرعي للظروف التي وجدت فيها الجثة من داخلية حرارة الجو، مكان وجود الجثة، مع العلم أنه في الحالة التي أمامنا فإن الجثة كانت موجودة في البراد وبتبريد (ـ٥) تحت الصفر وهذا سيؤخر حدوث التنسج الرمي ويجعله بطيئاً إلا أن ذلك لا يمنع من حدوثه وهذا ما حصل في حالتنا هذه والذي أدى إلى ظهور الفوارق بين الوصف للجثة في مشفى تشرين وفي مشفى درعا الوطني.

٤ـ كلفت اللجنة معاون رئيس النيابة العامة بدمشق بتقديم تقرير يبين فيه الإجراءات التحقيقية القضائية التي قام بها حيال جثة الحدث المتوفى حمزة الخطيب فقدم تقريره مطبوعاً موقعاً من قبله مؤلفاً من صفحة واحدة والتي جاء فيه بالحرف الواحد:

في ساعة متأخرة من ليل الجمعة الموافق ٢٠١١/٤/٢٩ تم إعلامنا من مشفى تشرين العسكري بوجود جثة مجهولة الهوية في قسم الطب الشرعي واردة إليهم من محافظة درعا، وعلى الفور وكوني قاضي الجرائم المشهودة، توجهت برفقة كاتب الضبط والطبيب الشرعي السيد مناسل وقانب وقمنا بإجراء الكشف الطبي والقضائي عليها، وتحديد سبب الوفاة، والتي تبين أنها ناجمة عن المراسي النارية التي تعرضت لها، وقام مصور الأدلة الجنائية بتصويرها بدقة، وقمنا بإعطائها رقم /٢٣/ ولم نشاهد أي آثار شدة أو عنف أو ضرب أو تعذيب أو كسور عليها، واستمر الكشف حتى صباح يوم السبت الموافق ٢٠١١/٤/٣٠.

ولم نكتف بذلك، فمنا بتكليف لجنة طبية ثلاثية ذات خبرة وتحديد سبب الوفاة بدقة، وهي مؤلفة من الطبيب أكرم الشعار والطبيب صدام أحمد والطبيب إسماعيل كيوان ـ وتم إيداعها في براد مشفى تشرين العسكري ـ قسم الطب الشرعي، ليصار لتسليمها لذويها بعد التعرف عليها، وفعلاً بتاريخ ٢٠١١/٥/٢١ حوالي الساعة الخامسة مساءً تم تسليم الجثة رقم /٢٣/ التي تبين فيما بعد أنها عائدة للفتى حمزة علي الخطيب وتم نقلها من مشفى

تشرين العسكري برفقة دورية من الشرطة العسكرية ووصلت بعد حوالي ساعة ونصف إلى بيت مشفى درعا الوطني دون علمنا سابقا بوجود بعد ذلك.

٥ــ استدعت اللجنة بتاريخ ٢٠١١/٦/١ الطبيب الشرعي إسماعيل أبو دبوت الموظف بالمشفى الوطني ــ قسم الطب الشرعي باعتباره هو من أجرى الصورة والكشف على جثة الحدث المتوفى حمزة الخطيب ووصولاً لحقيقة عملية ساطعة قاطعة لا يتسرب إليها الشك أو الريب، واستدعت أيضاً أعضاء اللجنة الطبية الثلاثية الذين قاموا بالكشف على جثة نفس الشخص والذين سبق ذكرهم أعلاه، وتم إجراء المقابلة بينهم جميعاً وأفهموا موضوع سبب الحضور والمقابلة والغاية من هذا الاجتماع، وبالنقاش الشفوي العلمي والطبي والفني أعلن الطبيب الشرعي إسماعيل أبو دبوت:

" نحن الطبيب الشرعي إسماعيل أبو دبوت طبيب شرعي في محافظة درعا.

بعد الإطلاع على تقرير اللجنة الطبية الثلاثية التي قامت بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٦ بفحص المرحوم حمزة الخطيب وكذلك الصور الضوئية المجراة ٢٠١١/٤/٢٩ في دمشق والصور الضوئية المجراة بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ في درعا.

وبعد مقابلة الزملاء أعضاء اللجنة الطبية الثلاثية : الدكتور أكرم الشعار والدكتور عصام أحمد والدكتور إسماعيل كيوان وتقرير المقارنة بين الصور المأخوذة لنفس الشخص في دمشق وفي درعا من قبل اللجنة الثلاثية أفيد بما يلي:

أنه كتب في تقريري المؤرخ بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ أن هناك بتر في القضيب خير حياتي (أي أنه لم يحدث أثناء الحياة وإنما قد حدث بعد الموت وان الجثة وقت الفحص كانت تبدي تفسخاً حتى في الناحية التناسلية لوجود انتفاخ في كيس الصفن وظهور اللون الأزرق وحدوث انسلاخات جلدية، ولذا أقر بأن الحالة لم تكن حالة بتر بشكل جازم وذلك لوجود التغيرات التفسخية السابقة مع احتمال أن هذا الضياع المادي الذي برهت عنه حدث في سياق التفسخ، أو أثناء نقل الجثة أو احتكاك في هذا الناحية وهذه خبراتي".

وبعد أن انتهى بتدوين التقرير بخطة قلمه إلى اللجنة فتمت دراسته ومشاهدته بالاسم والتوقيع لكامل أقوام اللجنة كي يأخذ القيمة الرسمية والقوة الثبوتية وبعد ذلك جرى ضم هذا التقرير إلى التحقيقات الجارية حسب الأصول.

٦ــ تم استدعاء المدعو علي الخطيب والد الحدث المتوفي حمزة الخطيب بتاريخ ٢٠١١/٦/١ وبالمناقشة معه أكد أنه علي قناعة بأن جثة ولده سليمة وليس لأحد مصلحة بالعبث بها وولد هذه القناعة بعد اطلاعه على محضر الكشف الطبي والقضائي الجاري على جثة ولده من اللجنة الطبية الثلاثية والصور الضوئية المأخوذة على الجثة بدمشق لكنه رجا اللجنة بأن لا يدون حضوره وقناعته خوفاً على نفسه من القتل من قبل المتطرفين في درعا، ونزولاً عند رغبته قررت اللجنة صرف النظر على ضبط أقواله.

٧ــ منعا للتأويل أحضرت اللجنة بيان قيد مدني فردي للمتوفي حمزة الخطيب من أمين السجل المدني الذي يتبع له والذي جاء فيه (الاسم: حمزة ــ النسبة: الخطيب ــ اسم الأب: علي ــ اسم الأم: سميرة ــ الأمانة: درعا ــ محل وتاريخ القيد: الحيارة ١٩٩٨/٥/٦ اليوم السادس من شهر أيار لعام ألف وتسعمائة وألف وثمان

وتسعين ميلادي ـ الدين والمذهب: إسلام ـ الرقم الوطني /١٢٠١٠١١٨٩٨٣/ ـ الجنس: ذكر ـ تاريخ القيد : ١٩٩٨/٥/٢٧ ـ الوضع العائلي: خاطب ـ متسلسل الاسم: ٨٣).

وبعد القيام بهذه الإجراءات المذكورة أعلاه استخلصت اللجنة وبالإجماع النتائج التالية:

١ـ وصلت اللجنة إلى مشفى تشرين العسكري بدمشق بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٩ في ساعة متأخرة من الليل وبوشر في إجراء الكشف الطبي والقضائي عليها أصولا عقب وقت قصير من وصولها بشكل فني وعلمي وقانوني متكامل.

٢ـ لا يوجد من آثار الشدة والعنف سوى آثار المراسي النارية الموصوفة بمحضر الكشف،

٣ـ إن سبب الوفاة هو الإصابة بنزف شديد ناجم عن الإصابة بمراسي نارية ثلاث:

أ ـ مرسى ناري دخوله في العضد اليسرى الأيمن بداية ثم دخل في الصدر الجانبي الأيسر وخرج من منتصف الفص.

ب ـ مرسى ناري دخوله في الخاصرة اليمنى وخروجه في الظهر الأيمن الوحشي،

ج ـ مرسى ناري دخوله وخروجه في الثلث السفلي للعضد الأيمن مسافة الإطلاق لجميع المراسي بعيدة: متر واحد كحد أدنى.

الإطلاق من قبل الغير ومن عدة مصادر أو من راسي واحد بوضعية الحركة والمصدور كان بوضعية الحركة أيضاً وفي نفس المستوى الأفقي.

لقد سببت المراسي أذيات بليغة حشوية صدرية بطنية وحالية بشدة أدت للوفاة.

والوفاة ناجمة عن المراسي النارية وما نجم عنها.

٤ـ لا يوجد بتر للعضو الذكري وإنما حصل التهاس من قبل الطبيب الشرعي إسماعيل أبو ديوت الذي قام بالكشف على الجثة بدرعا بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ وصوب قراره في تقريره المعد بهذا التاريخ على ضوء المعطيات الفنية والعلمية والطبية والدراسة المقارنة التي أجرتها اللجنة الطبية الثلاثية بدمشق بين الصور الضوئية المأخوذة للجثة بدمشق وبين الصور الضوئية المأخوذة للجثة في درعا والمناقشة الجارية مع الأطباء الشرعيين الثلاثة الذين قاموا بالكشف على الجثة بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠ .

٥ـ ثبوت قناعة المدعو علي الخطيب والد الحدث المتوفى حمزة الخطيب بأن جثة ولده سليمة وخالية من العيب وأبدى صراحة هذا القناعة أمام أعضاء اللجنة ولتمس عدم تدوين افادته أو رأيه هذا بشكل خطي خوفاً على نفسه من الجماعات المتطرفة في درعا والتي قد تقدم على قتله إذا علمت بأنه حضر وبدل قناعته بما أشيع عن بتر العضو الذكري لابنه بوسائل الأعلام المغرضة، وهذا القناعة نبعت من أرضية الحوار بينه وبين أعضاء اللجنة من جهة والتوثيقات الرسمية القضائية والصور الضوئية وتقرير الخبرة الطبية الثلاثية والدراسة المقارنة بين الصور المأخوذة في درعا والصور المأخوذة في دمشق من جهة أخرى.

٦- ثبوت وجود جهات معادية وأيضاً أشخاصاً لنقل صور مغايرة للحقيقة أو متلاعب بها فنياً لتحقيق مآرب دنيئة يجب متابعتها من الجهات المعنية توصلاً لمعرفتها والقبض على تلك الصور ومنفذيها عامة وفيما يتعلق بهذه الواقعة خاصة.

الخلاصة :

- ثبت بالدليل العلمي والفني والقضائي عدم وجود أثار لأحمال شدة أو عنف أو تعذيب على جثة الحدث المتوفى حمزة الخطيب لا بحياته ولا بعد وفاته سوى أثار الطلقات النارية التي أصيب بها.
- كما ثبت عدم وجود بتر للعضو الذكري لهذه الجثة أيضاً.

يرجى الإطلاع ،

٨

[Unofficial translation]

Note verbale dated 16 August 2011 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights Geneva

16 August 2011

In addition to information previously delivered by the Syrian Arab Republic, which includes a comprehensive account of the events currently taking place in Syria, we submit this complementary information intended to clarify and rectify the erroneous believes mentioned in the UN High Commission report.

The Syrian government had promptly delivered its response to the High Commission's questions concerning the events taking place, and fully explained the measures taken to resolve the issues raised with regards to the situation in Syria. The Syrian government response was delivered prior to the date the High Commission was to present its report to the Human Rights Council. It is regrettable that the presented report did not include the position of the Syrian government, and was solely based on unreliable sources. When the High Commission chooses to be unprofessional in dealing with this matter, it creates an environment of distrust, especially that the Syrian report included all documented information the Syrian government possesses concerning the points raised in the High Commission's report.

The High Commission report was based on a one-sided source of information which is the opposition based abroad, they are few individuals who were outlawed for committing crimes related to using arms and spreading terror amongst the Syrian people. What they claim, without any proof, is untrue and has no basis in the law; it only expresses personal view points with no credibility. For example, the incident describing thousands of Syrian civilians fleeing the country lacks credibility, what really happened is that tents were erected at the Turkish border and prepared to receive ten thousand people a month even before the incident had taken place. The fleeing Syrian citizens have deserted their towns and villages before any military or security forces presence took place, they fled armed groups that have infested their areas, but when authorities restored safety, ten thousands of them returned, and today, they run a peaceful life in their towns and villages. Only those who used arms and organized terror against the population remain outside of the country.

- The high Commission report contains an obvious legal contradiction, in one part it mentions how Syria complies with international Laws, in another part it claims Syria breaking international Laws, which is untrue; when the Syrian government takes on arresting, detaining and presenting to justice those who violate the law, it is not considered breaking international laws on the part of the Syrian government.
- In Syria -as it was incorrectly mentioned in the High Commission report- there is no minority that uses power to repress protestors, in fact, it shows how representatives of the High Commission have chosen a biased approach to collect information from individuals who portrayed themselves as eyewitnesses, while they are in reality a group of outlaws who have committed crimes, which makes them completely unreliable as a source of information. The description of certain groups as "minority" or "majority" by representatives of the High Commission is an outrageous interference in our national internal makeup, a recipe for disaster and a call to destroy Syria, it is totally unaccepted.

- While the High Commission has based its report on press information, despite the fact that press information should not be considered as a reliable source, especially when it is used to create reports addressed to states! Besides civilian and military victims, the report mentions eyewitnesses, although, the report did not support those individuals' credibility, nor clarify whether they are real victims and eyewitnesses? or, are they taking part in the equation and the methodic spread of organized terror? In disregarding information provided by the Syrian government, the High Commission implies its reliance on information offered by organizations considered to be hostile toward Syria, which leads to weakening the state's role and its credibility.

- This also applies to videos provided by nongovernmental organizations, presented by different media in the frame of a misleading campaign against Syria, destined to incite sectarian violence among Syrian citizens. In fact, these videos represent evidence of ugly crimes carried on by armed terrorist groups, crimes of murder, rape, dismemberment, massive graves and genocides that were perpetuated against both civilians and the armed forces by terrorists. The Syrian media has shown how certain international media had spread lies and amplified what is happening in Syria, they either have presented information contrary to the truth, or shown videos of demonstrations taking place in countries other than Syria. We have sent tens of examples of these videos to the High Commission, clearly showing manipulations of that kind.

- Contrary to few other states, Syria is committed to apply International Law. Syria, who takes part in most agreements and protocols related to human rights, is today declaring a series of consecutive reform measures destined to implementing a comprehensive change toward a better future of Syria, starting by the abolition of the State of Emergency Law, at a time when it is most needed, while groups of armed terrorists are surpassing all our predictions in spreading terror, violence and chaos, they, in some cases, are supported by regional and international third parties, which in itself, constitutes a blatant meddling in Syria's internal affairs by certain states, which, in turn is a contradiction with international law, charters and conventions.

  In addition, Syria had put an end to the Supreme State Security Court, and proceeded to creating reform committees that had accomplished its mission in view of achieving progress and development in Syria. This effort had resulted in three legislative decrees; decree number 34 (March, 7th, 2011), a general amnesty covering all crimes except treason, espionage, terrorism and rape, decree number 61 (May, 31st, 2011) and decree number 72 (June, 20th, 2011). As a result, 10'433 detainees were released immediately, this number does not include tens of thousands of minor violations and misdemeanors whose actors benefit from these decrees, this is in addition to criminal lawsuits underway, for which the general amnesty covers half of the sentence unless a verdict is pronounced, and many other cases that fall partially under the general amnesty.

  We are convinced that a comprehensive national dialog is the best way to achieve development and reform in the political, legislative, social and economic areas. A presidential decree was issued on June 2nd, 2011 stipulating the creation of an official body with the mission to establish the basis of our national dialog, to describe its mechanisms and specify its timetable. Between June 10th and 12th, the national dialog committee invited intellectuals, politicians and young activists, a full spectrum of the Syrian society and its different political orientations, to participate in a dialog intended to reach a vision and produce recommendations. Participants discussed the nature of the delicate phase Syria is going through,

explored future possibilities and contemplated citizens' daily life concerns. Here are some of the recommendations issued following the meeting:

- Dialog is the only choice to end the crisis.
- Confirms the necessity of focusing on the value of human rights, to use means of constitutional, humanistic and contemporary standards in order to protect human rights, also a recommends the creation of a Syrian high council for human rights.
- Advises an immediate release of all political, and opinion prisoners in Syria, who did not commit crimes punishable by the law.

Some of the other reform laws:

1- Legislative decree number 55 (April, 21st, 2011) related to law enforcement in few particular kinds of crimes, it concerns procedures of collecting evidence, hearing suspects and respecting temporary detention period.

2- Legislative decree number 54 (April, 21st, 2011) related to managing citizens' right to organize peaceful demonstrations, which is already mentioned in the Syrian constitution as a basic human right.

3- Legislative decree number 43 (April, 21st, 2011) related to the abolition of the Supreme State Security Court.

4- Legislative decree number 49 (April, 7th, 2011) related to granting Syrian citizenship documents to the Kurdish populations registered as foreigners in Al Hasaka.

5- Legislative decree number 46 (April, 3rd, 2011) related to including under health insurance coverage both civilian and armed forces retirees, those who were employed by the government, public sector or public organizations.

6- Legislative decree number 43 (March, 24th, 2011) related to property acquisition in border areas.

7- Legislative decree number 40 (March, 24th, 2011) related to salary increase for civilian and armed forces' governmental employees.

8- Legislative decree number 62 (June, 5th, 2011) related to substituting workers' short term contracts by long term contracts.

9- Legislative decree number 84 (July, 13th, 2011) related to social development.

10- Legislative decree number 100 (August, 6th, 2011) related to multiple parties law.

11- Legislative decree number 101 (August, 6th, 2011) related to the general elections law.

The government had also completed working on two laws, the first concerns the media, the second is related to local administrations, they will be issued in the next few days. Additionally, we issued many regulatory decrees related to offering students more study cycles, and creating enterprises and new colleges in all Syria's universities.

The Syrian government is also creating a number of committees involving senior professionals and experts to work on the following questions:

1- Committee investigating crimes committed against civilians and the armed forces, and other crimes related to the currently events taking place in Syria.

2- Committee exploring the reasons and elements taking part in the system of corruption, with the mission to describe mechanisms of prevention of corruption and promote values of integrity.

3- Committee to establish a media law.

4- Committee for judicial reform.

5- Committee for administrative reform.

6- Committee for national dialog.

And many other legislative and regulatory decrees and strategic decisions that have failed to be brought up in the High Commission report.

- Blaming Syria's security services as a sole responsible for what's happening in Syria is irrational, incorrect and expresses a unilateral perspective. It is the duty of state's security services to protect private and public property, and to achieve a calm, safe and stable environment for its citizens, taking into consideration that the vast majority of this crisis's victims are police, armed forces and security service agents who were murdered by groups of armed terrorists. They were attacked at their places of work or while protecting peaceful demonstrators, everybody was exposed to fire attacks of masked individuals, a segment that was completely overlooked by the High Commission report.

- Another erroneous belief included in the High Commission report is the mention of how Syrian economic reform is being put on hold. On the other hand, in the reports delivered by many of the international organizations participating in development programs in the country, there is a mention of how the economic reform lead by Syria went beyond anything that has been done in the neighboring states.

  Some of the adopted contemporary economy standards were noticeable in the following areas:

  1– Social market economy.

  2– Adopting liberal economy and exchange with all world countries.

  These new measures in economy had reflected on elevating lifestyle, decreasing poverty and diminishing the development gap among the different areas in Syria. This was mentioned in reports issued by consecutive International Monetary Fund's missions to Syria.

  All this and tens of legislative decrees that gave a boost to Syria's economic reform, while taking into account that the Syrian economy is not bound to a specific geographic area, each part of Syria has its own advantages related to the economy.

- The idea that the Kurdish population of Syria is excluded from power, or from Syria's civic life until 2011 is far from the truth. What really took place in March 2011 is that tens of thousands of Kurds were granted Syrian citizenships, a gesture no other country had made toward its alien residents. The Kurds of Syria have occupied high political, military and civic positions; we can produce detailed count of this claim at the demand of the High Commission.

- Despite the fact that protestors in Daraa had specific reform demands since the beginning of the uprising, peculiarly, the report referred to the origin of Daraa's demonstrations as being a popular uprising against power abuse by local authorities. Later on, the High Commission report also mentioned that Daraa's

events started after the detention of a group of children, this is one of the contradictions repeatedly appeared in the High Commission report. The event took place before armed terrorist groups have grasped the occasion of Daraa's people's spontaneous movement to attack civilians and armed forces with fire arms, in addition to the fact that, many of Daraa's sons occupy high governmental positions. We are pleased to present evidence of the facts we advance at the demand of the High Commission.

- The term "Shabbiha", made use of in the report, is an expression created and exploited by terrorist groups and some biased media; they propagated the expression in their press reports with the intention to create discord among the different segments of the Syrian society. Due to security vacuum, terrorist groups succeeded in taking over some areas, yet, unarmed citizens were able to organize themselves in people's committees, defending private and public properties against criminals.

- The number of martyrs is truly 1900, but not all of them are civilians; armed forces and police agents make up the largest part of victims of terrorist groups.

- Concerning the city of Hama, the Syrian army did not occupy the city; it is the national Syrian army, not some foreign army! What it did was to cooperate with security forces to rid the city from armed groups, extremists and terrorists who turned Hama into a ghost city by terrorizing its citizens, and pushing them to flee the city in fear for their lives. Citizens of Hama were relieved to see that the army took control over, and returned calm and normality to their city. The same thing happened in several other towns where terrorist groups tried to maintain a state of horror. The government chose to make use of its armed forces for lack of specialized police forces capable of dealing with riots, rebellion and terrorism; the army did not use heavy weaponry to harm civilians, but rather to protect itself from armed terrorist groups.

- The report has also mentioned 30 dead, and 200 wounded when reporting events at Jissr Al Shughur, ignoring the reality, which is the number of victims in the area had reached 120 among members of the security forces, who were brutally murdered and tossed in mass graves later discovered -when some terrorists were arrested- in the presence of a number of diplomats and foreign press representatives.

- There was no arrest of peaceful demonstrators. Detainees among demonstrators are released, contrary to the law, within five days of their arrest, if there are any peaceful demonstrators among our detainees, please send us their names.

  Accusing authorities of torture is exaggerated and utterly untrue, only 12 cases of that kind are presented to courts, they are all mentioned in our earlier response to the High Commission.

- There were no orders to fire on peaceful protestors, if anything; orders were given not to carry weapons, while accompanying peaceful demonstrations.

- No heavy weaponry or helicopters were used while facing armed terrorist groups. All what the report included in relation to this fact is misleading, contrary to the truth, and clearly intended to discredit Syria, and to harass the state for obvious political reasons known to everybody.

- The Syrian government is seriously determined to oppose to torture used against Syrian citizen. A special judicial commission of inquiry is taking direct measures to bring to justice individuals who are found guilty with violating human rights, or who were involved in murdering civilians and armed forces.

- Concerning refugees, they will face no obstacle at their return, we will facilitate their homecoming, and we also allow members of the press to cover events in turbulent areas.
- Permission to enter the country and proceed with its investigations of human rights will be granted to human rights organizations by the Syrian state in accordance with considerations related to national sovereignty, in a time the state determines as suitable.
- In terms of procedures, we find the High Commission's report deviating from the usual legal framework set up by the resolution S-16/1 in many aspects, including:

  1- Changing the "Mission" name into "Fact Finding Mission" in the report title, as well as the first paragraph.

  2- Non-compliance with the logic of resolution S-16/1 requiring the Commission to investigate and present an impartial, reliable report.

  3- In paragraph 15 and 17 of the report, some of the violations were described as potential crimes against humanity, this description does not fall under the High Commission's jurisdiction, and has no place to appear in this report. The High Commission's mission stops at collecting information and does not extend to attributing legal designations to the mentioned violations.

  4- The High Commission has presented its recommendations to UN Security Council, while, in fact, its relation is limited to the Human Rights Council.

  5- The High Commission has presented its recommendations to the Arab League, is acting as if the Arab League is under authority of the Human Rights Council.

- With the high estimation Syria has with regards to the Human Rights Council, and its missions, Syria expects the Council to keep its impartial position, and to take into account the different existing view points, to objectively analyze it away from prejudice, especially with respect to humanitarian aspects. We implore the High Commission to remain independent, and not allow pre determined perceptions and lack of scrutiny to take over its judgment. The Syrian government is extending a helping hand to the High Commission in proposing a fruitful cooperation aiming to set matters in their right places. Syria is in the process of preparing comprehensive judicial documents, which will be presented to the High Commission and other competent international bodies, clearly showing the involvement of individuals, groups and states in fueling internal unrest and sectarian friction, while supporting armed terrorist groups' work in destroying stability and the national unity of Syria. In addition to interfering with internal affairs of Syria, and offering financial and moral support to criminal gangs ravaging the country and murdering both civilians and armed forces personnel and bringing about chaos, confusion and organized violence.

The committee in charge of Hamza Al Khateeb's issue

Investigation's outcome

Based on administrative order number 913/s dated May 30th 2011 related to naming a committee with major general AbdulKareem Sulaiman, Deputy Minister of Interior as president, and the following members:

- Director of Criminal Security, Mr. Mohamed Darwisha
- Military Prosecutor, Mr. Mohamed Kanjo

- Commander of Military Police, Mr. AbdelAziz Al Shallal
- Criminal Investigations Security branch director, Mr. Raed Jazem

The mission of this committee consists of investigating claims of acts of violence and torture performed on the cadaver of the child Hamza Al Khateeb.

All members of the committee met in its president's office at 8 am on Tuesday, May 5th, 2011, and decided, after deliberations, to take the following measures in order to reach the truth about this issue:

1. All committee members took a trip to the Teshreen Military Hospital, and visited its forensic department, viewed 6 colored photos on thick white photography paper, produced by the military police, judicial evidence, of the criminology photo department, and numbered 202/757, each of them carry the number 23, the photos are taken of the cadaver of a minor, Hamza Al Khateeb, it portrayed the cadaver in several different positions, and were marked with the number 23, because there was no identification of the cadaver at the moment the photos were taken. The photos were included in the file of investigation according to regulated procedures.

2. A copy of the forensic file was viewed, the file was established by three medical doctors, Dr. Akram Al Shaar, Dr. Essam Ahmad, Dr. Ismael Kiwan. The 4 pages of this report included the following, verbatim:

Report of forensic expertiseconcerning the death of citzen Hamza Al Khteeb

Description of appearance:

- The cadaver belongs to a minor/boy in his teens, overweight, medium height, light brown skin color, black hair 4 centimeter long.
- Honey colored eyes, pupils completely dilated, symmetrical.
- The cadaver shows blue color in the back parts of torso and extremities.
- The cadaver is soiled with blood, and shows abrasions and light superficial bruises in the right side of the front, eyelids and right cheek; it is caused by falling while dying, and has no connection to the cause of death.
- It is noted that the cadaver appearance is not in concordance with the age of the dead person, it shows big proportions of torso, width and height, and increased mammal glands size, small size testicles, scrotum and penis, the penis appears to be buried in the scrotum.
- It is also noted that the cadaver did not carry hair in the face, mustache, armpits and pubic areas.

The cadaver shows the following injuries:

1. Perforations caused by bullet entry into the lower lateral part of the left upper arm, exit at the lower-third- part of the inner left upper arm, re-entered the chest from the side, and exited in 10 centimeters.
2. Perforations caused by bullet entry at the top right waist area, exited at the lower lateral back area.
3. Perforations caused by bullet entry and exit in the right upper arm.

The cadaver does not show:

There are no signs of violence or sprain, or resisting violence, no beating marks, no traces of torture, like bruises and fingernail abrasions, it does not show wounds with sharp objects, nor traces poking, no bone fracturing or dislocation of articulations, nor bullets wounds other than what is previously detailed.

Discussion:

- The deceased Hamza Al Khateeb had received 3 bullet wounds, the first one had two entrances and two exits perforations, entering at the left upper arm, exiting, and re-entering at the left side of the chest, exiting in the front part of the chest, between the nipples. The second entered in the right side of the waist area and exited in the back close the last rib on the right. The third entered and exited in the lower third of his right upper arm.
- All three bullets caused perforations with edges pointing inside the body at the entry locations, pointing outside when exiting the body, abrasion traces were formed around bullets' entry locations, they were absent for bullets' exit locations, which is an important evidence of bullets entry and exit locations.
- Bullet wounds occurred while the person of Hamza was alive.
- The perforation created by entry of bullets is relatively big and deformed, which leads us to think it had possibly gone through some kind of an obstacle before it hit the body of the victim, or had entered the body in an angle.
- The bullets hit the body in different areas, left and right upper arms and torso; this indicates that both shooter and deceased were moving around, or, the possibility of having more than one shooter.
- The two bullets in the boy's chest and waist might have caused instant death, while the right upper arm wound is not deadly.
- Bullets have caused damage in bones and internal chest and abdomen organs, and were the direct cause of internal bleeding and death.
- Shooting originated form a third party, the shooter was at the same height of the victim at the moment of shooting.
- Shooting occurred from a distance of more than one meter away from the victim.

Conclusion:

- Death is due to severe internal bleeding resulted from wounds of three bullets.
- Perforations are caused by bullet entry and exit at the lower part of the left upper arm, re-entered the chest from the side, and exited at the middle of the sternum.
- Perforations are caused by bullet entry at the top right waist area, exited at the lower back area.
- Perforation are caused by bullet entry and exit in the right upper arm.
- Shooting has originated from one or several third party sources. Shooter(s), as well as the victim might have been moving at the time of shooting.
- The bullets have damaged internal chest and abdomen organs and caused severe bleeding ended in death.

Death is a result of the damages caused by bullets shots from a fire arm.

4. The committee formed of three doctors (names mentioned above) was mandated to prepare a comparative study of Hamza Al Khateebs' cadaver photos taken at the Teshreen Military Hospital in Damascus on April 30th 2011, to be compared with the same cadaver photos taken at the National Hospital in Daraa on May 24th 2011, the Committee produced a 2 pages report related to its mandate as follows:

When examining photos taken at the Teshreen Military Hospital in Damascus on April 30th 2011, and comparing it with the cadaver photos taken at the National Hospital in Daraa on May 24th 2011 we found the following distinctions:

differences	*The National Hospital in Daraa*	*Teshreen Military Hospital, Damascus*
1	Black color, swelling in eyelids, nose, lips, signs of post mortem decomposition process.	Light abrasions of bruises happened when the person was alive; the body is soiled with blood, no signs of swelling.
2	Flushed green color and blackened areas in the right cheek, upper chest and extremities, all due to post mortem decomposition process.	No green color or blackened areas on the body.
3	Severe swelling with green tint of the testicles area, lower abdomen and top of the thighs, due to post mortem decomposition process.	No swelling or black green coloring of testicles area.
4	Scored skin, especially in the neck and hands areas, due to post mortem decomposition process.	No scored skin.
5	Visible parts of the vascular system, tinted with brown color on the legs, due to post mortem decomposition process.	No apparent vascular system elements on the surface of the body of the deceased.
6	Traces of fetid liquids completely covering the surface of the cadaver, a sign of post mortem decomposition process.	No traces of liquid.
7	Glans appear in a black color with testicles scored skin at the basis of the penis, subcutaneous tissue is colored in yellow, a sign of post mortem decomposition process. Nothing in the photos suggests amputation.	Testicles, in their normal location, appear to be small, the penis is small and buried in the scrotum, the only visible part is glans with reddish pink color, a little opening of urethra in the center, this appearance is related to his overweight, no signs of scored skin.
8	Perforations of bullets entry blackened with blood, a sign of post mortem decomposition process.	Perforations of bullets entry and blood are of red color, also light red color blood is spread in different areas on the surface of the cadaver.

To discuss dissimilarities appeared in the cadaver's photos taken in Teshreen Hospital in Damascus on April 30th, 2011, compared to photos taken in the National Hospitel in Daraa on May 24th, 2011:

- What emerged from the photos taken in the National Hospitel in Daraa on May 24th, 2011 are the changes of the state of the cadaver due to the process of decomposition that was taking place between the moment of death and the time the cadaver was delivered to the National Hospital in Daraa. These are normal physiological shifts that generally occur with time after death takes place, they are related to different

bacteria in the air and elsewhere producing gas and leading to enlargement of cadavers' cavities, and characterized by skin becoming easy to shred just by simple friction, and body orifices producing rotten liquids, muscles tissue and internal organs start to decay with time, leaving only a skeleton. According to forensics this process is conform to the circumstances and temperature of the place where the cadaver was found, despite the fact that in this particular case, the cadaver was kept refrigerated at minus 5 Celsius, which had contributed in slowing down the process without completely stopping it, that explains the discrepancies in cadaver description between Teshreen Hospital in Damascus on April 30th, 2011, and the National Hospitel in Daraa on May 24th, 2011.

5. The committee mandated Deputy Public Prosecution in Damascus to present a report explaining the judicial procedures of investigations he ran in relation to the cadaver of deceased Hamza al Khateeb. A report of one page signed by the Deputy Public Prosecution was presented as follows:

In a late hour on Friday night, April 29th, 2011, we were informed by Teshreen Military Hospital about the existence in their forensic department of a cadaver with no identity, the cadaver arrived from Daraa. As judge of crimes, I immediately went to Teshreen Military Hospital, accompanied by a clerk and a forensic expert, Dr. Seles Waqqaf, we all examined the cadaver from a medical and judicial view points in order to determine the cause of death, lately appeared to be bullets from a fire arms. Forensic photographer took detailed photos of the cadaver, we attributed the number 23 to it, the cadaver did not bear traces of acts of violence or beating or torture or broken bones. Our examination of the cadaver continued until the morning of Saturday, April 30th, 2011.

In addition, we mandated a committee of three experienced medical doctors, Dr. Akram Al Shaar, Dr. Issam Ahmad and Dr. Ismael Kiwan, to determine the exact cause of death. The cadaver was confined to a refrigerator in the morgue of Teshreen Military Hospital, Department of Forensics. It would be delivered to the family as soon as we identify the deceased, which later took place when the cadaver number 23, turned out to belong to the boy Hamza Al Khateeb, was moved from Teshreen Military Hospital on May 21st, 2011, 5 pm, to a refrigerator in the National Hospital in Daraa. It took an hour and a half trip to get there. We have no information as to what happened next.

6. The committee called Dr. Ismael Abu Nabut, employed by the National Hospital, forensic department on June 1st, 2011, as he was the person who had examined the cadaver of the boy Hamza Al Khateeb, in order to get the accurate scientific facts beyond any doubts, the three members of the committee of medical doctors –mentioned above- who examined the cadaver were also called, they held a meeting and discussed the situation from a technical, medical and scientific view points, and reached a description that was formulated by forensic Dr. Abu Nabut as follows:

"We, Dr. Ismael Abu Nabut, forensic doctor of the province of Daraa, hereby declare, after viewing the report presented by the committee of three medical doctors dated April 29th, 2011, in the matter of examining the cadaver of the deceased Hamza Al Khateeb, in addition to seeing photos of the cadaver taken in Damascus on April, 4th, 2011, and photos taken in Daraa on May 24th, 2011.

Following a meeting with my colleagues, members of the medical committee, Dr. Akram al shaar, Dr. Issam Ahmad and Dr. Ismael Kiwan, and the viewing of comparative documents related to the photos taken by them of the same cadaver in Damascus and in Daraa, I declare the following:

It was mentioned in my report dated May 24th, 2011, the existence of a post mortem amputation on the penis, and that the cadaver had presented at the time of examination, general signs of decomposition, also in its reproductive areas, which was apparent in

swelling of the scrotum, and blue coloring and skin abrasions. I support the possibility that an amputation might have not occurred, and this physical loss might have taken place during the advancing stage of decomposition previously described, or with skin friction at the area during transport of the cadaver. This is my conclusion of expertise"

When he finished hand writing this report, it was presented to all committee members, who equally signed it, this report has full power of an official document, and later was combined with the rest of investigation documents accordingly.

7. Mr. Ali Al Khateeb, father of the deceased, was called on June 1st, 2011, he willingly declared, after discussing the matter, that his son's body was intact, and that no one has any interest in tampering with the cadaver, he formulated this opinion after viewing records related to medical and judicial examinations of the cadaver, records established by the committee of three medical doctors, in addition to viewing the photos taken in Damascus. He implored the committee to omit his presence and convictions from the official records, for fear of vengeance by extremists in Daraa. The committee decided to respect his wishes by not mentioning his statement in the official records.

8. To limit erroneous interpretations, the committee used Hamza Al Khateeb's official birth certificate, issued by secretary of the civil registry, which included the following information:

Name: Hamza. Family name: al Khateeb. Father name: Ali. Mother name: Samira. Registry: Daraa. Place and Date of registration: Al Jeeza, June 5th, 1998. Religion and Denomination: Islam. National Number: 12010118983. Sex: male. Date of Birth: May 27th, 2011. Marital Status: single. Name Serial: 83.

Following the above mentioned procedures, the committee unanimously declares:

1. The cadaver arrived late at night on April 29th, 2011, to Teshreen Military Hospital in Damascus, a forensic examination of the cadaver took place according to regulations, short time after its arrival, examination was conducted in a comprehensive, scientific, technical and lawful manner.

2. The cadaver did not carry signs of violence except the perforations caused by fire arms previously described.

3. The cause of death is severe internal bleeding due to bullets wounds in three occasions:

(a) Perforations caused by bullet entry at the lower part of the left upper arm, re-entered the chest from the left side, and exited at the middle of the sternum.

(b) Perforation caused by bullet entry at waist's right area, exited at the lower side of the back area.

(c) Perforation caused by bullet entry and exit in the right upper arm. All three bullets were shot from a distance no less than one meter away from the victim.

Shooting originated from one or several third party sources. Shooter(s), as well as the victim might have been moving at the time of shooting, they were on the same height. Bullets have damaged internal chest and abdomen organs and caused severe bleeding ended in death.

Death is the result of the damages caused by bullet shots from a fire arm.

4. No amputation of penis was observed, Dr. Ismael Abu Nabut had misjudged the situation in an earlier examination in Daraa on May, 24th, 2011, and later rectified

his declaration in today's report. The alteration of his statement is based on comparative technical and medical evidence presented in the photos taken in Damascus and Daraa, and discussed with a committee of three medical doctors who examined the cadaver on April 30th, 2011 in Damascus.

5. Evidence of conviction of Mr. Ali Al Khateeb, father of the victim, declaring that his son's cadaver is intact, not tampered with. He ultimately formulated his conviction in presence of committee members, and asked to keep his statement out of the written report for fear for his life of Daraa's extremist groups retaliation, in case they discover that he had altered his convictions about the rumors spread by biased press and mass media concerning the amputation of his son's penis. This new conviction of Ali Al Khateeb is based on discussing facts with committee members, in addition to viewing official judicial documents, photos, medical experts' report and the comparative illustration of cadaver photos taken in Daraa, and Damascus.

6. It is proven that hostile third parties have commissioned certain persons to influence information about facts, and to apply digital manipulations on photos of the cadaver of Hamza Al Khateeb. The concerned authorities are following up on these facts in order to put their hands on the manipulated photos and their authors in general and particularly in relation to this case.

Conclusion:

- Scientific, medical and judicial evidences have proven the cadaver of the boy Hamza Al Khateeb does not sustain traces of acts of violence or torture, not in post mortem, nor when he was alive. Except for perforations of bullet shots from fire arms.
- It is also proven that Hamza Al khateeb's cadaver did not undergo an amputation of penis.

Annex VII

Chronology

Chronology of the events in Syria from 15 March, 2011 until 20 July, 2011:

15 March – The "Day of Dignity": Dozens of protesters convene in Damascus and Aleppo. Activists call for the abolition of the state of emergency, in existence since 1963, the implementation of reforms and the release of political prisoners.

23 March –The Syrian president dismisses the Governor of Dar'a against the backdrop of the latest protests in the city.

24 March – The Syrian president orders the creation of a committee to raise living standards and explores the lifting of the emergency law.

25 March – Friday of Glory (جمعة العزة): thousands participate in demonstrations in Dar'a during a funeral procession.

31 March –The Syrian President orders an investigation into the recent killings in Dar'a and the establishment of a panel to examine the nationalization of Syrian Kurds.

1 April – "Friday of Martyrs" (جمعة الشهداء): reports indicate that Dar'a is isolated by security forces and the army.

12 April – Banias is reported to be "under siege" by security forces. Electricity and phone lines are cut off and food shortages are reported.

April 16: The Syrian President gives a televised speech pledging to lift the emergency law and instate further reforms.

21 April: A number of presidential decrees are issued lifting the emergency law, abolishing the Higher State Security Court and regulating the right to peaceful assembly.

25 April – The army deploys to Da'ra, where electricity and water are reportedly cut off and medical supplies and blood stocks are running low.

28 April – 233 members of Syria's ruling Baath party in Dar'a announce their resignation in protest over the deadly crackdown on protesters. The UN Security Council fails to agree on a statement condemning the violence in Syria.

29 April – "Friday of Rage" (جمعة الغضب): the US imposes a series of new sanctions on Syria's intelligence agency and two relatives of President Assad. The Human Rights Council convenes a Special Session and adopts resolution S-16/1 on the situation in Syria where the High Commissioner also calls for the dispatch of an OHCHR Fact Finding mission to the country.

6 May – "Friday of Defiance" (جمعة التحدي): thousands of protesters gather in many cities including Banias, Homs, Edleb, al-Qamishli and the Damascus suburbs of Zabadani and Saqba.

10 May – The European Union imposes sanctions (including asset freezes, an arms embargo and travel bans) on Syria, naming 13 high-ranking officials on its list. Syria renounces its candidacy for a seat in the Human Rights Council.

11 May –The Syrian Prime Minister announces that the government has established a committee to prepare a new law on parliamentary elections.

18 May – Al Jazeera reports, that their correspondent, Dorothy Parvaz is released after having disappeared for three weeks upon arrival in Damascus. The US expands its sanctions on Syria to include President Assad and six other Syrian officials.

23 May –EU restrictions against Syria are expanded to include President Assad and nine other senior members of the government. Restrictions include a ban from travelling to the EU and freeze on the officials' assets.

27 May – "Home Protector's Friday" (جمعة حماة الديار): protests take place in Latakia, Homs, Hama, Qamishli, Deir az-Zour and Damascus.

31 May –Dozens of tanks surround the towns of Rastan and Talbiseh. President Assad issues an amnesty on all political crimes committed before May 31, 2011.

1 June – Members of the Syrian opposition meet during a three-day conference in Antalya, Turkey.

3 June – "Freedom Children Friday" (جمعة أطفال الحرية): more than 50,000 demonstrators gather in the centre of Hama amid heavy security presence.

5 June –Official governmental sources report that armed terrorist groups have attacked state buildings and police centers in the town of Jisr al-Shughour in the Idlib province.

6 June – The Syrian Official News Agency (SANA) reports that armed gangs have killed 120 policemen in an ambush in the town of Jisr al-Shughour.

9 June –Russia and China announce that they will oppose a US-backed UN Security Council resolution on Syria.

12 June: The Syrian army takes control of the town of Jisr al-Shughour. The government stated that it is trying to restore order after 120 security personnel were killed in the town.

16 June: The OHCHR presents its preliminary report on the situation in Syria at the Human Rights Council's seventeenth session. In the report the High Commissioner, Navi Pillay, expresses grave concern about the deterioration of the human rights situation in Syria and renews calls for allowing access to the Fact-Finding mission in the country.

17 June: According to the UNHCR, the number of refugees in Turkey fleeing from north-western Syria is at 9'600.

20 June : The Syrian President addresses the nation in a one-hour speech at the Damascus University in which he promises to initiate a process of "national dialogue" and a series of economic and political reforms.

21 June: The Syrian state news agency (SANA) reports that Syrian President has ordered a new general amnesty for all crimes committed in the country until 20 June. Syrian authorities organize a tour around Jisr al-Shughour for diplomats.

22 June: Syrian Foreign Minister Walid al-Muallem states that al-Qaeda might be behind some of the violence in the country.

24 June: "Friday of Lost Legitimacy" (جمعة فقدان الشرعية): according to the Turkish foreign ministry, the number of Syrians sheltered in Turkey reached 11,739. The EU expands its sanctions to include three Iranian Officials.

27 June: Around 200 regime critics and intellectuals meet in Damascus to discuss strategies for peaceful transition to democracy in Syria.

1 July: "Friday of Departure" (جمعة الرحيل): large-scale demonstrations are reported in various parts of the country. There are reportedly a million demonstrators in Hama, making it the largest single demonstration so far since the unrest began.

7 July: Secretary-General Ban Ki-moon calls on the Syrian authorities to "stop their bloody crack-down on protesters" and to allow access to the United Nations to assess the Human Rights situation in the country.

8 July: "Friday of No Dialogue" (جمعة اللاحوار): hundreds of thousands attend a demonstration in the city of Hama, which according to some estimates reached 500'000. The French and British ambassadors to Syria visit the city. The Syrian government condemns the visit.

11 July: Supporters of the Syrian president attack the French and US embassies. The US secretary of state condemns these attacks and states that President Assad had "lost legitimacy."

12 July: Secretary-General Ban Ki-moon and the Security Council condemn the attacks against the British and French embassies in the Syrian capital Damascus.

15 July: "Detainees' Freedom Friday" (جمعة أسرى الحرية): hundreds of thousands demonstrate in various parts of the country including Hama, Aleppo and Damascus.

20 July: Secretary-General Ban Ki-moon calls on the Syrian government "to stop repression immediately" and urges all sides to refrain from violence.

Annex VIII

Map of the Syrian Arab Republic